عدنان المنصر

الدرو معدنه

الخلافات بين الحزب الدستوري والحركة النقابية في تونس

1924 - 1978

جدلية التجانس والصراع

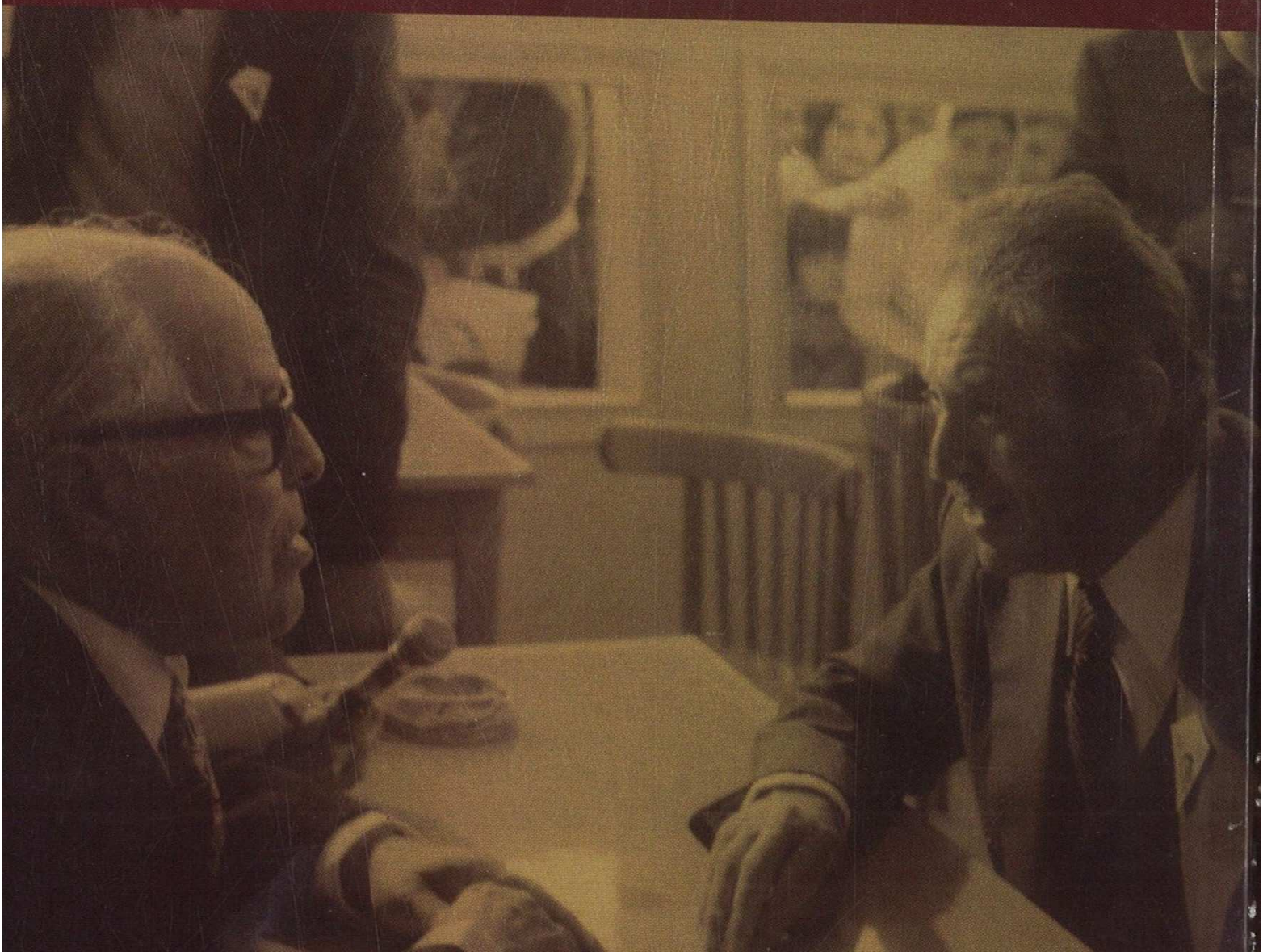

عدنان المنصر

الدر و معدَنهُ

الخلافات بين الحزب الدستوري والحركة النقابية في تونس(1924-1978)

جدلية التجانس والصراع

2010

العنوان: **الدّرّ ومعدَنهُ. الخلافات بين الحزب الدستوري والحركة النقابية في تونس (1924-1978): جدلية التجانس والصراع.**

العنوان باللغة الفرنسية:

Les crises Destour-mouvement syndical en Tunisie (1924,1937,1956, 1978). Dialectique de la symbiose et du conflit.

Auteur : Adnen Mansar

المؤلف: **عدنان المنصر**

العنوان الإلكتروني للمؤلف: amansar2002@yahoo.fr

الطبعة الأولى: 2010.

عدد الصفحات: 174

حجم الصفحات: 24 x16

ر.د.م.ك.:

978-9973-02-031-4

طباعة: المغاربية لطباعة وإشهار الكتب، تونس 2010

الثمن في تونس 12 دينارا

الثمن في الخارج: 15 يورو

© جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

- صورة الغلاف أمدنا بها مشكورا الأستاذ محرز القروي
- تصميم الغلاف أنجزته مشكورة الأستاذة وفاء بورخيص w_bourkhis@msn.com

الفهرس

تمهيد.....9

الفصل الأول:
التأسيس النقابي وقضية الاستقلالية عن العمل الحزبي..... 15

I- موقع الحزب الدستوري من تجارب التأسيس النقابي.....16
1- التأسيس الأول: تردد الدستوريين في معاضدة التجربة النقابية الأولى.....16
2- التأسيس الثاني: مبادرة نقابية تلقفها الدستوريون (1937).....29
3- التأسيس الثالث: نشأة أكبر "المنظمات القومية" في تونس الأربعينات..... 37
II- مفهوم الإستقلالية النقابية من خلال الخطاب.....45
1- في فترة الكفاح من أجل التحرر: إشكالية النضال الاجتماعي في بيئة استعمارية.....46
2- الحزب الحر الدستوري في السلطة: نمط جديد للعلاقة؟.....58

الفصل الثاني:

من محاولة الاحتواء إلى الصدام.....71

I- جامعة محمد علي: الدستوريون يتخلون عن النقابيين (1924-1925).....72

II- جامعة القناوي: النقابيون يتخلون عن الدستوريين (1937-1938).....85

III- الحزب الحر الدستوري في السلطة: من التحالف إلى الهيمنة....96

الفصل الثالث:

موقع البرامج من الصراعات الحزبية النقابية.....119

I -الحزب الدستوري والحركة النقابية: تراث الهيمنة..... 121

II- البرنامج الاجتماعي للإتحاد العام التونسي للشغل لسنة 1956: الأسس والخيارات.....137

III- موقع المسالة الاقتصادية والاجتماعية من أزمة 1977-1978.....145

حوصلة ختامية.....157

ملاحق.....159

شهادة الأستاذ أحمد بن صالح.....160

شهادة الأستاذ محمد الصياح.....168

إهداء

إلى من لم يبخل علي بثقته وصداقته

ومحبته وتشجيعه يوم عز ذلك...

تمهيد

ما الذي يمنح مسألة الخلافات بين الحركة النقابية والحزب الدستوري في تونس، الآن وعندما صيغ هذا البحث في شكله الأول منذ عشرين عاما تقريبا، مشروعية الطرح؟

إن طرح موضوع العلاقة بين حركة سياسية (الحزب الدستوري مثلا) وحركة نقابية في حالات التصادم والخلاف، يستمد مشروعيته من أهمية حضور هذه المسألة في الواقع الوطني بتونس، قبل الاستقلال وبعده. فنشأة الحركة النقابية الوطنية بالقطر التونسي، والتي تعود إلى تجربة محمد على الحامي ورفاقه في 1924، وإسقاط هذه التجربة أشهرا قليلة بعد ظهورها، ثم توالي التجارب بعد ذلك وما تبعها من ملابسات، ليس بالمكون الهين في الواقع الاجتماعي والسياسي بتونس.

لقد سعينا في هذا العمل إلى الانطلاق من نفس المنبع-الحدث وجعله في وسط الاهتمام، ثم العودة إليه. الانطلاق منه لإيجاد تحديد منهجي للموضوع بما أنه يركز على الخلاف في العلاقة بين الحزب والنقابة، والعودة إليه بعد استكشاف العوامل والظروف التي صنعته حتى أصبح موضوع دراسة إشكالية. إن من إيجابيات طرح المسألة بهذه الطريقة تجاوز التناول السردي للموضوع. فإذا كان الخلاف-النواة هو مركز

الموضوع، فإننا سعينا إلى تناول المسألة عبر ثلاث دوائر اعتقدنا أنها الأساسية، اتفقت جميعها على تكوين عناصر مشتركة بين الخلافات-النوى جميعا. وهذه الدوائر هي على التوالي:

- دور القيادات الحزبية الدستورية في مسيرة التأسيس النقابي الوطني وطبيعة تناول الطرف النقابي والطرف الحزبي لمفهوم الاستقلالية النقابية في فضاء استعماري ثم وطني،
- و طبيعة تطور العلاقة بين الطرفين من التأسيس إلى الصدام بعد أن يكون الحزب الدستوري قد حاول احتواء المنظمة النقابية وتوجيهها بما يتلاءم مع استراتيجيتع العامة،
- وأخيرا الخيارات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي وموقعها من الصراعات بين الطرفين حيث استطاعت المنظمة النقابية أن تبني توجهات بديلة وأحيانا مضادة للتوجهات الرسمية خاصة في فترة الاستقلال.

بهذه الطريقة أمكن لنا أن ندرس الخلافات في العلاقة الحزبية - النقابية عبر مواضيع وليس عبر أحداث، ولكن دون أن ننكر الحدث كمكون أساسي في البحث التاريخي.

إن موضوع هذا البحث يثير إشكالات من النوع السياسي-التاريخي لا تزال تسجل حضورها في واقعنا الاجتماعي-السياسي اليومي. ومن هذه الإشكالات، بل ولعله من أهمها على الإطلاق، تلك التي تتطرق إلى ماهية العمل النقابي: هل يمكن السكون إلى التعريف المتداول للنقابة كمنظمة "تدافع عن حقوق العمال المادية والمعنوية"؟ وإذا ما قبلنا به فإلى أية حدود؟ أين تقع حدود "الحقوق المعنوية" ؟ إننا نلتقي هنا بأشكال من النشاط النقابي لا تتبع ذلك التعريف حتى في خطوطه العامة. فالنقابي يصبح موازيا للسياسي، والاهتمامات تصبح مزدوجة، نقابية وسياسية، وخطاب الاستقلالية يغفو ويصحو بحسب الظروف.

ما هي حدود السياسي في النقابي؟ وإلى أي مدى يمكن الفصل بين حقلين متكاملين ومتوازيين ومتنافسين؟ ذلك أهم إشكال اعترضنا عند تطرقنا إلى هذه المسألة. وتختلف الأجوبة والمواقف حسب الموقع والظرف، حيث تتلاقى في أوقات التجانس وتتناقض إبان الأزمات. إنه مما

يشرع لطرح هذه المسألة تناولها في إطارين تاريخيين متميزين بظروف اجتماعية وسياسية معينة، كان للحزب والنقابة الدور الرئيسي فيهما. لقد فرض على الحزب والنقابة نوع من التحالف الثنائي في مواجهة المشاريع الاستعمارية. وبالرغم من النتوءات التي ميزت هذا التحالف أحيانا، فإنه وقعت المحافظة عليه في الفترات الموالية أي بعد 1956. وفي الواقع فإن هذا التحالف ظل متضمنا لهزات كامنة، كان تفجرها فيما بعد دليلا على وجود رؤى متباينة في النظر إلى عديد المسائل المحورية. لذلك فإنه كان من المتوقع باستمرار حتى في فترات السكون والتناغم في هذه العلاقة أن ينفجر الخلاف وتندلع الأزمة مع أول اصطدام بموضوع ذي حساسية معينة.

إن هذه الصدامات، بوصفها أزمات في حالة تفجر، كانت في غالبها صنيعة القيادات. وإذا علمنا أن التأسيس كان في جانب هام منه أيضا صنيعة نفس القيادات، فإن تساؤلا جديا يطرح: أين دور القاعدة العمالية الذين يفترض أن يسير كل شيء حسب إرادتها ورغبتها؟ إن الجماهير تظل غائبة باستمرار عن مسرح الفعل ولم تهب قيادتها موقف مساندة جدية في قمة صراعها مع الحزب الدستوري، خاصة بعد الاستقلال. بماذا يمكن أن نفسر هذا الغياب؟ هل يمكن القول بأن غياب المثقفين أو ضعف عددهم نسبيا قد حرم العمال من الوعي الذي كان بإمكانه أن يصنع مواقف رافضة للاحتواء؟ هذه قضية إشكالية. ولكن بماذا يمكن تفسير مقاومة العمال لهجوم الحزب-الدولة في 26 جانفي 1978 خاصة وأن ذلك تزامن مع تصاعد دور المثقفين في هياكل الإتحاد قبل تلك الأحداث الدموية؟ لقد اعترف الحبيب عاشور بهذا الدور في مكالمة هاتفية له مع أحد المعارضين في الخارج قبيل اندلاع الأحداث: "ما بقيناش غفاصة، توة عندنا الرجال".

ذلك ما يمنح لأزمة 1978 قيمتها الكبرى كتحول تناقض مع العديد من مميزات الصراعات السابقة. فقد تحرك العمال لمساندة قيادتهم النقابية بعنف وضراوة لم يستطع إنهاءها إلا التدخل العنيف للجيش، ووقف أمام المحاكم القياديون والقاعديون، وسجل المثقفون، نخبة الطبقة العاملة، حضورهم القوي سواء في تأطير التحركات أو في إنتاج خطاب الاستقلالية النقابية ذي المضمون الاجتماعي والسياسي الواضح. لقد أصبح الإتحاد العام التونسي

للشغل قطبا اجتماعيا مشعا يؤطر عددا كبيرا من الجماهير العاملة والمهمشة وذلك في مقابل أفول الحزب كقطب يجمع حوله كل التونسيين، كنتيجة لاختياراته الاقتصادية والاجتماعية وغياب التعامل الديمقراطي للدولة (التي يقودها) مع الشعب، مما رشح الإتحاد لرعاية التوجه نحو التحول الديمقراطي الممكن. لقد أجهض الحزب-الدولة هذا المسار بواسطة الجيش والقوة المبالغ فيها، فوضع حدا لجميع إمكانات تحول النظام إلى الانفتاح السياسي.

كما أن قدرة الإتحاد على صياغة بدائل اقتصادية واجتماعية في مواجهة خيارات الدولة الاقتصادية والاجتماعية منحته إشعاعا خاصا ودعم منافسته للحزب على مستوى البرامج. ظهر ذلك أساسا في 1956 و كذلك في 1978 باعتبار أن مرحلة ما قبل 1956 كانت تعفي الجميع من اقتراح تصورات متكاملة في ميدان السياسة الاقتصادية والاجتماعية. هل كان الإتحاد نقيضا جذريا للحزب كانت هذه البرامج دليلا على جديته؟ إن ما يمكن الجزم به هو أن هذه التجربة (1956) والتي تلتها (1978) كان يمكن أن تتطور لنقيض نوعي، غير أن الحزب-الدولة كان يعترض على ذلك باستمرار حيث لم يكن مستعدا للسماح بتطور قوة اجتماعية وسياسية خارج هياكله، فطيلة العلاقة بين الحزب والنقابة كان المنطق الكلياني والإقصائي حاضرا باستمرار من جانب الحزب الدستوري.

عندما أنجزنا هذا العمل في صيغته الأولى في إطار رسالة الأستاذية بدار المعلمين العليا بسوسة، منذ عشرين عاما، كانت كثير من الأسئلة المطروحة هنا تخامر أذهاننا كطلبة عايشنا آخر أزمات النظام البورقيبي وبخاصة أزمة 1985 بين الاتحاد العام التونسي للشغل والحكومة التي انتهت بعودة "الشرفاء" إلى السيطرة على الإتحاد مقرات وهياكل. يومها صرح الوزير الأول والأمين العام للحزب الاشتراكي الدستوري بتلك القولة الشهيرة "عاد الدر إلى معدنه". كانت كثير من الأحداث تتزاحم على وعينا الناشئ آنذاك، وكنا نجعل منها مضمون نقاشاتنا، سعيا إلى فهم ما يحصل وتوقع ما يمكن أن تؤول إليه العلاقة بين الدولة "وحزبها العتيد"، وبين المنظمات الوطنية، وفي مقدمتها الاتحاد العام التونسي للشغل.

تلك كانت من أهم عوامل اختيارنا لهذا الموضوع الذي أطرنا أثناء إنجازه أستاذنا علي نور الدين بكثير من التشجيع والعناية، فأخذ بيدنا على درب أول بحث طويل النفس، فله كل الشكر والامتنان.

إن ما دفعنا لإعادة تناول الموضوع اليوم هو راهنية المسائل التي طرحها هذا البحث منذ صيغته الأولى، وعدم صدور مؤلف مخصص لتتبعها ومحاولة استقراء العلاقة المعقدة بين الحركة النقابية والحزب الدستوري في تونس طيلة تاريخهما المشترك. غير أننا عندما أعدنا قراءة العمل في صيغته الأولى راعنا حجم التسرع الذي انسقنا فيه أنذاك، وسيطرة التناول السياسي على المنهج العلمي الصحيح، وتسرعنا في إطلاق الأحكام، بل ووقوعنا في أخطاء فادحة. لم يعد من الممكن إذا أن نعيد نشره في تلك الصيغة الأولى، فراجعناه باستعمال ما سمح لنا به تكويننا، طيلة العقدين الماضيين، من تنسيب للأحكام وإعطاء الأولوية لمحاولة الفهم، فجاء في صيغته هذه أكثر وفاء للمنهج العلمي كما لقننا إياه أساتذتنا عبر مراحل ذلك التكوين. على أننا لم نشأ إغراق مطالع الكتاب في كم هائل من المعطيات، محاولين تقديم قراءة تأليفية تسمح بالإحاطة بالموضوع وبإشكالاته دون كبير عناء. ذلك أنه وإن كان الجمهور الجامعي أول متلق لمثل هذه المؤلفات، فإن الجمهور الأوسع له يبقى دون شك عموم التونسيين، من نقابيين ومتحزبين وغيرهم ممن يريد أن يفهم: ماذا حصل؟ وكيف حصل؟ ولماذا حصل؟

فإليهم نتوجه بهذا العمل.

الفصل الأول:

التأسيس النقابي وقضية الإستقلالية عن العمل الحزبي

I - موقع الحزب الدستوري من تجارب التأسيس النقابي

عرفت حركة التأسيس النقابي الوطني في تونس في مراحلها الثلاث المعروفة تدخلا مفرطا للقيادات الدستورية سواء من طرف الحزب الحر الدستوري التونسي أو من جانب الحزب الحر الدستوري الجديد. هذه الملاحظة هي ما نخرج به من النظرة الأولى إلى هذا الموضوع، حتى أن عملية التأسيس هذه تكاد تكون مجرد عملية دستورية متجددة ومتواصلة. إن لفظة "تكاد" هنا مقصودة بالنظر إلى أن الدستوريين لم يكونوا بمفردهم دائما، وبالنظر إلى صعوبة الفصل في أحيان عديدة أخرى بين الانتماء الحزبي والانتماء النقابي لعديد الرموز. غير أن ما يجب القبول به على ما نعتقد هو أنه كان للدستوريين باستمرار، قديمهم وجديدهم، دور رئيسي في عمليات التأسيس سواء بانطلاق المبادرة منهم أو بمساندتهم اللاحقة لهذه المبادرات.

1- التأسيس الأول: تردد الدستوريين في معاضدة التجربة النقابية الوطنية الأولى (1924)

تأسست جامعة عموم العملة التونسية الأولى في فترة الأزمة التي مر بها الحزب الحر الدستوري التونسي نتيجة للضغوط التي عاشتها قيادته من قبل سلطات الحماية والتي توجت بمغادرة الشيخ عبد العزيز الثعالبي البلاد التونسية إلى الشرق.

نسجت حول محمد علي الحامي أسطورة كبرى يمكن أن نفهم منها الأهمية الرمزية التي كانت للرجل في مخيال التونسيين، وهي رمزية زادها طهورية قصر المدة التي عاشتها تجربته وطبيعة النهاية التي عرفتها.

والحقيقة أن جانبا من هذه الصورة كان نتاجا للتهويل الذي مارسته سلطات الحماية في تقاريرها حول الرجل بما جعل منه "زعيما " غير منازع في الحرب ضد "السيادة الفرنسية". ذلك أن التقارير الأمنية قد صورت محمد على الحامي كصاحب دور محوري في المجهود العثماني الألماني ضد التحالف الفرنسي البريطاني الروسي قبيل الحرب الكبرى وخلالها. كما أن نفس المصادر أطنبت، بسوء نية واضحة، في البحث عن روابط متينة ين محمد علي والقيادة الدستورية وكذلك بين محمد علي والشيوعيين بما يدين الأطراف الثلاثة مجتمعة ويجعلها متحالفة ضد السياسة الفرنسية ومنسقة أعمالها فيما بينها، وهو أمر يمكن تفهم دواعيه بيسر.

عندما قدم محمد علي الحامي إلى تونس في 1924، كانت تلك هي الزيارة الثانية حيث قدم إلى تونس سائحا في السنة التي قبلها، وقد حرص على تقديم نفسه بالصيغة التالية: "سائق سيارة أنور باشا السابق الذي لجأ إلى أوروبا بعد انهيار النظام العثماني وانتسب إلى إحدى جامعاتها محرزا على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، مع إبداء غيرة ونشاط كبيرين"[1]. تكفل أحمد بن ميلاد لاحقا بتحطيم معظم أركان أسطورة محمد علي الحامي في الكتاب الذي خصصه لسيرته، حيث أسقط أي دور محوري أو حتى ثانوي في المجهود العثماني ضد السيادة الفرنسية تونس، كما قام بتنسيب قدراته السياسية والإيديولوجية اعتمادا على البحث الميداني الذي تتبع فيه مراحل سيرته الشخصية[2]. غير أننا سنقصر اهتمامنا هنا على ما يتعلق بعلاقة محمد علي بالدستوريين ودوره في عملية التأسيس النقابي الوطني الأول وليس كامل سيرة الرجل.

يعتبر الطاهر الحداد، ابن حامة قابس هو الآخر، أول من سهل اتصالات محمد علي الحامي بالوطنيين في تونس وذلك منذ عودة الأخير الأولى إليها من المهجر في 1922 إذ تذكر بعض المصادر لقاءه آنذاك

---

[1] - أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1988، ج1، ص 283

[2] - Ahmed Ben Miled, *Mohamed Ali, la naissance du mouvement ouvrier tunisien*, éditions Salambô, 1984.

بأحمد الصافي وذلك للتعرف أكثر على الوضع الإجتماعي والسياسي بالبلاد[1].

إن أول ظهور تذكره المصادر لمحمد علي كان صحبة أحمد الدرعي والطاهر الحداد، حيث يذكر أحمد توفيق المدني استقباله للرجلين في نادي الحزب خلال سنة 1924 بعد نوع من التمهيد للزيارة قام به الدرعي. سبقت الزيارة فيما يبدو حوارات بين الدرعي والحامي حول "عدد من المشاكل الاجتماعية". إلى حين متقدم من المناقشات، كان أحمد توفيق المدني الزعيم الدستوري الوحيد الذي تعرف عليه محمد علي الحامي، ولا يبدو أنه كان مخولا من قيادة الحزب الحر للقائه ومفاوضته أصلا، حيث لا يشير في مذكراته مطلقا إلى علم القيادة المذكورة بفحوى النقاشات. وفي المقابل كان عدد الشيوعيين يتزايد حول محمد علي حيث انضم بعضهم، مثل مختار العياري وزهير العياري، إلى النقاشات. يذكر المدني أنه تم الاتفاق بين المجموعة المتحاورة على "وجوب تأسيس جامعة عمال تونسية يستقل بها العمال التونسيون بشؤون أنفسهم، حتى يشعر الناس بوجودهم، وينالوا من حيث تساوي الأجور ومن حيث الحقوق العامة، ما هم محرومون منه إلى الآن، وما لم تحققه لهم جامعة عموم العمال الفرنسية، التابعة للأممية الثانية"[2] .

بين أحمد توفيق المدني وأحمد بن ميلاد اتفاق واضح على اعتبار أن الشيوعيين كانوا أكثر تحمسا من الدستوريين في تلقف أفكار محمد علي الحامي، وهو أمر يمكن تفسيره بطبيعة تموقع الشيوعيين في تونس من الصراع مع الاشتراكيين، ذلك الصراع المستورد من المتروبول. بين المدني مأتى الحرج الذي منع الحزب الحر الدستوري التونسي من التعبير عن مساندة أكبر لمحمد علي وبقائه على مسافة التحفظ الضرورية في ظل خريطة تحالفات متحولة. ذلك أن القبول السريع والواسع الذي وجدته الدعوة لدى العمال التونسيين قد فاجأ الجميع وربما كان سبب الحرج

---

[1] Hermassi Abdelbaki, *Mouvement ouvrier en société coloniale : la Tunisie entre les deux guerres*, Thèse de 3ème cycle, Ecole Pratique des Hautes Etudes, Sorbonne, 1966, dactylographiéé, page 125.

[2]- **حياة كفاح**، مصدر سابق، ص 284، ج1

الكبير للدستوريين: "من هنا ابتدأت المشاكل، فالحزب الشيوعي، وكان رجاله، وخاصة أندري برتون، من أكبر أنصارنا ومن خاصة مؤيدينا في الحزب، قد أحاطوا بالحركة إحاطة السوار بالمعصم. بينما الحزب الاشتراكي، وكان إلى ذلك الحين من أكبر أنصارنا، وصحفه مفتوحة أمامنا، ورجاله وخاصة أندري أنقليفيال، ودوريل، من أكبر المدافعين عنا، يرون أن خروج العمال التونسيين عنهم، يعتبر ضربة قاسية لهم وتقويضا لدعائم حزبهم، وكانوا مستائين استياء عميقا من عمل الأمين العام الثاني للحزب"[1].

بالرغم من تحفظ قيادة الحزب فإن محمد علي كان أكثر تمسكا في الظاهر بإيجاد روابط متينة مع الدستوريين، ولعل ذلك ينطلق هو الآخر من قراءة منطقية لوزن كل من الحزب الحر والحزب الشيوعي ومدى تأثيرهما في الساحة الوطنية. فالحزب الحر الدستوري التونسي ظل دون شك الحزب الأكثر حضورا حتى في فترة 1924 وبعدها مقارنة بالحزب الشيوعي، وذلك رغم كل التضييقات، وكان الأكثر رسوخا في شعور التونسيين باعتبار العوائق التي كانت تمنع الشيوعيين، وكان معظمهم من غير التونسيين، من التجذر. بالرغم من ذلك فقد قدم الشيوعيون لمساندة محمد علي ومشروعيه، التعاضدي والنقابي، أكثر مما قدمته قيادة الحزب الحر.

لا يمكن فهم المسار الذي أخذته التجربة النقابية الأولى بمعزل عن العلاقة مع المشروع التعاضدي الذي انخرط فيه محمد علي الحامي والذي لقي فيه مساندة واضحة من الدستوريين وذلك منذ زيارته تونس في 1922. يذكر الدكتور بن ميلاد[2] لقاء بين محمد علي (الذي كان يصحبه أيضا الطاهر الحداد) و مختار الجمل (أحد أرباب صناعة الجلود في سوق السكاجين وممثل الحزب الحر الدستوري بالأسواق) دار خلاله حوار حول غياب المشاريع التعاضدية بين التونسيين وأعرب فيه محمد علي الحامي عن نيته بعث تعاضدية شعبية تستأجر أرضا فلاحية وتشتري الأدوات اللازمة وتستغل الأرض المذكورة في زراعة الحبوب ثم تقوم بتحويل

---

[1] - **حياة كفاح** ، ج1، ص 284-285.

[2] - **محمد علي الحامي ونشأة الحركة ....**، مصدر سابق، صفحات 68 إلى 71.

الإنتاج إلى دقيق يصنع منه الخبز، مما يمكن في النهاية من بيع الخبز للمتعاضدين بأثمان منخفضة وتحقيق أرباح معتبرة باعتبار انعدام الوسطاء. قدم محمد علي المشروع ذاته بالخلدونية لاحقا أمام اللجنة التحضيرية لإنشاء التعاضدية المذكورة وقد ترأسها الطيب رضوان، عضو اللجنة التنفيذية للحزب الحر. غير أن الحضور رأوا الفكرة طوباوية، وهو ما تكفل بتوضيحه المختار الجمل ذاته مبينا حدود نجاح مشروع مماثل باعتبار انعدام رأس المال الضروري وشدة المنافسة التي سيتعرض إليها، مذكرا بأن هذه الفكرة غير جديدة حيث قام بتطبيقها الشبان التونسيون وأن البعض منها كان لايزال موجودا، ولكنه يعاني من مشاكل كبيرة في التمويل. في نهاية الأمر سيتحول المشروع إلى مجرد هيئة مديرة لتعاضدية متخصصة في بيع المواد الغذائية الأساسية[1].

يعتبر كتاب الطاهر الحداد "العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية" مصدرا أساسيا لدراسة مسألة التعاضديات والتبريرات التي قدمت لجعلها إحدى أهم أولويات محمد علي والمجموعة المحيطة به، والتي نجد من أبرز عناصرها الطاهر الحداد وأحمد الدرعي، كذلك نظرة الحزب الحر للأفكار التي من شأنها تحقيق الترقية المادية والاجتماعية للشعب التونسي، والتي شكلت التعاضديات إحدى الوسائل الممكنة لتحقيقها.

نجد أول تبرير للحاجة للتعاضديات في الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للشعب التونسي، وهي وضعية كانت تجعل من المحتم عليه الانخراط في مشاريع تعاونية ترفع من مستوى معيشته لمواجهة سياسة التفقير والنهب[2] الممارسة عليه من قبل النظام الاستعماري: "إن لنزول الرأسمالية الكبرى الفرنسية بتونس بنتائج معاملها وفتح الأبواب للمعامل الأوروبية بصفة عمومية، أثرا فعالا في حذف جانب عظيم من عمل

---

[1] تكونت هذه الهيئة من عضوية كل من الطاهر الحداد وأحمد الدرعي والطاهر صفر والعربي مامي والطاهر بوتورية. نفس المصدر. وقد تمت المصادقة على القانون التأسيسي لهذه الجمعية بذات الاجتماع بتاريخ 29 جوان 1924.

[2]- عرفت تونس بين 1914 و 1920 أسوأ سلسلة محاصيل زراعية منذ خمسين عاما، بالإضافة إلى تضخم مالي كبير ارتفعت بسببه الأسعار في ظرف سنة واحدة (1923-1924) ب29 بالمائة. أنظر في ذلك عبد السلام بن حميدة، **الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس (1924-1956)**، دار محمد علي الحامي، طبعة أولى، الجزء الأول ص 11 و 13.

الصناعات التونسية كاد أن يقضي عليها. ولا تزال الرأسمالية الفرنسية سائرة لهذه الغاية بنجاح كبير، فقل الإنتاج وانسلخ كثير من عمال الصناعات إما إلى البطالة أو المشاريع التي أعدها الاستعمار الفرنسي مثل السكك الحديدية، ورصف الطرقات، والمناجم وما إليها من أشغال"[1].

غير أن الجهل والفقر منعا تطور هذه الأفكار التعاونية في السابق، "فرغم توافر هذه الآلام ونمو هذا الخطر، فإنهم لم يتوقفوا إلى إيجاد نظام التعاون بينهم على الإنتاج، وشراء ما يلزمه، والاقتراض له، ولا تسمع منهم غير حمل المسؤولية على الحكومة التي لم تقرضهم ولم تساعدهم كما ساعدت الفرنسيين، ولا شأن لها معهم إلا يوم تأتي لاستخلاص الضرائب المفروضة عليهم، وكأنهم يعتقدون أن الحكومة ما كانت هنا إلا لتسعفهم بهذه الحاجات"[2]. لم تكن فكرة التعاضد غائبة تماما عن أذهان التونسيين وبخاصة عن مبادرات النخبة الإصلاحية، لكنها سرعان ما تقلصت إلى عمل تجاري بحت مثلما حصل "لبنك التعاضد المالي" الذي تأسس في 1922، "وقد قيل في وقت تأسيسه أنه جعل بقصد مساعدة صغار الزراع والصناع، وهو اليوم مقتصر في عمله على توزيع المال وسحبه مع محترفيه حسب نظام متبع، وكثيرا ما شكا الناس الغبن والتمييز في ذلك"[3].

يجعل الطاهر الحداد للتعاون أهدافا أوسع من الأهداف المادية حيث يعتبره أول طريق الإنعتاق من ربقة الاستغلال والفقر والخراب الملم بالتونسيين: "وليس التعاون مجرد عمل مادي... فإن السلطان الأعظم الذي تسير إليه وبه هذه المؤسسات إنما هو بث روح التآخي والتعاضد على العمل، وحب الاشتراك في المنفعة، وتربية استقلال الفكر-الذي أضاعه رأس المال الكبير- وتنمية شجاعة النفس -التي أضاعها الاحتياج- لمقارعة الأزمات، وما يأتي من مظالم رأس المال الكبير بما له من القوة والتفوق"[4].

---

[1] - الطاهر الحداد، **العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية**، الدار التونسية للنشر، 1984، ص 28.

[2] -نفس المصدر، ص 30.

[3] - نفس المصدر، ص 38.

[4] نفس المصدر، ص 38.

لقد كان التوافق شبه كامل بين الدستوريين ومحمد علي حول الهدف من التعاون الاقتصادي، غير أن محمد علي كان أكثر حماسا إذ "ارتأى تأسيس شركات تعاونية زراعية وصناعية وتجارية ومالية في أهم نقاط المملكة، يكون على رأسها الشبان الوطنيون الذين يتفقون في روح الإخلاص والغاية، ليمكن تحضير هذه الجمعيات المستقلة بقوة نموها التدريجي إلى الانضمام لبعضها فتشكل إدارة عامة تنظر في التوازن العام بينها وتسييرها لغاية متفقة"[1]. اعتبر الدستوريون هذه الأفكار مبالغة في الطوباوية ولم يحتفظوا منها فيما يبدو سوى بحسن نية صاحبها وعدم واقعيته، مرجعين ذلك إلى الفترة التي قضاها خارج البلاد والتي جعلت منه قليل الإدراك لطبيعة الظروف التونسية، وهو أمر يتضح من خلال مواقف كل من المختار الجمل والطيب رضوان. في المقابل سعى الدستوريون إلى تنقيح المشروع بما يتلاءم مع إمكانيات الواقع التونسي. وقد تواصلت المفاوضات بين الطرفين وتم الاتفاق على تأسيس "جمعية التعاون الاقتصادي التونسي"، وحدد نشاطها في بدئها "في التجارة فقط في المعاش وحاجات المنازل، إذ يلزم للصناعة والزراعة رأسمال أكثر مما يلزم للتجارة في البدء، والمعاش يتناول عموم الطبقات، خصوصا العمال الذين كنا ننظر إليهم في المشروع بصفة خاصة ولأجلهم تقريبا كان المشروع إذ كانوا هم الذين لضعفهم يتألمون من غلاء المعاش واحتكار أسواق التجارة له"[2].

يمكن اعتبار الفكرة التعاونية كما عبر عنها محمد علي في البداية، وقبل تنقيحها من جانب الدستوريين، دليلا على توجه عنايته إلى العمال وتحضيرا لنشاطه اللاحق من أجل تأسيس الجامعة النقابية التونسية الأولى. فطموحات محمد علي كانت تتجاوز الشكل التعاوني البسيط الذي وقع إقراره في اجتماع الخلدونية إلى تأسيس نظام تعاضدي كامل يشمل مختلف القطاعات والجهات، غير أنه اضطر إلى ملائمة فكرته مع فكرة الدستوريين الذين لم يكن بإمكانه الاستغناء عن مساندتهم له[3].

---

[1] نفس المصدر، ص 42.

[2] نفس المصدر، ص 42-43.

[3] - Kraiem, Mustapha, *Nationalisme et syndicalisme en Tunisie (1918-1924)*, Tunis 1976, p.535.

وقع تجاوز مسألة التعاضديات بسرعة غير متوقعة بفعل الظرفية التي تلت تأسيس الجمعية التعاونية والتي تميزت باندلاع تحركات عمالية اتسعت رقعتها شيئا فشيئا بطريقة فاجأت الجميع. فبتاريخ 12 أوت 1924 اندلع إضراب عمال الرصيف بتونس العاصمة وكانوا قد طالبوا شركات الشحن بزيادة أجورهم غير أنهم لم ينالوا منها إلا المماطلة[1]. جاء إضراب عملة الرصيف كنتيجة حتمية لقسوة ظروف عملهم ومعيشتهم: " وأكثر هؤلاء العمال من مختلف جهات المملكة المقيمين بالعاصمة يشتغلون بيومهم. فمن اشتغل أكل الخبز ومن لم يجد شغلا أو لم يشتغل أحرقه الجوع هو ومن يعوله من أهله، ولذلك كان نظار هؤلاء العملة (الكبرانات) يوزعون عليهم أيام الشغل بالتناوب بقدر ما يكثر أو يقل لامتناع أن يسع جميعهم (...) ويقل أن يخلو يوم من حوادث الإصابات كالجرح والكسر والتهشيم. وقد تكون الإصابة بالموت تحت السلع الثقيلة"[2]. وانعكست حالتهم تلك في خطابهم النقابي التحضيري حيث ألقى البشير بودمغة وهو أحد الكبرانات الذي تفاوض باسم العمال المعتصبين خطابا أورد الحداد مقتطفات منه جاء فيها بالخصوص تأكيده على الطابع المنظم والسلمي والمشروع لتحرك العمال من أجل حقوقهم في زيادة الأجور: " لقد صبرنا اليوم ستة عشر يوما كاملة استطعنا أن نقطعها دون أن يحدث أدنى هرج أو تشويش رغم الفقر والإحتياج الذي يهدد حياتنا كل يوم. ولكني أرى أنه قد قرب اليوم الذي تمتنع فيه عنا مواد المعيشة لعجزنا، وعند ذلك لا نستطيع الصبر. ولعلهم ينتظرون أن نصل إليه، وسنسير في اعتصابنا طبق برنامجنا الذي سلكناه من قبل، غير أننا لا نستطيع ذلك أكثر من ثلاثة أيام حيث نتحمل فيها جميع المظالم والتعديات القاسية فإذا انتهت فإننا سنضطر أن نكزهم إذا وكزونا، ونضربهم عندما يضربوننا، وإن أرادوا منا دماءنا فإننا نتركها تسيل"[3].

---

[1]- **العمال التونسيون**، مصدر سابق، ص 64.

[2]- نفس المصدر، ص 58.

[3]- نفس المصدر، ص 67.

يقوم الدكتور بن ميلاد في كتابه المخصص لسيرة محمد علي بتنسيب أحداث الإعتصاب، حيث يركز على فوضوية الحركة وعدم انتهازها فرصة التحول إلى حركة واسعة الأفق، ملقيا باللائمة على قادتها الذين سعوا للمحافظة على دورهم كوسيط بين شركات الشحن والعمال وكأصحاب قرار في تشغيل العمال، من خلال رفضهم إنشاء نقابة تابعة للكنفدرالية الفرنسية للشغل بناء على نصيحة الزعيم النقابي دوران أنقليفيال. كما يلقي الدكتور بن ميلاد باللائمة على العناصر التي أحاطت بالتحرك وحاولت تأطيره، وهي المتمثلة في محمد علي الحامي والطاهر الحداد وأحمد الدرعي وأحمد توفيق المدني حيث أنها بتقديمها النصح للعمال بالالتجاء إلى الباي لتحكيمه في النزاع مع الشركات قضت على التحرك، إذ أن الباي عبر عن سخطه على العمال المضربين وأمرهم بالعودة إلى العمل، وهو ما وضع حدا نهائيا للتحرك إذ استأنف العمال عملهم دون أن ترضخ الشركات لمطالبهم، بعد أن صمدوا لمدة عشرين يوما كاملة قاسوا فيها كل صنوف الحرمان مع عائلاتهم[1]. وهكذا يصبح التحرك بأكمله تحركا فاشلا في نظر الدكتور بن ميلاد، مع إرجاع سبب الفشل للعناصر التي تقدمها المصادر كعناصر مساندة ومؤطرة للتحرك.

والحقيقة أن هذا الإعتصاب قد فاجأ القيادة الدستورية ومحمد علي نفسه، ذلك أن عفوية العملية واندلاعها دون تأطير نقابي، يضاف إلى ذلك الإصرار الكبير الذي أبداه العمال المعتصبون على تحقيق مطالبهم رغم افتقادهم لمقومات صمود مادي حقيقي أمام الشركات المشغلة[2]، كل ذلك لم يترك المجال لتدخل عناصر خارجية إلا في مرحلة لاحقة. ورغم اتصال العمال المضربين بأعضاء الجمعية التعاونية لطلب المساعدة الأدبية والمادية فإن اتحاد النقابات الفرنسي كان الأسرع في الاتصال بالعمال ومحاولة احتواء حركتهم الاحتجاجية المطلبية وبالتالي ضمهم إلى الكنفدرالية الفرنسية للشغل، وهنا ظهرت منافسة الدستوريين حيث اكتسبوا

---

[1]- **محمد علي الحامي ونشأة الحركة ....**، مصدر سابق، ص 79 إلى 82.

[2]- وبالفعل فقد ساهمت كل تلك الظروف في جعل هذا الإضراب استثنائيا ونجاحه بالتالي في جلب اهتمام الأطراف النقابية والوطنية بتونس وكذلك في تكتيل العمال حول المطالب المهنية: "لقد اعتصب عمال الرصيف قبل عامهم هذا أكثر من خمسة اعتصابات مرت ولم يشعر بها وبهم أحد لا من العملة أمثالهم في جهة أخرى، ولا من عموم الشعب"، **العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية**، مصدر سابق، ص 78.

مصداقية أكبر في خطابهم الموجه إلى عملة الرصيف المضربين لاشتراكهم في الوطنية ولتحفظات العمال على استعداد الكنفدرالية الفرنسية الحقيقي للدفاع عن مطالبهم[1].

ورغم عدم نجاح العمال المضربين في الحصول على كل مطالبهم، حيث انتهى الإعتصاب يوم 4 سبتمبر وعاد العمال إلى نشاطهم قابلين بزيادة فرنك واحد في اليوم، فإن ميزة هذا الإضراب التأسيسية هو إفساحه المجال لتدخل الدستوريين والشيوعيين ومحمد علي على حد سواء، وإن بطريقة غير مباشرة، حيث حاول كل طرف توجيه الإضراب دون قيادته بفعل انعدام التأطير النقابي في صفوف عملة الرصيف. فحتى محمد الخياري[2] الذي انتخبه العمال رئيسا للجنة الإضراب لم تكن له صفة نقابية تنظيمية.

تكمن أهمية إضراب عملة رصيف ميناء تونس أيضا في أنه هيأ لاندلاع إضرابات أخرى وشكل تمرينا للعمال وللأطراف المتضامنة مع مطالبهم الإجتماعية على مزيد تنظيم الصفوف وتمتين الوحدة بين العمال. ذلك أن إضراب عملة الرصيف بتونس قد بث في العمال بالجهات الأخرى من المملكة نوعا من الوعي بقسوة ظروف حياتهم وعملهم، مما يفسر الحدة التي ميزت إضراب عملة بنزرت الذي اندلع في سبتمبر أيضا كصدى لإضراب عملة رصيف تونس وكتطور لإضراب عملة الآجر بمنزل جميل. وقد شهد إضراب بنزرت تطورات درامية بإقدام السلطات على استعمال القوة ضد المضربين وإطلاق النار عليهم واعتقال قياداتهم (مثل محمد الخميري) وعدد آخر من العمال والمساندين مثل أحمد الدرعي وذلك يوم 11 سبتمبر وليلة 12 سبتمبر 1924.

وقد شهد هذا الإضراب تدخلا كثيفا للدستوريين الذين أطروا العمال وقدموا لهم من المساعدة المادية والأدبية ما جعلهم أكثر قدرة على الصمود في حركتهم الإجتماعية، يقودهم في ذلك بالخصوص أحمد توفيق المدني،

---

[1] - مصطفى كريم، مرجع سابق، ص 570.

[2] - "كهل في وسط العمر، صادق العزم، طيب السريرة، مخلص للفكرة النقابية، لا يخشى شيئا في تأييدها. قد صبغته حوادث الإعتصابات المارة روحا جديدة تؤمن بالمستقبل وتعمل للحياة (...) يشتغل عاملا بالرصيف ولكنه لا يبخل بوقت فراغه في أي ساعة من الليل والنهار"، **العمال التونسيون**، مصدر سابق، ص 160.

إضافة إلى تكفل الأمين العام للحزب أحمد الصافي وأمينه العام المساعد صالح فرحات بالدفاع عن العمال المعتقلين أمام المحاكم.

يذكر الطاهر الحداد الحركية التي أسفرت عنها إضرابات تونس وبنزرت وكيف أنها شكلت القادح المباشر للشروع في تأسيس النقابة الوطنية الأولى في تونس. فقد كانت لاعتصابات تونس وبنزرت نتائج هامة في وعي العمال أولا حيث أحسوا بوجوب الدفاع عن مصالحهم بقوة وتنظيم بعد أن ظهر لهم تحيز الحكومة للأعراف والشركات واستعدادها لقمع تحركاتهم المشروعة باستعمال أقصى أساليب القوة: "فهرعوا جماعات جماعات إلى السيد محمد علي الذي اشتهر بصدق الإرادة والنشاط وبذله جهدا خارقا في الإعتصابين واختصاصه في العلوم الاقتصادية، يسألونه عن تأسيس النقابات وكيفية العمل لذلك ويحكون له ما لاقوه من الاتحادية الفرنسية، وأنهم يريدون بمعونته تأسيس نقابات لأشغالهم"[1].

بحسب ما يتضح من متابعة تطور الإضرابين، وبخاصة أثناء وغداة إضراب عمال بنزرت، فإن الدستوريين مافتئوا يسجلون حضورا متزايدا في تأطير المضربين وتوجيههم وجهة نقابية. وقد لعب أحمد توفيق المدني، الذي يبدو أنه كلف من جانب اللجنة التنفيذية بمتابعة الشأن العمالي، الدور الأبرز في حشد التعاطف مع المضربين ومطالبهم مستعينا في ذلك بمجموعة من الشباب الوطني النشيط مثله بصفة خاصة كل من الطاهر الحداد وأحمد الدرعي. إن ربط الصلة بين محمد علي والمضربين وبقية العمال الراغبين في تأسيس هيكل نقابي وطني لا يمكن أن يكون إلا عملا سهله الدستوريون، ذلك أن دور محمد علي كاد يقتصر، خلال الإضرابين، على جمع المساعدات لفائدة العمال المعتصبين، دون أن يكون له اتصال مباشر ومستمر بهم. يبدو الأمر إذا نتاجا لرغبة الدستوريين في الاستفادة من حماس محمد علي الذي كانت علاقاته الشخصية ببعض العناصر الدستورية النشيطة (الطاهر الحداد وأحمد الدرعي) قد سهلت استقطابه إلى صف الدستوريين، وكذلك نتاجا لإرادة الحزب الحر إنشاء حركة عمالية وطنية تكون خير معاضد لمجهودات الحزب، على الساحة الإجتماعية. لقد حصل الاتفاق، مثلما كتب أحمد توفيق المدني، على أن يكون العمال

---

[1]- **العمال التونسيون**، مصدر سابق، ص 117.

المنظمون في حركة نقابية "درعا ووقاء للحركة الملية التونسية، يؤيدون مطالبها، ويضخمون عددها ويتكلمون باسمها، وبذلك تزداد حركتنا الدستورية قوة ونشاطا وشمولا"[1]. عبر الطاهر الحداد عن ذلك أيضا في معرض ملاحظته للتحول الذي طرأ على الساحة التونسية والذي ربط حركة العمال بالنشاط الوطني بقوله: "عملت هذه النخبة المفكرة لربطهم بعامة الأمة، وربطها بهم بحسن الدعاية النشيطة التي استعملت في إيجاد التضامن والشعور العام الذي يضم أجزاء الأمة إلى بعضها البعض"[2].

لقد كان من نتائج ذلك كله تجميد المشروع التعاوني نظرا لحساسية المرحلة التي دخلت فيها الفكرة النقابية لدى العمال التونسيين وتهيؤ الظروف لإنشاء تنظيم نقابي يدافع عن مصالح الكادحين خاصة في ظل وجود نقابة فرنسية لا تقيم كبير وزن لمصالح التونسيين: "كل ذلك جعل العمال التونسيين يشعرون بوجود الحيف والميز حتى داخل هذه النقابات التي تدعوهم إلى مقاومة الحيف ونبذ الميز والمفاضلة بالأجناس والأديان، فكانوا يتسللون من هذه النقابات شيئا فشيئا إلى العزلة والتشتت"[3].

تتالت حركة تأسيس النقابات بنسق سريع بعد إضراب عمال بنزرت فتأسست نقابات بنزرت وأحوازها ثم اتحاد نقابات بنزرت ثم نقابة ماطر ثم نقابة عملة شركة السكك الحديدية بالعاصمة ثم نقابة عملة سوق الحبوب ونقابة عملة الشاشية ونقابة عملة الدقيق ونقابة عملة نسج الحرير ونقابة عملة التراموای بتونس ونقابة عملة مناسج الحرير الميكانيكية ونقابة عملة البرانسية ونقابة السراجين، وذلك في الفترة بين شهر أكتوبر وشهر ديسمبر 1924. لم تلبث حركة التأسيس المتسارعة للنقابات التونسية أن أثارت حفيظة الاتحادية النقابية الفرنسية التي كان يسيطر عليها الاشتراكيون المتخوفون من ميل النقابات الجديدة للاستقلالية ووقوعها تحت تأثير الشيوعيين والدستوريين مع ما يعنيه ذلك من إضعاف سيطرة الاتحادية الفرنسية على الساحة النقابية التي كانت تسيطر عليها دون منافس حقيقي.

---

[1]- **حياة كفاح**، مصدر سابق، ص 285.

[2]- **العمال التونسيون**، مصدر سابق، ص 79.

[3]- نفس المصدر، ص 58.

في مقابل حماس العمال لهياكلهم الجديدة، وتوجه النقابات نحو الاستقلالية، وجد الدستوريون بفعل مساندتهم السياسية للمشروع، في نوع من الحرج إزاء كل من الشيوعيين والاشتراكيين، وهو حرج عبر عنه أحمد توفيق المدني بصورة صريحة. غير أن قرار الاستقلالية، الذي كان الاشتراكيون ينظرون إليه بكثير من العدائية، بدا في نظر الدستوريين وكذلك في نظر المتصدين لتأسيس الهيكل النقابي التونسي المستقل، قرارا نهائيا: "وكنت عند تحليلي للموقف أرى أن تبعية العمال التونسيين للمنظمة العمالية الفرنسية تعتبر ابتلاعا لهم، وهضما لحقهم، وإخفاتا لصوتهم، أما انضمامهم للشيوعيين فهو نشر لدعاية أجنبية – مهما كانت حبيبة وصديقة لنا – وتقويض لركن مهم من أركان حركتنا الاستقلالية، وإدماج العمال في معركة إيديولوجية بعيدة كل البعد عن إدراكهم وعن تصورهم"[1].

ولوضع حد لمشروع التأسيس، أوفدت الكنفدرالية الفرنسية للشغل أمينها العام ليون جوهو Léon Jouhaux إلى تونس، حيث نظمت الهيئة الوقتية (محمد علي الحامي والطاهر الحداد والمختار العياري وأحمد توفيق المدني) له اجتماعا عاما بالعمال يوم 1 نوفمبر 1924، حاور فيه رموز الحركة الجديدة محاولا إقناعهم بسلبيات العملية الاستقلالية ومركزا على ما سينجر عنها من إضعاف لوحدة الطبقة العاملة، ومحاولا الفت في عضد الحركة الجديدة.[2]

جاء تأسيس جامعة عموم العملة التونسية في اجتماع الحلفاوين يوم 3 ديسمبر 1924 كمحصلة لهذه الإرادة الاستقلالية وبدفع مباشر من الدستوريين رغم تحفظ بعضهم على انعكاسات عملية التأسيس على علاقات الحزب الحر بالاشتراكيين الفرنسيين. وقد ظهرت مساندة الحزب الحر للمشروع التأسيسي في اجتماع لجنتها التنفيذية الذي عبر فيه غالب الأعضاء على مساندة الجامعة ماديا بالتبرع بمبلغ خمسة آلاف فرنك طلبها محمد علي لتغطية المصاريف العاجلة وتكفل بدفعها الشيخ حمودة

---

[1]- **حياة كفاح**، ص 285.

[2]- حيث جاء في خطابه كما ذكره الطاهر الحداد: "أنتم أحرار في انتخاب النظام الذي تريدونه، وإنما سأرجع إليكم بعد سنة لأرى أنكم بتكوينكم الإتحاد المستقل لا تنجحون أبدا"، **العمال التونسيون**، مصدر سابق، ص 134.

المنستيري[1]. كما ظهرت هذه المساندة في الهيئة التي انتخبت من العمال للإشراف على الجامعة النقابية الوليدة حيث كان عدد كبير من أعضائها من المنتمين للحزب الدستوري والناشطين فيه[2].

2- التأسيس الثاني: مبادرة نقابية تلقفها الدستوريون (1937)

ظهرت الدعوة إلى تأسيس جامعة عموم العملة التونسيين الثانية منذ شهر جوان 1936، تاريخ انعقاد التجمع العمالي في حديقة غمبطا Place Gambetta في 14 جوان 1936 وخاصة عبر خطاب علي القروي الذي كان من العناصر المحيطة بعملية تأسيس الجامعة الأولى في 1924 إلى جانب محمد علي الحامي والتي حوكمت في 1925 وكان قد صدر عليه حكم بخمس سنوات سجنا ثم نفي خارج البلاد.

بالإضافة إلى ما سمحت به القوانين الجديدة التي تلت وصول الجبهة الشعبية إلى الحكم في المتروبول من تأسيس للجمعيات والنقابات بإلغاء التعقيدات الإدارية السابقة، فإن تأسيس الجامعة النقابية التونسية الثانية قد تزامن أيضا مع تمدد الحزب الدستوري الجديد الذي تجسد في عملية إفراغ حقيقي للحزب الدستوري القديم من أنشط مناضليه ومن جانب كبير من قواعده، بما في ذلك التي كانت لها صفة بروليتارية، مثلما كان الشأن بالنسبة لنقابات عملة الرصيف والبناء والدهن والنجارة[3]. وقد سارع الحزب الدستوري الجديد إلى احتضان هذه المبادرة التأسيسية حيث أرسل الحبيب بورقيبة إلى الهادي نويرة بتاريخ 23 ديسمبر 1936 قائلا: "إن

---

[1]- **حياة كفاح**، ص 285-286

[2]- تكون المكتب من محمد علي كاتبا عاما، وإبراهيم بن عمر كاتبا عاما مساعدا، ومحمد قدور أمينا للمال،أ والبشير الجودي أمينا معاونا للمال. في حين أسند الإشراف على الدعاية والإعلام للمختار العياري، ومحمود الكبادي، ومحمد الغنوشي، والطاهر الحداد والبشير الفالح، والمراقبة لكل من أحمد الدرعي ومحمد الخياري والطاهر عجم ومحمد الدخلاوي. العمال التونسيون، مصدر سابق، ص 145.

[3] - Mustapha Kraiem : « La seconde CGTT et le néo-destour », in *Sources et méthodes de l'histoire du mouvement national (1920-1954)*. Actes du 2ème séminaire sur l'histoire du mouvement national, mai 1983 (p.p.243-271), p.243.

رفاقا دستوريين، موزعين على عدد من النقابات، يطرحون على أنفسهم الانطلاق في تأسيس جامعة لعموم العملة التونسيين، وستكون القطيعة مع الكنفدرالية الفرنسية للشغل (...). أعتقد أن ذلك لا يجب أن يشكل لدينا نوعا من القلق خاصة منذ أن بدا لنا سعي الجبهة الشعبية للتخلي عنا"[1].

لقد شكلت هذه العملية التأسيسية تواصلا للعملية التأسيسية الأولى التي أجهضت في 1925. فقد صرح علي القروي في حديث لصحيفة Le petit matin بتاريخ 17 جوان 1936: "اليوم تبعث جامعة عموم العملة التونسيين من جديد، وسوف نجمع حولنا كل النقابات التونسية (...) إن كل العمال التونسيين سيستجيبون لندائنا وسنمضي، اليد في اليد، في مواجهة الأعراف الذين ظلمونا طويلا. ستكون جامعة عموم العملة التونسيين مستقلة عن التنظيمات المحلية. وهي تمثل الأغلبية، وستكون مرتبطة بالكنفدرالية العامة للشغل وبالأممية الثانية"[2]. لقد ظهرت سمة التواصل أيضا من خلال وضع الجلسة الأولى للجامعة تحت "الرئاسة الشرفية للمناضل النقابي المأسوف عليه، الدكتور محمد علي"[3].

سيظهر لاحقا أن الدافع الرئيسي لعملية التأسيس هو بلقاسم القناوي[4] الذي كان أحد الدستوريين الجدد النشطين والذي مثل، إلى جانب كل من محمد مقطوف والصادق التاكالي ومحمد بن عمر، الشق الدستوري في المكتب المؤقت الذي تأسس في مارس 1937. أما الشق الثاني فكان يمثله علي القروي والطاهر بن سالم ومحمد بن سالم ومحمد الغنوشي ومحمد الصيد، وكانوا قد عرفوا محمد علي شخصيا حيث ساهموا في تأسيس الجامعة الأولى، ويبدو أنهم كانوا حذرين في التعامل مع الحزب الدستوري الجديد.

---

[1]- نفس المرجع، ص 248.

[2] - Ali Noureddine, *Evolution économique, mutations sociales et luttes politiques en Tunisie dans les années trente*, thèse de 3ème cycle, université de Paris VII, 1978-1979, dactylographiéé, p.188

[3] - *L'Action tunisienne* du 18 juin 1937.

[4]- بلقاسم القناوي: أصيل بلدة المطوية في الجنوب التونسي. كان له نشاط في الحزب القديم حيث عمل على جمع الأموال لفائدة العمال المعتصبين في إضرابات تونس وبنزرت سنة 1924، وذلك صحبة دستوريين آخرين. انتمى إلى الحزب الجديد ونشط في الشعبة الدستورية بترنجة، وقد حوكم من أجل نشاطه السياسي ونفي إلى الجنوب بتاريخ 12 أفريل 1935.

مثل التجربة التأسيسية الأولى، التصق الدستوريون (الجدد هذه المرة) التصاقا شديدا بعملية التأسيس الجديدة. ففي منطقة السباسب مثلا ورد في تقرير للشرطة أن الحزب الدستوري الجديد الذي يتمتع بتأثير كبير على الناس، كان يفرض عناصره على قيادة النقابات، مثل أحمد بن عمر الكاتب العام لنقابة الحلفاء بفريانة الذي كان في نفس الوقت عضوا قياديا في الشعبة الدستورية بذات المدينة. وحتى المناجم فإنها شهدت نفس العملية حيث تولى أمر النقابة يوسف الرويسي، رئيس شعبة دقاش، وأحد أهم معاوني بورقيبة النشطين. ويمكن اعتبار يأس عمال المناجم التونسيين من النقابات الفرنسية عاملا مساعدا على نجاح الدعاية الدستورية بالمناجم في الجنوب خاصة، وهو ما سيسهل في مرحلة لاحقة على نشأة نقابة الرديف في نوفمبر 1937 التي لم تجد صعوبات كبيرة في استقطاب أغلبية العمال التونسيين[1]. غير أن أهم مثال يمكن أن يوضح هذه العلاقة هو مثال الإتحاد الجهوي لنقابات بنزرت، ذلك أن أول مسؤول نقابي كان في الوقت نفسه كاتبا عاما للحزب الدستوري الجديد بهذه المدينة، وهو حسن النوري. تكمن أهمية هذا المثال في التطور اللاحق للأحداث حيث ستكون لنقابات بنزرت علاقة متوترة بالجامعة الناشئة وستلعب دورا رئيسيا في سقوطها ثم انحلالها في 1938.

وعموما فقد كان الحزب مهيمنا على كثير من القطاعات النقابية وخاصة منها تلك المتصلة باقتصاد الأرياف من تحويل المواد الزراعية ونقلها وتجارتها، وخاصة الحبوب والزيوت، وكانت تسيطر على هذه القطاعات حوالي 16 منظمة أكثرها صلابة تلك المتصلة بالجنوب وخاصة منها القابسية، وهي نفس القطاعات التي ساهمت بدرجة أولى في تأسيس الجامعة النقابية الأولى (1924) وهو ما اعتبره الهرماسي "مصادفة" مثيرة للانتباه[2]، ورأى فيه ليوزو Liauzu تكرارا لنفس مسيرة الجامعة الأولى[3].

---

[1]- علي نورالدين، مرجع سابق.

[2]- عبد الباقي الهرماسي، مرجع سابق، ص 164.

[3] - Claude Liauzu, *Salariat et mouvement ouvrier en Tunisie, crises et mutations (1931-1939)*, éditions du CNRS, Marseille, 1978, p.90-91.

ولكن رغم سعي مؤسسي الجامعة الثانية للتواصل مع جامعة محمد علي ورفاقه التي أجهضتها محاكمات 1925 وتخلي الدستوريين عنها، فإنهم سيؤكدون على عدم القطع مع الكنفدرالية الفرنسية للشغل مثل ما صرح به علي القروي في الحوار الصحفي مع جريدة *Le petit matin* المذكور سابقا. مع ذلك، فإن الخلاف سيطرح من جديد عندما سيعمد النقابيون الفرنسيون إلى التشكيك في نوايا النقابيين التونسيين بتوجيه تهم الانفصال والتعصب لمؤسسي الجامعة الثانية واستعادة نفس الخطاب الذي وقعت صياغته في 1924-1925 ضد جامعة محمد علي. غير أنه لا يمكن تصور تصريح علي القروي إزاء البقاء ضمن الكنفدرالية الفرنسية للشغل سوى من منطلق الرغبة في عدم استعدائها في فترة حساسة من مسار التأسيس وفي ظرفية تحكم اليسار الاشتراكي، مرة أخرى، بمقاليد السلطة، وهي نفس الظرفية التي أسقطت تجربة محمد علي في 1925.غير أن مشاركة دستوريين نشطين في تأسيس الجامعة الثانية سيدفع الأمور أكثر في اتجاه الاستقلالية عن الكنفدرالية الفرنسية لاحقا.

هناك صعوبة منهجية في الفصل بين من هو نقابي متحزب ومن هو نقابي ينتمي لأحد الأحزاب، إذ أن معرفة الدافع الأقوى من الآخر تجاه أي موقف يصبح أمرا شديد الصعوبة. فالدستوريون هنا نقابيون، والنقابيون دستوريون، ولا يمكن تلافي الخلط بين الانتماءين خاصة عند وجوب اتخاذ موقف، من قبل المعنيين، في وضعية الصراع أو الانقسام. مع ذلك، وفي تجربة الجامعة الثانية بالخصوص، فإننا لا نجد حديثا لدى الدستوريين عن مشروع تأسيس جامعة نقابية تونسية، على الأقل قبل تجمع ساحة غمبطا في 14 جوان 1936 الذي أصدع فيه بالفكرة. بل إن رئيس الحزب، الدكتور الماطري، صرح في صائفة 1937، وفي صلب الحركة التي ستفضي لتأسيس الجامعة النقابية الثانية، أن الحزب "لا يرى موجبا لتكوين الجامعة لأن البلاد بها صنائع تقليدية وليس بها معامل"، وهو تصريح كان له صدى سلبي على النقابيين المتحمسين لمشروع التأسيس[1].

---

[1]- بلقاسم القناوي، **مذكرات نقابي وطني**، نشر المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، 1998، ص 81-82.

لقد بدت المبادرة نقابية محضة ألقى بها في جموع العمال نقابيون عرفوا محمد علي وناضلوا معه ثم حوكموا وسجنوا أو وقع نفيهم، ولا دليل في الخطاب الذي قدموا فيه تلك الفكرة على استحضارهم انتماء حزبيا معينا. غير أن الحزب الدستوري الجديد سرعان ما احتضن المبادرة وعمل على تحويلها إلى فكرة دستورية. ومن الجائز القول أن العناصر المبادرة قد احترزت، مثلما يبدو من حديث علي القروي، من ربط مصير مبادرتها بالانتماء إلى الحزب الدستوري الجديد، ربما استحضارا لتجربة 1924-1925. غير أن هذا الاحتراز سيضعف بالتدريج، فغدا طبيعيا أن يمتدح بلقاسم القناوي نفسه مجهودات الدستوريين الذين قدموا المساعدة للجامعة الجديدة في عملية تركزها بعديد المناطق مثل مناجم الجنوب وبنزرت وصفاقس، بالاستفادة من شبكة الشعب والجامعات الدستورية[1]. هنا يطرح موضع إشكالي آخر: من الذي سهل عمل الآخر: الدستوريون بتيسير تركيز النقابات في المناطق الواقعة تحت تأثيرهم؟ أم النقابيون، وأكثرهم فاعلية أولئك القادمون من مناطق قابس والحامة والمطوية، تلك الجاليات النشيطة بالعاصمة والمسيطرة على عديد القطاعات المهنية، بمنح الوطنيين فضاءات عمل وتأثير باستخدام الروابط العائلية والجهوية؟ هناك علاقة في الاتجاهين، شديدة التعقيد، ومتحولة، بين الفعل الوطني والفعل النقابي، وكذلك بين معطى الانتماء الجهوي وفضاءات الفعل النقابي والسياسي الوطني في تونس في هذه الفترة، تصبح معها محاولة الفصل بين العناصر المختلفة عملية عبثية. يكفي أن نشير فقط إلى طابع التداخل بين تلك العناصر وتوحدها في مراحل عديدة.

مثل التجربة النقابية الأولى تماما حيث شكل النقابيون والوطنيون القادمون من حامة قابس العنصر الأشد تأثيرا، ظهر في التجربة النقابية الثانية دور المطاوة، الذين سيحددون مسار التجربة الثانية وسيشكلون في الوقت نفسه مركز ثقل وطني شديد الفعالية لفائدة الحزب الدستوري الجديد بعد انشقاق 1934، وللحزب القديم في العشرينات. هناك دور واضح

---

[1]- ورد ذلك في نص حوار بلقاسم القناوي مع بوبكر لطيف عزيز:

Letaief Azaiez (Boubaker) : *Tels syndicalistes, tels syndicats, ou les péripéties du mouvement syndical tunsien (1900-1970)*, tome 1, Tunis 1980, p.p. 124-125.

لبعض الجاليات في فضاء مدينة تونس يستحق دراسات ضافية، مازالت لم تنجز بعد.

وبغض النظر عن اللون الحزبي الذي سيطر على عدد هام من المنخرطين في التجربة التأسيسية النقابية الثانية فإنه بالإمكان أيضا إثارة مسألة حضور النخبة المثقفة في مشاريع التأسيس النقابي وتأطير العمال، وهي ميزة مشتركة أيضا مع التجربة التأسيسية الأولى. مثل الحزب الدستوري القديم ثم الجديد منبعا لهذه النخبة المثقفة والملتزمة في الوقت نفسه بالدفاع عن طبقات الأمة الضعيفة وبالخصوص العمال المعرضين لكل صنوف الاستغلال والتمييز من قبل رأس المال الأجنبي والشركات الاحتكارية الاستعمارية. من هذا المنطلق فلم يكن بالإمكان أن لا يحصل التقاء مع تجارب التأسيس النقابي خاصة في ظرفية من انتشار الجهل والأمية بين العمال والكادحين وافتقادهم بالتالي إلى نخبة عمالية ذات تجربة وثقافة نقابية.

في جوان 1937 بدأ التحضير لانتخاب مكتب تنفيذي خلفا للمكتب المؤقت حيث عقد اجتماع يوم 12 جوان 1937 بمحل النقابة التونسية لسائقي العربات وبإشراف علي القروي نفسه، وتواصل نفس الحذر من مهاجمة سلطة الحماية أو الكنفدرالية الفرنسية للشغل، بل والسقوط في نوع من المديح لهما.[1] ثم تواصلت الاجتماعات لتسفر في 26 جوان 1936 عن انتخاب مكتب تنفيذي متركب من بلقاسم القناوي، كاتبا عاما، ومحمد باش طبجي[2]، كاتبا عاما مساعدا، ومحمد مقطوف[3]، أمينا للمال، والصادق تاكالي، أمين مال مساعدا، والمكي بن سالم[4] ومحمد الصيد[5]، مراقبين،

---

[1]- أنظر على سبيل المثال ذلك في جريدة *La Dépêche tunisienne* بتاريخ 21 جوان 1937، ص 3.

[2]- ولد بتونس في 1904، اشتغل سائقا في النقل العمومي بقابس، ثم في تجارة قطع الغيار. كاتب عام نقابة سائقي السيارات أثناء عملية التحضير للتأسيس. عند اندلاع الخلاف والانشقاق سينضم إلى جماعة الهادي نويرة، وقد عوض على رأس نقابته في مارس 1938 بالدستوري المكي بن سالم.

[3]- ولد بحامة قابس حوالي 1905. عامل بقطاع الحبوب وكاتب عام لنقابته. عزل من مهامه في 12 سبتمبر 1937.

[4]- ولد حوالي 1900، في 1937-1938 كان يقود نقابة سائقي التاكسي، كان قريبا من الحزب الشيوعي.

[5]- ولد محمد الصيد بالمطوية حوالي 1895، كان تاجرا بالسوق المركزية بتونس ثم سائق عربة حتى نوفمبر 1937 الكاتب مساعد لنقابة سائقي العربات في جوان 1936 ثم ناظر في مكتب جامعة عموم العملة التونسية. استقال في جانفي 1938 من منصبه النقابي.

وعضوية كل من الطاهر الصغير، ومحمد الغنوشي، ومحمد بن عمر، والحاج الهادي العباسي، وعمر سراي، ومحمد بنور، والتهامي بن جراد، والجيلاني تورمان.

ما ينبغي التذكير به هنا أيضا أنه سبقت العمل التأسيسي للجامعة الثانية حركية نقابية وإضرابية واسعة شحذت همم العمال ودفعتهم دفعا نحو التوحد في هيكل جامع، يوحد مطالبهم ويضاعف قوتهم أمام الشركات الاستعمارية والإدارة، ويشكل تحديا في وجه الضغوط المتعاظمة ضدهم من قبل المعمرين، والحكومة، والكنفدرالية الفرنسية للشغل أيضا. هذا وجه شبه شديد الوضوح مع تجربة التأسيس الأخرى، حيث نجد أن الموقف من الجامعة النقابية الفرنسية قد حددته في جانب كبير مواقف هذه الأخيرة من تحركات العمال التونسيين وسعيها لتهميشها بسبب ما تشكله من تهديد على استقرار حكم الجبهة الشعبية، ذلك الحكم الذي كان الاشتراكيون أهم دعاماته.

تجسمت هذه الحركية في ارتفاع وتيرة الإضرابات بين العمال التونسيين، وبصورة متزامنة مع تكثيف عملية تأسيس النقابات، إلى الحد الذي جعل من تأسيس جامعة نقابية تونسية أمرا محتوما وتتويجا لحراك طبيعي. من ناحية سياسية وطنية أيضا، كانت الظرفية متميزة بحراك وتوتر شديدين. فعلى مستوى نقابي، احتضن المطاوة والحوامية مبادرة تأسيس نقابتين فعالتين سيكون ظهورهما فاتحة المسار الذي سيفضي لتأسيس الجامعة النقابية الوطنية الثانية. في جويلية 1936 كون المطاوة نقابة سائقي العربات (الكرارطية) في فترة شهدت انتشار استعمال الشاحنات الميكانيكية في نقل البضائع مما قلص من فرص العمل أمامهم وقد كانوا قبل ذلك يحتكرون كل حركة نقل البضائع في مدينة تونس. من هنا نفهم حماس المنخرطين في التنظم وانطلاقهم في جملة من التحركات الاحتجاجية ضد تعميم استخدام الشاحنات. في الوقت نفسه، وبسبب الظروف ذاتها، كون الحوامية نقابة الحمالة بسوق الحبوب، وقد كان هناك من روابط التضامن بين المنخرطين، بسبب مواجهتهم لنفس التحديات ولكن أيضا بفعل قوة الروابط الجهوية والدموية، ما جعل النقابيتين شبه متحدتين حيث شنتا إضرابا ناجحا من أجل تحقيق جملة من المطالب التي تعكس

المخاطر التي كانت المهنتان تتعرضان لها. أسفر إضراب 18 جوان 1937 الذي دام أسبوعين عن إطلاق حركية شبيهة بتلك التي أحدثها إضراب عملة رصيف تونس وبنزرت في 1924، حيث أصابت حدته السلطات بحالة من التوتر الشديد أفضت إلى استخدام مفرط للقوة تجاه العمال مما أسفر عن اصطدامات مع العمال سقط فيها حوالي الخمسين جريحا. لم تتمثل الحركية في ذلك فقط بل أطلقت أيضا مسار إنشاء عديد النقابات الأهلية التي ستجتمع فيما بعد في مؤتمر سيفضي إلى تأسيس الجامعة النقابية الثانية.

مثلما حدث في 1924 أيضا، سيسهل جهاز الحزب الحر الدستوري (الجديد هذه المرة) في الجهات عملية تأسيس النقابات التونسية في قطاعات عديدة بطريقة موازية لنقابات الكنفدرالية الفرنسية للشغل وذلك في كل من ماطر وباجة والمتلوي والرديف وأم العرائس والمظيلة وقفصة وسوسة والمنستير والقيروان. آل الأمر لاحقا لعقد مؤتمر تحضيري بمقر نقابة عملة سائقي العربات في 16 مارس 1937 انتخبت فيه هيئة وقتية للتحضير مؤتمر تأسيسي لجامعة نقابية تونسية سينعقد بدوره في 27 جوان 1937. وقد تم في هذا المؤتمر التحضيري رفت كل من علي القروي والطاهر بن سالم لرفضهما مساندة إضراب حمالة سوق الحبوب، وهي عملية ذات دلالة، فالرجلان من مؤسسي الجامعة الأولى الذين عارضا مسار الصدام مع السلطات ومع الكنفدرالية الفرنسية للشغل الذي كانت جماعة القناوي تتجه صوبه بمناسبة هذا الإضراب.

غير أن هذه الجامعة لم تصمد أمام تغير الظروف، حيث سقطت في جانفي 1938 على يد الحليف الدستوري، وكان هذا السقوط مقدمة للدخول في فترة من الركود النقابي شبيهة بتلك التي دخل فيه العمال التونسيون إثر إسقاط جامعة عموم العملة الأولى في 1924. فقد تفرق العمال من حول الجامعة التي أزيحت قيادتها الشرعية بعد انقلاب قاده ضدها الدستوريون يتزعمهم الهادي نويرة، وهو ما سنعود إلى استقراء تفاصيله ومعانيه في موضع لاحق.

3- التأسيس النقابي الوطني الثالث: نشأة أكبر "المنظمات القومية" في تونس الأربعينات (1946).

إن الملفت للنظر في تجربة التأسيس الثالثة أن أبرز قادتها لم يمروا في مسيرتهم النقابية بجامعة عموم العملة التونسية الثانية، على عكس ما كان عليه الأمر بالنسبة لمؤسسي هذه الأخيرة الذين أتوا في غالبهم من جامعة محمد علي الحامي. ففرحات حشاد، رمز التأسيس النقابي الثالث، كان قد بقي طوال الفترة التي سبقت عملية التأسيس الجديدة في صفوف الكنفدرالية الفرنسية للشغل التي حاربت دون هوادة الجامعتين وساهمت بقليل أو كثير في إسقاطهما، إن بصفة مباشرة أو بتقديم التغطية السياسية لذلك. لا يقع في مهام هذا البحث، وفي هذا المستوى بالذات، دراسة التأسيس النقابي الوطني الثالث في حد ذاته، فالأمر يتعلق فقط بالربط منهجيا مع التجربتين السابقتين لرصد الثوابت والمتغيرات، وأيضا لإبراز الظرفية التي تم في إطارها هذا التأسيس والتي كان من أهم سماتها الموقف من الاستعمار ، إدارة ورأسمال، لاستجلاء رمزية هذا الفعل التأسيسي.

لقد بدأ التحضير للعملية التأسيسية الجديدة منذ عام 1943 وذلك بتأسيس نقابات جديدة في قطاعات عديدة، لا تضم في صفوفها إلا التونسيين ومنتمية في الوقت نفسه للكنفدرالية الفرنسية للشغل التي احتكرت التمثيل النقابي بتونس منذ سقوط جامعة القناوي. وقد تلازم مصير العملية منذ بدايتها بوجود شخصيتين مركزيتين هما فرحات حشاد والحبيب عاشور. وإذا لم يعرف عن الأول انتماء للحزب الدستوري، فإن الثاني كان من مناضليه الناشطين بجهة صفاقس. بدأ المسار بتأسيس نقابة أعوان البلدية ونقابة الأشغال العامة ونقابة البناء ونقابة معاصر الزيت بصفاقس، وهي نقابات منخرطة في الكنفدرالية الفرنسية للشغل. غير أن سيطرة الشيوعيين على الكنفدرالية في مؤتمر 1944 وفشل بوزنكي Bouzanquet وحليفه حشاد في هذا المؤتمر| (حيث سيطر الشيوعيون على 17 مقعدا في الهيئة الإدارية من ضمن المقاعد الواحدة والعشرين) سيطلق مسار الإنسلاخ عن

الكنفدرالية وهو ما جسمته عملية حل نقابة أعوان بلدية صفاقس في مارس 1944 على يد الحبيب عاشور. هل كان ذلك مقدمة واعية لعملية تأسيس مركزية نقابية وطنية؟ يبدو ذلك متسرعا في هذه المرحلة، غير أنه سيصبح أمرا واقعا في المرحلة الموالية. ففي شهر أكتوبر من نفس السنة سيشرع حشاد في عملية تكوين اتحاد النقابات المستقلة بالجنوب، مستغلا في ذلك الظرف الذي تدهورت فيه العلاقة بين الإدارة الاستعمارية من جهة والحزب الشيوعي بتونس والكنفدرالية الفرنسية للشغل من جهة أخرى. وقد حررت المناشير المعلنة عن تكوين المكتب المؤقت لهذا الإتحاد يوم 6 نوفمبر 1944 وكان حشاد كاتبه العام يعاضده مسعود علي سعد[1]. ويمكن إرجاع تقديم مسعود علي سعد على الحبيب عاشور إلى الظروف الآنية التي جعلت من الأول منافسا حقيقيا لحشاد. فقد عمل مسعود علي سعد على تأسيس نقابة عملة وموظفي شركة صفاقس-قفصة في جانفي 1946 ردا على ما أسماه هو نفسه "بمعاداة بعض قادة نقابة السكك الحديدية الذين رفضوا انخراط التونسيين بها". وقد ضبط مسعود علي سعد لهذه النقابة سياسة علاقات جيدة مع السلطات لا تتعارض مع طابع النضال النقابي، دون مبالغة في التسيس. وكانت هذه النقابة مستعدة لجميع أنواع التنازلات بما في ذلك تجنب القيام بالإضراب بحثا عن التجاوب مع الأعراف وبالتالي مع الحكومة[2]. لقد سمح ذلك بانخراط بعض الفرنسيين فيها، جسمه حضور فرنسيين في الجلسة العامة المنعقدة يوم 28 ماي 1944. [3]

وبذلك فقد فرض مسعود علي سعد نفسه كشريك محتمل في أية عملية تأسيس نقابي مستقل محتملة. وهو ما فهمه حشاد الذي عمل على الاتصال به وطرح مسألة الوحدة في إطار منظمة جامعة فيما بعد. وقد عرف اتحاد النقابات المستقلة بالجنوب الذي تأسس في 6 نوفمبر 1944 انطلاقة قوية

---

[1]- أصيل جزر قرقنة، ولد حوالي 1900، كان له نشاط هام في الكنفدرالية العامة الفرنسية للشغل التي غادرها إثر سيطرة الشيوعيين عليها.

[2]- مثال تحوير القانون الأساسي في أكتوبر 1944 بطلب من روديار الكاتب العام المساعد للحكومة، وكان من نتائج ذلك فصل أعوان الشحن والمناجم وهنشير الشعال ليكونوا نقابات خاصة بهم، ذكره - عبد السلام بن حميدة، **الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس 1924-1956**)،مرجع مذكور، ج1، ص 69.

[3]- نفس المرجع، ذات الصفحة.

في صفاقس حيث بلغ عدد المنخرطين 6000 منخرط في جوان 1946. كما أمكنه الوصول إلى تأسيس 27 نقابة في جوان 1945[1].

لم تكن قيادة الإتحاد منسجمة حيث تعارضت نزعة مسعود علي سعد في مهادنة الأعراف والسلطات الاستعمارية مع نزعة حشاد ورفيقه الحبيب عاشور مما أدى بمسعود علي سعد إلى الاستقالة وانفصال نقابته عن الإتحاد، في 16 سبتمبر 1945. وكان من أهم التبريرات التي قدمها لهذا العمل احتجاجه على "مواقف فرحات حشاد الكاتب العام للإتحاد غير اللائقة وعلاقته العدوانية مع الحكومة، وهو الأمر الذي عطل كثيرا تحقيق أهم مطالبنا... لا يمكن لبرنامجنا ولخطة عملنا إلا أن يكونا معتدلين. ولذلك نعتقد أنه من واجبنا تقديم الشكر لحكومة الجنرال ماست Mast على الامتيازات التي تحصلنا عليها"[2]. وقد كانت استقالة مسعود علي سعد تتمة للوعد الذي قدمة لسلطة الحماية بالوقوف ضد تحزب الإتحاد، حيث كان قد وعد بأن "لا يكف عن بذل كافة المساعي بمنع إخوانه من السقوط في شراك أي حزب سياسي"[3].

لم تجهض استقالة مسعود علي سعد مشروع حشاد وعاشور الذي سيتطور ليسفر عن تكوين الإتحاد العم التونسي للشغل باندماج اتحاد النقابات المستقلة بالجنوب مع اتحاد النقابات المستقلة بالشمال (الذي تأسس في ماي 1945)، وجامعة الموظفين التونسيين، وانعقد مؤتمره التأسيسي يوم 20 جانفي 1946 بقاعة الخلدونية بتونس، حيث حضرته خمسون نقابة مستقلة.

إنه وإن لم تتوفر أدلة على انخراط حشاد في العمل الحزبي ضمن الدستوريين الجدد عند انطلاقه في المسار الذي أدى لتأسيس المركزية النقابية الوطنية الثالثة، فإن اندماجه بعد ذلك في إستراتيجية الحزب الدستوري الجديد قد هيأه ليصبح رمزا نقابيا دستوريا في الآن نفسه، وكذلك عنصرا فاعلا مجمعا لمختلف الحساسيات الوطنية. من هذا المنطلق يمكن فهم حرص حشاد على تحصين عملية التأسيس بمشاركة بعض الرموز ذات

---

[1]- نفس المرجع، ص 79.
[2]- نفس المرجع، ص 78.
[3]- نفس المرجع، ص 79.

الإشعاع الوطني الواسع، مثل الشيخ محمد الفاضل بن عاشور الذي أسندت له رئاسة المؤتمر.

في 5 أوت 1947 شن الإتحاد إضرابا عاما كان ملائما في توقيته لإستراتيجية عمل الحزب الدستوري الجديد، وقد أسفر هذا الإضراب في صفاقس بالخصوص، حيث كان تأثير العناصر المؤسسة للاتحاد كبيرا، عن مصادمات عنيفة بين العمال وقوات السلطة إثر مظاهرات كان للدستوريين فيها، يتقدمهم الحبيب عاشور، الدور الأكبر. وإثر الأحداث أصدر الحزب الدستوري الجديد بيانا يمكن أن نقرأ فيه إقرارا بوحدة الإستراتيجية بين الدستوريين والنقابيين، حيث جاء فيه بالخصوص "أننا بصفتنا وطنيين نندد بشدة بمحاولة خنق البروليتاريا وبكل عمل يرمي إلى تركيعها للقوى الإمبريالية كما نندد بالاستفزازات الرامية لخلق حالة دائمة من الاضطرابات يمكن أن توظف لصالح أعداء شعبنا الذي كان دوما يلجأ إلى الطرق السلمية للدفاع عن حياته"[1]. ودعم الحزب الدستوري الجديد هذا الالتزام بإنابته أهم عناصره القيادية للدفاع عن المعتقلين وبخاصة عن الحبيب عاشور، حيث تولى الدفاع عنه أمام المحكمة كل من الهادي نويرة وصالح بن يوسف[2].

غير أن الملفت للنظر أيضا أن الحزب الدستوري القديم عبر هو الآخر عن مساندته لحركة 5 أوت 1947 وذلك بإصداره بيانا إثر الصدامات التي جرت بين العمال وقوات الحماية أمضاه صالح فرحات الكاتب العام للجنة التنفيذية، غير أن الأكثر أهمية من ذلك هو إشارة البيان إلى تخوف اللجنة التنفيذية من السيطرة الكاملة للحزب الجديد على المنظمة النقابية الوليدة، حيث ورد في النقطة الأولى من البيان: "إن إضراب الإتحاد الذي له مبرراته لا ينبغي أن يتخذ تعلة لضرب الحركة النقابية التونسية التي يجب

---

[1]- ذكره بن حميدة، مرجع مذكور، ج2، ص 39.

[2]- أصدرت المحكمة ضد الحبيب عاشور حكما بخمس سنوات سجنا وعشر سنوات إقامة إجبارية بالشمال (زغوان).

أن تتطور في استقلالية تامة عوضا عن أن تذوب في التنظيمات المزدوجة ذات التأثيرات الجانبية حيث يجد نفسه رهينة بين أيديها"[1].

لقد زاد الارتباط بين الإتحاد والحزب الدستوري الجديد توضحا بعد ذلك، حيث جاء انخراط الإتحاد العام التونسي للشغل بالجامعة النقابية العالمية FSM تلبية لرغبة الحزب الدستوري الجديد. غير أن ذلك لم يشكل بالضرورة دليلا على انتماء حشاد للحزب الدستوري الجديد إلى حدود هذه الفترة، وهو أمر قد يكون نابعا من حذر مشترك ين الطرفين لعدم إعطاء السلطات ذريعة لضرب المركزية النقابية الوطنية واعتبارها تجاوزت صفتها النقابية. بالموازاة مع ذلك كان حضور الحزب في الهيئات القيادية للإتحاد واضحا من خلال عناصر عديدة أخرى. بذلك الحذر نفهم عدم حصول مقابلات بين الزعيمين حشاد وبورقيبة قبل سنة 1949، وهو أمر يمكن إرجاعه أيضا إلى إقامة بورقيبة المطولة بالشرق في الفترة من 1945 و 1949، لكن حشاد كان على اتصال دائم بقيادات الحزب الأخرى في الأثناء. في هذا الصدد يقول بورقيبة: "لم أقابل حشاد لأول مرة إلا سنة 1949 إثر رجوعي من مصر، وقد كنا نلتقي مصادفة في الاجتماعات الشعبية وفي جولات الدعاية أو عندما كنت أستدعى أحيانا بمقرات الإتحاد لإحياء بعض المناسبات، ولم أره عن كثب إلا خلال إقامتي بالولايات المتحدة الأمريكية في شهر سبتمبر 1951، وقد أقمنا وعملنا معا في سان فرانسيسكو خلال مؤتمر الجامعة الأمريكية للشغل ثم بواشنطن حيث ناقشنا وتدارسنا مشاكل حادة تكتيكية ودبلوماسية"[2].

كما كان الحزب يراقب الإتحاد ويؤثر في عمله اليومي من خلال جامعة الموظفين التي تأسست منذ 1936، وهي جامعة كان الحزب الدستوري الجديد شديد الحضور فيها. ستشكل هذه الجامعة لاحقا منجما لأكثر المناضلين النقابيين كفاءة وفاعلية، وكذلك أكثرها ارتباطا بالحزب الجديد، حيث سيمنحون الطبقة العاملة التونسية ما كانت تحتاج إليه من مثقفين قادرين على تأطير النضال الاجتماعي وتمتين التحالف بين الساحتين الوطنية والنقابية.

---

[1]- ذكره عبد السلام بن حميدة، مرجع سابق، ج2، ص 39-40.

من الضروري أن نتوقف هنا عند نقطة منهجية أخرى تتعلق بمسألة العلاقة التنظيمية بين الأحزاب الوطنية وبين النقابات في وضعية استعمارية. يبدو البحث في مسألة انتماء القيادات النقابية لأحد تلك الأحزاب، وبخاصة أكثرها فاعلية وانتشارا، أمرا عبثيا في حالات كثيرة، ذلك أن الانتماء إنما يقاس بحسب الانخراط في نفس الإستراتيجية وليس بمجرد الحصول على بطاقة انخراط أو بحضور اجتماع أو حتى بإثبات وجود لقاءات مع أحد الزعماء الوطنيين. في مثال حشاد بالذات، ينبغي ملاحظة الإمكانيات الكبيرة التي تمنحها الاستقلالية التنظيمية، حيث يتمتع العمل الوطني بحليف منخرط في الإستراتيجية التحررية من منطلق القناعة الكاملة والانسجام في المسار العام للإنعتاق من الهيمنة الاستعمارية، وليس من منطلق التبعية. كما أن وجود زعماء نقابيين من صنف حشاد، قادرين على المبادرة، وذوي تجربة واسعة بالعمل النقابي وإدراك كبير لمكونات الساحة السياسية، يجعل من هؤلاء مهيئين لتجاور ساحة النضال الاجتماعي، وهو ما سيثبته التطور اللاحق للأحداث. في ظل توفر ظروف ملائمة، يصبح العمل النقابي قاطرة تدفع بالعمل الوطني نحو مجالات تأثير أوسع، وتحقق للأفكار الوطنية من النجاحات ما كان يستعصي عليها. ذلك ما حققه حشاد للحركة الوطنية من خلال فتح الساحة الأمريكية على سبيل المثال، وذلك ما حققه الإتحاد بانتشاره السريع في أوساط الفئات الإجتماعية الكادحة. من هنا فإن العلاقة بين النضال السياسي والنضال الاجتماعي في وضعية استعمارية لا ينبغي أن يحلل دائما من منطلق تبعية النقابي للسياسي ومعاضدته له، بل من منطلق تداخل التأثيرات وتبادلها بين حقلين متكاملين في مسار الإنعتاق الوطني.

ماذا يمكن أن نستخلص في المحصلة مما سبق؟ سمح لنا النظر في تجارب التأسيس النقابي الوطني بملاحظة الدور المركزي للعناصر الدستورية فيها، وكذلك بطابع التواصل فيما بينها. فتأسيس الإتحاد العام التونسي للشغل صاحبته دعاية ركز فحواها العام على ربط الصلة بتراث الجامعة الأولى، وهو ما حصل أيضا إبان التأسيس الثاني الذي اشتركت فيه أيضا عناصر قادمة من أفق التجربة الأولى. إن عناصر التشابه بين هذه

التجارب التأسيسية الثلاث عديدة، أهمها على الإطلاق انسجامها مع التوجه الوطني العام في تكوين تنظيمات اجتماعية تعاضد عمل الأحزاب الوطنية الأوسع تأثيرا، أي الحزب الحر الدستوري القديم بالنسبة لتجربة محمد علي، أو الحزب الدستوري الجديد بالنسبة للتجربتين الثانية والثالثة. بالرغم من ذلك يمكن ملاحظة تفاوت مشاركة الدستوريين في تأسيس المركزيات النقابية الثلاث. فنلاحظ أن الدستوريين القدامى احتضنوا التجربة الأولى (مع دور لافت لعناصره الشابة) رغم أن نية بعث جامعة نقابية لم تكن موجودة لديهم قبل إضرابات عملة الرصيف بتونس وقبل إضرابات بنزرت. أما الدستوريون الجدد فقد كانوا حاضرين بشكل أوضح في تجربة التأسيس الثانية عن طريق انتماء معظم العناصر الفاعلة فيها إلى الحزب الدستوري الجديد وإن أمكن القول أن مبادرة التأسيس التي تلت الحركة الإضرابية لعملة سوق الحبوب قد فاجأت القيادة الدستورية هي الأخرى وجعلتها تسعى للالتحاق بها ثم تنجح في توجيهها بحسب متطلبات النضال السياسي الوطني، إلى حد ما. أما تأسيس الإتحاد العام التونسي للشغل فقد جاء في ظرفية أخرى تميزت بالصراع بين الشيوعيين والاشتراكيين الذي انتهى بسيطرة الشيوعيين على الكنفدرالية الفرنسية للشغل. كما أن العمل الوطني اتخذ في هذه الفترة صبغة شديدة التنظيم عن طريق تأسيس العديد من المنظمات الوطنية تحت إشراف الأمانة العامة للحزب الدستوري الجديد وزعيمه صالح بن يوسف. جاء هذا التأسيس أيضا على يد عناصر متدربة على العمل النقابي بفعل التجربة الكبيرة المكتسبة في إطار الكنفدرالية الفرنسية للشغل. ما يمكن ملاحظته في هذا المستوى أيضا هو قفز الدعاية التأسيسية للإتحاد العام التونسي للشغل على تجربة بلقاسم القناوي والجامعة الثانية، وهو قفز لا تبرره إلا الدعاية الدستورية والقراءة الرسمية لتاريخ النضال النقابي. يأخذ هذا القفز معناه الواضح في العلاقة مع تغلب الدستوريين الخلص على النقابيين الخلص بالتدريج، وتراجع التحفظات على الربط بين العمل النقابي والنضال السياسي من تجربة إلى أخرى. من منطلق نقابي بحت لا يمكن تبرير النسيان الذي يلف تجربة الجامعة الثانية، خاصة وأن هذه النقابة "العصامية" قدمت هي الأخرى تضحيات عديدة من أجل الطبقة الكادحة ، وذلك بالرغم من قصر المجال الزمني الذي نشطت

فيه. أما من منطلق سياسي حزبي، فإن النسيان يمثل عقابا على تحفظات القناوي وبعض أعضاده على ربط مصير نقابتهم بالإستراتيجية الصدامية للدستوريين في ظرف معين من تطور العلاقة بحكومة الجبهة الشعبية.

في جانب آخر، فإن تجارب التأسيس الثلاث كانت تلخص الصراع بين نظرتين مختلفتين إلى حد التناقض للنضال النقابي. ففي حين أدى احتداد التناقضات الاجتماعية والسياسية إلى ترسيخ الفرز على أساس وطني بالنسبة للنقابيين التونسيين، بقي الاشتراكيون متمسكين "بوحدة الطبقة العاملة" بغض النظر عن الاختلافات القومية والدينية، وهي دعاية وإن أقررنا منطقيتها في الظروف العادية للنضال الاجتماعي من أجل حقوق الطبقات العاملة، فإننا لا يمكن أن ننكر التعقيدات التي تتعرض إليها دوما في التطبيق عندما يكون الأمر متعلقا ببيئة استعمارية. هل كان تأسيس الجامعتين الأولى والثانية في فترة حكم اليسار مجرد مصادفة؟ يبدو الإقرار بذلك من الصعوبة خاصة وأنه يغفل معطيات أساسية يفترض أنه كان لها تأثيرها الكبير على تطور الأحداث. في النموذج الأول (1924) والثاني (1936) كانت الكنفدرالية الفرنسية للشغل قد تحولت من تنظيم نقابي مكافح من أجل مصالح العمال، إلى درع لحكم اليسار الاشتراكي يحميه من التوترات المهددة للاستقرار، ويغطي على القمع ويبرر كل الإجراءات المتخذة ضد النقابيين الوطنيين. من هنا فإن صراع التجربة التأسيسية في محطتيها الأولى والثانية ضد الكنفدرالية الفرنسية للشغل كان صراعا سياسيا وجد عمقه في القراءة الوطنية للوضعية الاستعمارية، بوصفها وضعية تجعل من التونسيين في مقام التناقض التام مع الفرنسيين، وهو تناقض يخترق القراءة الطبقية وانعزالية النضال الاجتماعي عن النضال الوطني.

بالرغم من أن الاقتصار على دراسة لحظة التأسيس يبقى قاصرا عن الإلمام بخصائص العلاقة بين النقابي والوطني فإنه سمح لنا بتفكيك لتلك اللحظة واستنتاج تعقيدات الظرفية وتطورها في كل مرة. إن العلاقة بين التنظيم النقابي والتنظيم الحزبي تتمظهر أيضا من خلال الخطاب الذي صاغه الطرفان وتناولا فيه موضوع الاستقلالية النقابية. هذا الخطاب سيظل ذا مضمون متغير باستمرار من مرحلة إلى أخرى.

II- مفهوم الاستقلالية النقابية من خلال الخطاب

تمثل دراسة إشكالية استقلالية المنظمة النقابية عنصرا مركزيا في هذا البحث وهو أمر مفهوم بالنظر إلى طبيعة علاقات المركزيات النقابية الوطنية بالحزب السياسي الوطني، سواء كان ذلك قبل الاستقلال أو بعده. فقد ظلت تلك العلاقات منذ لحظة التأسيس متراوحة بين تأكيد الاستقلالية النقابية، لأسباب تختلف من تجربة إلى أخرى، وبين الربط الكامل في المصير والخيارات بين الطرفين، مع أولوية للحزب الدستوري. هذه الأولوية مفهومة أيضا باعتبار أسبقية السياسي على النقابي في التجربة التونسية وقدوم معظم عمليات التأسيس النقابي الوطني من الفضاء الحزبي ذاته، وهي مسالة أطلنا توضيحها في القسم الأول من هذا العمل.

ليس المقصود هنا دراسة مفهوم الاستقلالية على أساس نظري مطلق وإنما التعرض لهذه المسألة من خلال الخطاب المنتج حولها نقابيا وحزبيا. إن أهمية هذه النقطة تكمن بالذات في أن الاختلاف في فهم مسألة الاستقلالية النقابية كان يطغى بصفة شبه دائمة على الخطاب المنتج إبان الأزمات في العلاقة بين الطرفين. لا يعني ذلك ضرورة أن سبب الصراعات كان سياسيا نظريا بل أن الاختلاف النظري كان يسند في حالات عديدة اختلافات في مستويات أكثر عمقا ويغطي عليه. كما أن الاختلاف في المفاهيم يمكن أن يكون عاملا يقرب اندلاع الأزمات أو يعطيها مضمونا أكبر مما توحي به الأحداث. من المفيد أيضا، في هذا المستوى، أن يتم التعرض لمفهوم الاستقلالية النقابية عبر المرحلتين التاريخيتين الأساسيتين التين عرفتهما العلاقة بين الطرفين، ونعني بذلك فترة الكفاح الوطني من أجل الاستقلال والفترة التي تلتها، فترة بناء الدولة الوطنية.

1_ في فترة الكفاح من أجل التحرر: إشكالية النضال الاجتماعي في بيئة استعمارية.

إن مرحلة ما قبل 1956 تميزت أساسا بوجود الحزب الدستوري في جبهة الكفاح من أجل تحرير البلاد من الهيمنة الاستعمارية، وبوجود النقابة في التجربتين التين مررنا على ذكرهما(الجامعة الأولى ثم الثانية) على هامش ذلك الحراك الوطني أو في صلبه. غير أنه من المفيد أن نذكر أنه بالرغم من اقتراب النقابة من الحيز الوطني، وهو أمر تناولناه عندما تعرضنا لمسألة التأسيس النقابي الأول والثاني، فإن ذلك كان يعطيها بعض إحساس بالمساواة مع الدستوريين، وهو أمر يمكن تلمسه من التجاء نقابة القناوي إلى السلطات لفض الخلاف حول الجامعة الثانية بعد انقلاب الدستوريين عليه في جانفي 1938.

غير أن هناك بعض الإشكال في اعتبار أزمتي 1924 و 1938 تنتميان إلى الظرف السياسي نفسه. ذلك أن دراسة مفهوم الاستقلالية عبر الخطابين الحزبي والنقابي يصطدم بحقيقة تاريخية توجد نوعا من الانفصال المنهجي والتاريخي، بين التجربتين النقابيتين. فعلى مستوى الحزب الدستوري نجد أنه شهد في سنة 1934 انقساما أنتج حزبين مختلفي المشارب، مما يعني أنه في حين كانت أزمة 1924 تهم الحزب الدستوري "القديم"، فإن أزمة 1938 كانت تتعلق بالحزب الجديد. كذلك الشأن بالنسبة للتجربتين النقابيتين التأسيسيتين، فرغم أن جامعة 1937 حاولت أن تجعل من نفسها تواصلا لتجربة محمد علي الحامي، إلا أن ظهورها جاء في ظرفية مختلفة سواء على المستوى السياسي الوطني أو على المستوى التشريعي (صدور قانون نوفمبر 1932 الذي يسمح بتأسيس جمعيات للتونسيين دون ترخيص مسبق) وكذلك على المستوى السياسي العام المتمثل بصعود الجبهة الشعبية للحكم في المتروبول وتوضح النوايا الليبرالية للمقيم العام الجديد أرمان قيون Armand Guillon بتونس.

ظلت الإدارة الاستعمارية، يعاضدها في ذلك الاشتراكيون، تنظر باستمرار إلى جامعة عموم العملة التونسية الأولى (1924) على أساس أنها من صنع الدستوريين الذين يرغبون في استخدامها لضرورات إستراتيجيتهم السياسية. لقد سبق أن تناولنا علاقة اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التونسي بتأسيس جامعة عموم العملة التونسيين الأولى والمراحل التي مرت بها هذه العلاقة وبينا حدود التدخل الدستوري في عملية التأسيس تلك. غير أنه من الهام أن نشير إلى أنه عندما انفجر السجال حول الطابع الوطني للجامعة النقابية الوليدة لاحظنا التجانس الكبير بين خطاب النقابيين والدستوريين الذين انبروا لتأكيد الطابع المتفوق للخطاب الاستعماري إجمالا والخطاب الاشتراكي خصوصا، وهو ما يظهر في هذا المقطع من مقال للطاهر الحداد، أحد الدستوريين الشبان الذين أحاطوا بالحركة التأسيسية وساندوها إلى نهايتها، حيث كتب متوجها بخطابه للاشتراكيين: "إننا نرى ابتسامتكم الساخرة جوابا على دعوتنا لكم للدخول في جامعة عموم العملية التونسيين: إن الذين يدعونكم أهالي وأنتم فرنسيون لكم حق السيادة والأولوية عليهم في كل شيء، وهذا يتفق بالطبع مع الأممية، أليس كذلك؟"[1]. إن المسألة المركزية التي حددت المواقف من النقابة الوليدة كانت متعلقة إذا بالمسالة الوطنية والحقيقة الاستعمارية، تلك الحقيقة التي تخترق كل الخطاب الاستعماري الفرنسي، سواء كان الناطقون به من اليمين أو من اليسار، وهو أمر كان شديد الوضوح في خطاب النقابيين الاشتراكيين الفرنسيين. لم يكن من الممكن إذا تناول المسألة من زاوية نقابية صرفة ذلك أن خلفية الصراع لم تكن نقابية بقدر ما كانت وطنية على أرضية من الفرز بحسب الموقع من الراهن الاستعماري. لذلك لم يكن من المتاح في نظرنا الفصل هنا بين الخطاب الوطني الحزبي والخطاب الوطني النقابي. انطلاقا من الفرز على ذات القاعدة لم يكن متاحا أن ينفصل الخطاب الاستعماري التقليدي عن بعض المحددات التي تظهر أخيرا وبجلاء رغم محاولات إخفائها من جانب القيادات النقابية الاشتراكية، وهو أمر نلمسه في خطاب

---

[1]- مقال للطاهر الحداد في صحيفة *Ifriqiyya* بتاريخ 12 مارس 1925، ذكره مصطفى كريم في *Nationalisme et syndicalisme* مرجع سابق (الخطاب موجه لدوريل Durel من الكنفدرالية الفرنسية للشغل).

دوريل Durel الزعيم الاشتراكي النقابي: "أنتم تحتاجون إلينا(...) وستبقون كما كنتم دائما: مجرد قطيع: إن عليكم أن تختاروا بين ميتة بطيئة ولكن مؤكدة بالبقاء على تقاليدكم، وبين الحياة المتجددة بالتعاون مع رجال الغرب"[1].

مثلما كان الحال بالنسبة للطاهر الحداد الذي لم يستطع الفصل بين انتمائه الوطني وتعاطفه الجارف مع الجامعة النقابية التونسية الأولى، فإن دوريل الزعيم الاشتراكي والنقابي لم يستطع هو الآخر أن ينفصل عن وعيه الاستعماري، فأنتج الطرفان في نهاية الأمر خطابا سياسيا لم يكن حضور الهم النقابي فيه سوى هامشيا، بل لم يكن يشكل في نهاية الأمر سوى الذريعة لتفجره. وهذه في الحقيقة إحدى النقاط المركزية في العلاقة بين الوطنيين والاشتراكيين، ثم لاحقا الشيوعيين، حيث تعلق الأمر في المنطلق بالنظرة للوضعية الاستعمارية. ففي حين كان الخطاب الاشتراكي، ولاحقا الشيوعي، يقلل من أهمية الاعتبارات الوطنية والملية ويجعل منها إحدى مشتقات الشوفينية والعنصرية، فإن الوطنيين على اختلاف نحلهم كانوا يعتبرون ذلك مجرد تغطية إيديولوجية على واقع استعماري متسم بالقهر والتفوق يستفيد منه اليمين كما اليسار الفرنسيان. ولا يتعلق الأمر إزاء هذه القضية بتونس دون غيرها بل إننا نجدها تطرح في كل علاقة بين اليسار الاستعماري والوطنيين بعد مرحلة التعاطف الأولى التي تمر بها هذه العلاقة، وهو أمر شديد الوضوح في التجربة الجزائرية على سبيل المثال حيث تقدم تجربة مصالي الحاج ونجم شمال إفريقيا دليلا واضحا على عمق التناقض بين نظرتين للمسألة الاستعمارية كان افتراقهما حتميا في مرحلة ما من مسيرة حركة التحرر الوطني.

من الواضح أن حدة السجال بين النقابيين الوطنيين وبين الاشتراكيين بالخصوص كانت على علاقة مباشرة بالتطورات الميدانية التي عرفتها تجربة التأسيس النقابي الوطني. فمع ظهور بوادر العملية التأسيسية اندلع ذلك السجال لتتلوه مرحلة وسيطة شهدت تأكيدا من جانب النقابيين الوطنيين ومن قبل الدستوريين على حد سواء على استقلالية المنظمة الناشئة. تزامنت هذه المرحلة الوسيطة مع احتداد الضغوط على الحزب الحر

---

[1]- مقال دوريل Durel في *Tunis-Socialiste* أورده مصطفى كريم في نفس المرجع ص 576.

الدستوري وانطلاق المسار القمعي الذي سيجهض تجربة التأسيس. أما المرحلة الأخيرة فقد شهدت عودة للربط بين الاعتبارات الوطنية وبين مسيرة تأسيس الجامعة على لسان وبقلم دستوريين مثل الطاهر الحداد بالخصوص الذي اعتبر تخلي اللجنة التنفيذية عن الجامعة النقابية الوطنية تقصيرا خطيرا يناقض المصلحة الوطنية، وهو نفس ما سيؤكد عليه لاحقا أحمد الدرعي رفيق الحداد والحامي.

من الهام أن نشير أيضا إلى أنه بالنظر إلى انعدام موروث نقابي وطني، وبالتالي عدم توفر تجربة في التعامل مع مثل هذه الإشكالات، فإن الخطاب حول الاستقلالية النقابية لم يكن يجد صدى كبيرا لدى المتلقين كما أنه لم يكن يحظى بأية مصداقية لدى خصوم الجامعة النقابية الوطنية وبصفة خاصة لدى الاشتراكيين الذين سيشددون الطوق على الحزب الحر الدستوري ويدفعونه للتخلي عن محمد علي ورفاقه عبر الاتفاق المعروف المبرم مع الإصلاحيين والاشتراكيين.

مع إعلان السلطات الاستعمارية إطلاق التتبعات العدلية ضد قيادة الجامعة النقابية الوطنية، تلبية لأوامر صدرت في الغرض من المتروبول ذاتها[1] (وهو ما يعبر عن الأهمية التي كانت باريس توليها لهذه القضية)، سارع الحزب الحر الدستوري إلى الإعلان بأن محمد علي الحامي ليس دستوريا[2] وأنه لم يكن يمثل في مواقفه آراء الحزب الحر[3]. أما القيادة النقابية فإنها سارعت أيضا إلى نفي الصبغة السياسية عن برامج ونضالات الجامعة وهو ما يمر أيضا عبر إنكار الانتماء إلى أي حزب سياسي فضلا عن الانتماء إلى الحزب الحر[4]. تم ذلك في المرحلة التي أسميناها بالمرحلة الوسيطة المتزامنة مع اشتداد القمع ضد الجامعة واحتداد التهديدات ضد الحزب الحر. غير أن تأكيد استقلالية الجامعة عن الحزب الحر لا يعني استقالة الجامعة من كل ما يمس الشأن الوطني، وهو أمر ألمح إليه الحداد

---

[1]- برقية بتاريخ 3 فيفري 1925 من وزير الخارجية إلى المقيم العام، **وثائق**، نشرية المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية مصدر سابق، ص 116.

[2]- برقية الحزب الحر الدستوري إلى وزير الخارجية ممضاة من أحمد الصافي، **وثائق**، ص 172.

[3]- خاصة وأن الدعاية الاستعمارية ضد الجامعة قامت على فكرة دعوة مجمد علي إلى تحقيق الاستقلال عن فرنسا باستعمال القوة، وهو ما اعتبرته الإدارة الاستعمارية تطرفا واعتبره الحزب الحر أمرا سابقا لأوانه.

[4]- برقية محمد علي الحامي إلى وزير الخارجية، **وثائق**، ص 174.

وأكد عليه أحمد الدرعي. ما يلفت الانتباه في الموقف الذي عبر عنه الدستوريون في اجتماعهم الأول وكذلك الثاني مع الإصلاحيين والاشتراكيين هو اعتبار أنفسهم ممثلين للأمة، والانطلاق من تلك الوصاية السياسية لتحديد ما هو صالح للأمة وما هو غير مناسب لها، ما يعني أن كل الشأن الوطني أصبح في نظرهم حكرا على الحزب الحر الذي باستطاعته بمفرده تقييم الوضع. وإذا ما علمنا أن اللجنة التنفيذية كانت هي التي حددت ذلك الموقف من الجامعة نيابة عن كل الحزب الحر، وأن عناصر معينة داخل اللجنة التنفيذية هي التي غلبت الموقف الداعي إلى التخلي عن الجامعة ونشر بيان التبرؤ الشهير منها، فإننا نتحصل في النهاية على قناعة بتوجه اللجنة التنفيذية لاحتكار كل المسألة الوطنية في بوتقة ضيقة من القياديين الدستوريين.

كان من الطبيعي للاعتبارات التي أسلفنا تناولها أن يشكك الاشتراكيون وكذلك السلطات الرسمية الاستعمارية في صدق نوايا الدستوريين واتهامهم بازدواجية الموقف والخطاب. وقد كان دوريل الزعيم النقابي الاشتراكي الأكثر نشاطا في تكثيف الضغط على اللجنة التنفيذية وعلى الجامعة والأكثر تشكيكا في تلك النوايا حيث كتب في أواخر 1924 قائلا عن الدستوريين: "إن لهم برنامجان ولغتان، الأول فرنسي والثاني عربي. يتوجهون بالأول إلينا ويظهرون الرغبة في التعاون، أما الثاني فيتوجهون به إلى أتباعهم الذين لا يفهمون غيره، ويطرحون فيه مسألة السيادة الإسلامية"[1]..."عندما نرى القادة الدستوريين يؤكدون، ليس عبر الليبرال Le Libéral وليس عبر الصحافة الباريسية، ولكن في الصحافة العربية، أنهم لا يتبنون أية فكرة انفصالية واستقلالية وأن سياستهم سياسة تعاون عند ذلك فقط يمكن أن نتحاور"[2].

غير أن قضية استقلالية الجامعة عن الحزب الدستوري قد أخذت أبعادا أخرى إثر بيان 21 فيفري 1925 الذي مهد لمحاكمة محمد علي وجماعته، وذلك على المستويين النقابي والسياسي. فالنقابيون نظروا إلى بيان فيفري

---

[1]- مقال دوريل Durel في صحيفة تونس الاشتراكية *Tunis-Socialiste* بتاريخ 2 ديسمبر 1924.

[2]- مقال دوريل Durel في صحيفة تونس الاشتراكية *Tunis-Socialiste* بتاريخ 15 ديسمبر 1924.

على أنه تدخل من الحزب الدستوري في شؤون منظمتهم، وهنا يبرز من جديد مفهوم الاستقلالية في الخطاب النقابي. فبعد يومين فقط من إمضاء البيان نجد النقابيين الوطنيين يصدرون بدورهم بيانا يدينون فيه التحالف الذي استهدف الجامعة عن طريق عزلها كمقدمة لضربها، جاء فيه بالخصوص: "إن جامعة عموم العملة التونسيين منظمة نقابية صرفة وليس لها صلة بأي حزب سياسي ...إننا نندد بكل تدخل من طرف أي تجمع سياسي أو غيره بهدف مقاومة جامعتنا ووضع العراقيل أمامها. إننا نطالب هذه التجمعات، دون أن نكون راغبين في فتح جدل معها، باحترام التنظيمات التي يريد دعاة الفتنة القضاء عليها..."[1].

في مقابل ذلك حافظ خطاب اللجنة التنفيذية للحزب الحر على نوع من التمييز بين موقفين: موقف أول يعتبر أن محمد علي إنسان وطني وليس مثيرا للفتنة كما تصوره دعاية المتفوقين، وموقف ثان يعتبر أن لا علاقة تنظيمية له بالحزب الحر وأن حركته لا تمثل رؤى الحزب ولا مواقفه. فقد جاء في صحيفة *Le Libéral* لسان حال الحزب أن "محمد علي ليس مثيرا للفتنة ولا ثوريا، ولا بلشفيا... وهو ليس قائد الحزب الدستوري أيضا. إنه ليس غير تونسي طيب، قرر أن يخدم قضية وطنه على المستوى الاقتصادي". كما جاء في نفس الصحيفة حول محمد علي أيضا: "إنه ليس بتاتا قائد الحزب الدستوري. إن الحركة العمالية التي يقودها لا تشبه بالمرة الحركة الدستورية التي هي سياسية بالأساس. في الحركة الأولى طبقة العمال هي وحدها المعنية، في حين أن كل الشعب التونسي يشارك في الحزب الدستوري"[2]. يعتبر الموقفان، رغم أن كلاهما ينبع من نفس الرغبة السياسية في إظهار المسافة مع الجامعة، أن محمد علي ومنظمته ليسا ناطقين سوى باسم جانب من التونسيين، وفيما يخص المسائل العمالية دون أية مسائل سياسية، مع محاولة التأكيد أنه ليس من المشوشين الذين يهددون الاستقرار العام مثلما ركزت على ذلك الدعاية الاستعمارية. نفس الموقف عبر عنه أعضاء اللجنة التنفيذية في مفاوضاتهم مع الاشتراكيين

---

[1]- أنظر نص البيان في مصطفى كريم *Nationalisme et syndicalisme en Tunisie* مرجع سابق، ص 609.

[2]- صحيفة *Le Libéral* بتاريخ 7 فيفري 1925.

والإصلاحيين في إطار ما سمي بمجمع فيفري، وإن التعبير عنه مجددا في الصحيفة الرسمية للحزب لا يهدف إلا إلى التخفيف من خيبة الأمل التي أصابت موقف التونسيين من تخلي اللجنة التنفيذية عن الجامعة وتبرؤها من محمد علي وجماعته رضوخا لتهديد السلطات.

سعى بلقاسم القناوي إلى الاحتفاظ للجامعة النقابية الثانية بهامش أوسع من الاستقلالية عن الأحزاب، وهو أمر سيزيد توضحا في المراحل التي تلت ظهور فكرة تأسيس منظمة نقابية وطنية جديدة لدى رفاق محمد علي القدامى. نجد أول وثيقة لجامعة القناوي تطرح مسألة الاستقلالية عن الأحزاب وذلك قبل بروز أية بوادر للخلاف الذي سيودي بحياة المنظمة الجديدة. فقد جاء في تلك الوثيقة التأكيد على إرادة الجامعة في البقاء بعيدا عن التبعية لأي كان ومهما كان باعتبار أن النقابيين "قد رشدوا ولم يعودوا في مرحلة التحسس"[1]، وهذا أمر لا يخلو من دلالة باعتبار أنه يستحضر تجربة محمد علي ويسعى أن لا تقع الجامعة الجديدة في نفس الخطأ الذي وضع حدا لحياة سابقتها. وبالرغم من مرور العلاقة بين الجامعة والدستوريين ببعض الاهتزاز في منسبات سابقة مثل إضراب عملة سوق الحبوب، فإن الأزمة الكبرى التي عصفت بالجامعة كانت بسبب تناقض الرؤى حول دور الجامعة في معاضدة الكفاح السياسي للحزب الدستوري، وهي وضعية مناقضة بالكامل لما كان عليه الوضع في نهاية تجربة جامعة محمد علي عندما واجهت اللجنة التنفيذية اندفاع النقابيين الوطنيين بالتنكر لهم والتخلي عنهم لتتركهم يسقطون أمام الحركة القمعية للسلطة الاستعمارية.

وفي الحقيقة فإن السجال حول طبيعة نشاط جامعة عموم العملة التونسيين الثانية لم يتوقف أبدا، حيث يبدو أن نفس الأطراف تقريبا استأنفته من حيث توقف في 1925. فبمناسبة إضراب عملة سوق الحبوب الذي أحدث انشقاقا بين قيادات الجامعة ذاتها، وجه الاشتراكيون المنتظمون في الكنفدرالية الفرنسية العامة للشغل انتقادات لطريقة عمل الجامعة التي تعتمد الخلط بين ما هو نضال نقابي وما هو نشاط سياسي، معتبرة أن ذلك

---

[1]- لاكسيون *L'Action* بتاريخ 25 مارس 1937.

الإضراب سياسي بدرجة أولى. قاد الاشتراكيين في مهاجمة الجامعة الجديدة الزعيم النقابي الاشتراكي بوزنكي Bouzanquet الذي رد عليه بورقيبة في مقال في **لاكسيون تونيزيان** قائلا: " إن السيد بوزنكي، القوي بفضل ما تتمتع به ال س. ج. ت. من نفوذ لدى السلطات العمومية الفرنسية، يحاول خنق ج. ع. ع. ت. بالاتهامات السياسية ويدعو إلى القمع. إن الحوار يكف هنا عن أن يكون تعاونيا، فلحزب الدستور كلمته، وهو مقر العزم على المضي إلى النهاية إذا ما أجبرته الظروف على ذلك"[1].

يبدو التناقض إذا شديدا بين موقف الدستور القديم وموقف سلفه من الإضرابات السياسية أو ذات الطابع السياسي، بغض النظر عن الاختلافات في التقييم. بل يمكن القول أنه في حين سحبت اللجنة التنفيذية للحزب الحر مساندتها لجامعة محمد علي بالرغم من أن هذه الأخيرة لم تخض أية إضرابات سياسية، فإن الدستوريين الجدد تميزوا بجرأة كبيرة من خلال إبداء استعدادهم للدفاع عن الجامعة حتى وإن خاضت إضرابات سياسية. ورغم أن الأمر يعود في جانب منه إلى تغير الظرفية السياسية بين 1925 و 1937 تحت تأثير عوامل عديدة، فإن أهم تغيير يمكن الوقوف عنده هو نظري بدرجة أولى ويتعلق بطبيعة التصور الذي كان للدستوريين، القدامي والجدد، لطبيعة النضال النقابي. ففي حين لم تجد جامعة محمد علي مساندة فعالة إلا من قبل بعض الشبان الدستوريين، ودون غطاء رسمي فعلي من جانب اللجنة التنفيذية، فإن الدستوريين الجدد سرعان ما التفوا حول تجربة التأسيس الثانية وظلوا يراقبونها من الداخل أيضا عن طريق عناصر شديدة الوفاء لهم ومؤمنة بالتكامل بين النضال الاجتماعي والنضال السياسي. هذه العناصر هي ذاتها التي سيسيطرون بواسطتها على المنظمة عندما سيرغبون في طرد الشق "المعتدل" منها والاستحواذ عليها بالكامل لتوجيهها الوجهة التي يقتضيها تطور نشاطهم. ذلك أن الفارق بين الحزب القديم والحزب الجديد كان في الأصل حول أساليب العمل، وفي مدى الاستعداد لتنويع وتكثيف الضغوط على السلطات، وفي القدرة على مجابهة الضغط

---

[1]- لاكسيون تونيزيان بتاريخ 25 جوان 1937.

المضاد لتلك السلطات. ففي حين كان الحزب القديم باستمرار في موقع دفاعي، ضعيفا أمام كل التهديدات، مفضلا (أو مجبرا بفعل اختياراته الأصلية) العمل من داخل النسق وفي إطار الحد الأدنى الذي يسمح به الواقع، كان الحزب الجديد باستمرار في موقع هجومي، مستعدا لزيادة نسق تحركه، فاعلا في دعايته، وأكثر صلابة في مواجهة عسف السلطات. ذلك ما يفسر، في هذا المجال بالذات، إعراض اللجنة التنفيذية عن استغلال حركة التأسيس النقابي وتوجيهها الوجهة المتناغمة مع متطلبات الحراك الوطني. ذلك ما يفسر أيضا سرعة اغتنام الدستوريين الجدد عملية التأسيس الثانية وتوجيهها شيئا فشيئا نحو خدمة خطتهم السياسية بعيدة المدى.

من هنا نفهم حدة الخلاف الذي انفجر بين القناوي من جهة وقيادة الحزب الدستوري الجديد من ناحية أخرى يعاضدهم في ذلك بعض أعضاء الجامعة الآخرين، حول الموقف من إضراب 20 نوفمبر 1937. وبالرغم من اعتبار الحزب الدستوري الجديد أن الإضراب سياسي بدرجة أولى فإن قيادته لم تغفر للقناوي رفضه الانخراط فيه، مما يعني توقعها أن تكون جامعة عموم العملة جزءا من جبهة الضغط الوطنية على السلطات وجزءا من الحركة السياسية الوطنية العامة في البلاد، وليس مجرد تنظيم مهني لا يهتم سوى بالمطالب العمالية. وبالعودة إلى مقال بورقيبة الصادر في **لاكسيون تونيزيان** عشية الإضراب الذكور، يمكن لنا تبين المنطق الكامن وراء هذا التصور وطبيعة الحدود التي يضعها بين النشاط النقابي والنشاط السياسي: "..."إضراب سياسي"، إنه بالطبع إضراب سياسي ما دام قد قرره حزب سياسي ولهدف سياسي أصلا..."إضراب عام": هنا يجب أن نفرق. في هذه الفترة فإن المؤتمر لم يقنط بعد من المستقبل، حيث يتعلق الأمر بإحساس طبيعي بالتضامن مع إخواننا في إفريقيا الشمالية الذين يعانون قمعا يذكرنا بقمع بيروطون Peyrouthon. هل خطؤنا أن اتخذ الإضراب هذه الأيام وتحت ضغط الصراعات الإجتماعية المعاصرة، مفهوما اصطلاحيا مضبوطا: "أداة للصراع، للدفاع أو للهجوم، يضعها القانون في يد الطبقة العاملة"؟... إن الإضراب العام الذي قرره الحزب يتعلق بما أسماه دوران أنقليفيال Durand Angliviel بما "كان يطلق عليه في زمن غير بعيد غلق الأسواق". غير أننا لا نستطيع إعطاءه هذا الاسم. أولا لأن مجموعة من

المدن والقرى في الداخل والتي يظهر أنها ستشارك في الإضراب ليس فيها أسواق. إن الأمر يتعلق بتوقف عن العمل متميز بغلق المحلات"[1].

وكما يظهر فإنه لا يمكن التغاضي عن شدة الاضطراب الذي يشكو منه هذا الخطاب، حيث يقوم الزعيم بورقيبة بجهد كبير للتمييز بين الإضراب وغلق الأسواق والتوقف عن العمل. والواقع أن الهدف من المقال كان التخفيف من حدة الفشل المتوقع للإضراب بعد أن عجز الحزب الدستوري الجديد عن إقناع الأحزاب الأخرى وكذلك جامعة عموم العملة بالمشاركة فيه رغم وضعه في خانة قضية يفترض أن تكون جامعة ومخترقة للخلافات الحزبية الوطنية، وهي خانة التضامن مع ضحايا القمع الاستعماري في الجزائر والمغرب. فهذا الإضراب لم يثر حماس الحزب الحر الدستوري التونسي (القديم) الذي اعتبره تحديا له لأن القرار اتخذ دون موافقته[2]، كما أنه لم يثر حماس القيادة النقابية. ومهما يكن تبريره لذلك فإن رفض القناوي الإنخراط في الإضراب باعتباره إضرابا سياسيا يبقى شديد الدلالة على الموقف من العلاقة بين النشاط النقابي والنشاط السياسي، بالرغم من طبيعة الظرفية المباشرة التي دفعت في اتجاه هذا الموقف.

لقد عملت الإدارة الاستعمارية على إرهاب النقابيين وغيرهم وتخويفهم من المشاركة في إضراب 20 نوفمبر باعتبار أنه إضراب سياسي ذو طابع "عدواني"[3]، فكان لذلك دوره في صياغة قرار القيادة النقابية التي اعتبرت أن عدم انخراطها في الإضراب يهدف إلى حماية الجامعة من أية تبعات قانونية بإبراز عدم تبعيتها للحزب الدستوري[4]. هذا الموقف عبر عنه القناوي أيضا لاحقا وبدرجة أوضح من خلال رد فعله على إضرابات بنزرت التي اندلعت في جانفي 1938 بقيادة حسن النوري الزعيم الجهوي للحزب ورئيس الإتحاد النقابي الجهوي المنضوي تحت الجامعة النقابية، وأدى إلى صدامات بين العمال وقوات الحماية. فقد اعتبرت قيادة الجامعة الإضراب سياسيا مرة أخرى فلم تقم بتبنيه بل واتخذت أيضا إجراءات

---

[1]- **لاكسيون تونيزيان** بتاريخ 19 نوفمبر 1937.

[2]- أنظر موقف الحزب الدستوري القديم في صحيفة *La Charte Tunisienne* بتاريخ 22 نوفمبر 1937.

[3]- حيث ورد على لسان المقيم العام قوله: "إنني أترك لنفسي حرية معاقبة كل مساهمة في تيار سياسي ستعتبرها الحكومة مساهمة عدوانية"، La Presse de Tunisie بتاريخ 17 نوفمبر 1937.

[4]- حسب ما جاء غي حديث بلقاسم القناوي لبوبكر لطيف عزيز، مصدر سابق، ج1، ص 131.

قاسية ضد الإتحاد النقابي الجهوي ببنزرت الذي طرد من الجامعة وعزل أعضاؤه، وعلى رأسهم حسن النوري، من أية مسؤوليات نقابية في صلب ج.ع.ع.ت.[1]

وبغض النظر عن اعتبار هذا الموقف تعبيرا صادقا عن قناعة أصيلة لدى القناوي بالفصل بين الحقلين النقابي والسياسي أو استجابة لحركة ضغط قوية من السلطات الاستعمارية، فإنه كان مناقضا تماما للموقف الذي كانت تؤمن به قيادة الحزب الدستوري الجديد والذي عبر عنه الهادي نويرة بقوله: "نحن لا نشارك الرأي أولئك الذين يزعمون بنفاق ومن أجل متطلبات قضيتهم أن الحركة النقابية يجب أن تظل بعيدة عن الصراعات السياسية وتبقى في إطار المطالب العمالية. ذلك أنه لا يوجد أي فصل واضح بين العمل السياسي والعمل النقابي. إن الحركتان تتلامسان عندما لا تمتزجان، فالحركة النقابية لبلد ما لا يمكن أن تتجاهل الصراع السياسي في هذا البلد"[2].

من المفيد التعرض هنا بالإشارة إلى اتجاه ساد طيلة السبعينات لدى جانب من المؤرخين الجامعيين التونسيين في النظر إلى قضية الصراع بين الحزب الدستوري الجديد وجامعة القناوي، وهو اتجاه اعتبر أن منشأ الصراع هو من جهة أولى رغبة الحزب في السيطرة على كل التنظيمات الموجودة على الساحة وإلحاقها به استجابة لطموح كلياني لديه، ومن جهة ثانية إصرار القناوي ومجموعة من المحيطين به إلى الدفاع عن استقلالية الجامعة تجاه تلك الطموحات الكليانية. ينبغي في نظرنا اليوم أن نقوم بتنسيب تلك النظرة التي كانت في أحد وجوهها رد فعل على وضع سياسي عام ساد بتونس خلال تلك العشرية، حيث بدت الحركة النقابية كمجتمع مضاد للدولة يختزل كل قيم الاستقلالية عن السلطة والحزب الواحد مما منع حتما جانبا من المؤرخين من المسافة النظرية الضرورية لصياغة موقف غير منفعل إزاء بعض المراحل من تاريخ الحركة النقابية بتونس. فقد سعت كتابات عديدة عبر الحفر في تجربة الجامعة الثانية إلى صياغة

---

[1]- حيث صرح القناوي :" إن نقابات بنزرت لم تعد منتمية ل ج.ع.ع.ت. منذ أشهر عديدة وقد صرحنا بذلك عديد المرات"، صحيفة *Le Petit matin* بتاريخ 30 جانفي 1938.

[2]- مقال الهادي نويرة في صحيفة **لاكسيون تونيزيان** بتاريخ 26 فيفري 1938.

تاريخ عريق من الاستقلالية النقابية ووضعه في مواجهة التاريخ الرسمي الذي ظل ينظر إلى تجربة القناوي كحلقة ضعيفة في تجربة الحركة النقابية الوطنية.

من منطلق الظرفية التاريخية التي صحبت تجربة التأسيس الثانية نلاحظ أن هامش الاستقلالية عن الحزب الدستوري الجديد كان ضيقا منذ البداية، إذ سرعان ما أحاط الدستوريون بفكرة التأسيس ووفروا لها كل فرص النجاح بوضع جانب كبير من إمكانياتهم التنظيمية في خدمتها. كما أنه من منطلق ذات الظرفية التاريخية شكلت الخلافات داخل قيادة الجامعة وخاصة الخوف من الوقوع تحت طائلة القمع الاستعماري عنصرا حاسما في اتخاذها قرار الابتعاد عن الحزب. من خلال مذكرات القناوي نفسه نستنتج أن الموقف الذي كان يدافع عنه كان أقليا، وأن الاتجاه العام كان حاسما في ضرورة معاضدة الحركة السياسية التي بدأت تعتمل في مواجهة السلطات. لا شك لدينا من خلال استقراء الظرفية بتعقيداتها أن التهديد بالقمع كان العنصر الرئيسي في جعل مجموعة القناوي تتخذ تلك المواقف التي أثارت ضدها جزءا معتبرا من قواعدها وكذلك قيادة الحزب الدستوري.

من ناحية نظرية بحتة، لا يمكن في ظرفية استعمارية أن تنشأ حركة نقابية لا تهتم بالشأن السياسي العام. فإذا كان منطق التأسيس وطنيا "مليا" فإنه لا يمكن تلافي النظر إلى الواقع الاستعماري، حتى من منطلق عمالي، بغير النظرة الوطنية "الملية"، وهو اتجاه لم تثر ضده أية اعتراضات حتى توضح الإتجاه نحو الصدام بين الدستوريين والسلطات. من هنا نفهم درجة التخبط التي وقع فيها منطق الاستقلالية النقابية إبان إضراب نوفمبر 1937، وهو تخبط لا يعود فحسب إلى قلة الزاد النظري للقناوي وجماعته. نعم، لم يكن من الممكن لحركة نقابية وطنية، في فضاء استعماري، أن تتجاهل الصراع السياسي في بلدها مثلما صرح الهادي نويرة، لأن البديل سيكون حتما العودة إلى النقابات الفرنسية مثل السابق، ذلك أن رفض الاهتمام بالشأن السياسي الوطني ينفي الغاية من التأسيس نفسه، وهو الدرس الوحيد الذي يبدو أن القناوي وبعض جماعته لم يعوه من تجربة

محمد علي، حيث بقيت أنظارهم متطلعة إلى القمع الذي سينال حركتهم إن اتجهت نحو الصبغة غير النقابية.

2_ الحزب الحر الدستوري في السلطة: نمط جديد للعلاقة؟

من الضروري الإشارة في البداية إلى أن وصول الوطنيين إلى السلطة سيغير في العمق ميزان العلاقة بين الحزب الدستوري وبين التنظيم النقابي الوطني. فمن ناحية أولى، لم تعد طبيعة المهام التي سيكون على الطرفين إنجازها في فترة الحكم الوطني هي نفسها، ذلك أنه أصبح على الدستوريين القيام بأعباء السلطة والتخطيط للمستقبل، والتخلي عن منطق المعارضة المطلقة للوضع الاستعماري. أما النقابيون فسيكون عليهم إعادة رسم موقعهم من الساحة العامة والتفرغ للنضال الاجتماعي في إطار وطني، دون أن يعني ذلك تلافي التطرق للمواضيع السياسية. ذلك أن النقابة لن تكون في الفضاء الجديد مجرد تنظيم اجتماعي يناضل من أجل الحقوق المادية والمعنوية للعمال وإنما لعب دور الشريك السياسي في مشروع بناء الوطن المستقل، وهو أمر طبيعي بالنظر إلى الدور الذي لعبه الإتحاد العام التونسي للشغل في مسيرة التحرر الوطني. يفسر ذلك إلى حد كبير اشتراك المركزية النقابية في بناء الجبهة الوطنية التي خاضت انتخابات المجلس القومي التأسيسي في 1955، وفي الانتخابات الموالية.

غير أنه في الوقت نفسه، وفي ظرفية الاستقلال الداخلي بالذات، أدت التغييرات في القيادة النقابية ووصول نوعية جديدة من المناضلين إلى قيادة الإتحاد العام التونسي للشغل إلى نزوح تدريجي عن الخيارات الدستورية وبداية ظهور برامج مستوحاة من قراءات مستقلة للوضع الوطني الجديد، وضع الاستقلال، وقد تجسم ذلك في التقرير الإقتصادي الذي قدمه أحمد بن صالح في مؤتمر الإتحاد العام التونسي للشغل سنة 1956، وفي المقالات والتصريحات الصحفية التي تمت في ظرفية انعقاد المؤتمر.

بالرغم من أن المطلوب في هذا المستوى من العمل هو قراءة خطاب الاستقلالية النقابية في الخطابين النقابي والحزبي، فإن الإشارة إلى مركزية التقرير الإقتصادي(سبتمبر 1956) في تفجير التناقض بين المركزية

النقابية والحزب الدستوري الجديد تبقى مرحلة ضرورية في إطار ضبط حدود كل عامل من العوامل التي تدخلت بطريقة أو بأخرى في صنع الأزمة.

إن الإشارة الأولى التي نعتبر التأكيد عليها ضروريا في طرح هذه المسألة هو أن المركزية النقابية قد اعتبرت أن من حقها، في عام 1956، أن تشارك في صياغة التوجهات الجديدة في السياسة الاقتصادية والاجتماعية اعتمادا على رؤية عمالية، على الأقل لاعتبار مشاركة الاتحاد العام التونسي للشغل الكبيرة في تحقيق الاستقلال على مستوى القيادة والقواعد على حد سواء. لذلك جاء البرنامج الاجتماعي المذكور إسهاما في تصور تونس المستقلة من جانب قيادة الإتحاد العام التونسي للشغل التي كانت فيما يبدو على قناعة تامة بحقها، كشريك في مسيرة الاستقلال، في إبداء رأيها في طبيعة المجتمع الجديد المطلوب بناؤه بعد خروج المستعمر. في نظر القيادة النقابية، كان الاستقلال السياسي مجرد مرحلة من أجل بناء مجتمع وطني عادل، وهو ما يفسر جانبا من حرص المركزية النقابية على المشاركة في الجبهة الوطنية إلى جانب الحزب الدستوري في المناسبات الانتخابية التشريعية والرئاسية العديدة التي شهدتها البلاد بعد الاستقلال. فقد جاء في تصريح أدلى به أحمد بن صالح غداة إمضاء بروتوكول الاستقلال التام قوله: "أريد أن أقول أنه في الفترة التي ناضل الشعب التونسي فيها من أجل استعادة استقلاله، دخلت جموع العمال وصغار التجار والحرفيين والفلاحين في الصراع وأصبغت عليه سمة لا يمكن تزييفها. وهكذا فإن الوحدة التي صيغت بمناسبة الانتخابات تحت اسم "الجبهة الوطنية" يجب أن تبقي على معناها الثوري على المستويات الثلاثة: السياسي والاقتصادي والاجتماعي"[1].

بهذه الطريقة تصبح البدائل التي قدمها أحمد بن صالح في مؤتمر الإتحاد في سنة 1956 متأصلة في سياقين نظريين: الأول تاريخي من حيث أنه يعترف بشرعية المركزية النقابية في طرق المواضيع الحساسة، والثاني نظري يتعلق بالوفاء لتحالف بدأ منذ التأسيس (1946) واستمر حتى

---

[1]- صحيفة لوموند الفرنسية *Le Monde*، بتاريخ 28 مارس 1956.

نيل الاستقلال. من هنا تنبع شرعية المطالبة بالمحافظة على هذا التحالف، ولكن ليس بشروط طرف واحد، ولو كان في السلطة. وفي الواقع فإن السياقان يتكاملان، ولا يتعلق الأمر هنا بالنظرة النقابية فقط بل إن الأمر مشترك من وجهة النظر الدستورية. فالإصرار على بقاء التحالف بين الاتحاد والحزب في المرحلة الجديدة، مرحلة الاستقلال، كانت رغبة مترسخة لدى الطرفين، وإن اختلفت غايات كل طرف من وراء بقاء ذلك التحالف.

ماهي أسس هذا الإسناد النظري؟ كيف جسد الخطابان، الحزبي والنقابي، النظرة التي تبرر وتشرع التحالف بينهما في الظرفية الجديدة؟

من الواضح أن المركزية النقابية، مجسمة منذ 1946 في الإتحاد العام التونسي للشغل، وإن هي التزمت بمحالفة الدستوريين ضد الوجود الاستعماري باعتبار أن القضية الوطنية كانت قضية الشغالين أيضا، فإنها لم تفقد أبدا رغبتها في الاحتفاظ باستقلالية التعبير السياسي عن الحزب الحر الدستوري الجديد. ففي سنة 1951، نجد أن التقرير حول العلاقات الخارجية المقدم في المؤتمر الوطني الرابع اشتكى من أنه "حتى في الجمهوريات الشعبية نفسها فإن النقابات تجد نفسها مبعدة عن مهمتها الحقيقية وخاضعة خضوعا أعمى للنظام الذي يستعملها كمجرد وسيلة". وفي عام 1952 نجد أيضا الكاتب العام للإتحاد العام التونسي للشغل يقول في نداء لعمال البلدان المحتلة أن "الحركة النقابية بطبيعتها حركة معادية للحكومات"[1]. وقد تواصل هذا الاتجاه النقدي الاستقلالي لاحقا، ففي 1964 نجد أنه مما كان يؤرق قيادة الحزب الدستوري هو "سعي النقابات للبروز بنزعة استقلالية واضحة عن الحزب الدستوري. وكدليل على ذلك فإن ندوة الجامعة العامة لإطارات وأعوان الدولة، المنضوية تحت الإتحاد، والمنعقدة من 7 إلى 11 أوت 1964 بقرقنة، قد أكدت على "ضرورة استشارة الدولة للنقابات في كل مشروع قانون يمكن أن تكون له تبعات اجتماعية"[2].

---

[1]- ورد في عبد السلام بن حميدة: « Le syndicalisme tunisien et la question de l'autonomie syndicale de 1944 à 1956 », in *Annuaire de l'Afrique du Nord* 1982 (p.p. 15-25).

[2]- أنظر *Annuaire de l'Afrique du Nord* 1964, « Tunisie, chronique politique », p. 137.

غير أن القيادة النقابية كانت دائما أقرب إلى تلطيف هذه النزعة الاستقلالية والنقدية منها إلى تدعيمها عند وجودها في مواجهة حكومة وطنية، وهو ما كان ينعكس بالضرورة على استعمال أداة النضال العمالي: الإضراب. ذلك ما يمكن أن نفسر به تراجع قيادة الإتحاد العام التونسي للشغل عن إضراب 10 أوت 1955 بعد وعود غير مقنعة من طرف الحكومة، رغم أن أسباب الإضراب كانت مطلبية اجتماعية بحتة[1]. هذه النزعة التلطيفية تدعمت آنيا بمشاركة الإتحاد في الحكومة الوطنية الأولى عن طريق عدة قيادات نقابية تسلمت مناصب وزارية، وكذلك بفعل انتماء القيادات والقواعد النقابية على حد سواء إلى الفضاء الوطني العام الذي كان يسيطر عليه الحزب الحر الدستوري الجديد. لا يجب أن نغفل هنا أن الأمر يتعلق بتلمس بعض مواقف الاستقلالية في الخطاب النقابي دون أن ننسى أنه لا يجب استنتاج أي عداء مبدئي للحزب أو للحكومة من جانب النقابيين، فهذا الأمر لم يكن موجودا. ذلك أن خطاب النقابيين لا يكاد يختلف عن خطاب الدستوريين كلما تعلق الأمر بالزعامة البورقيبية على سبيل المثال، لذلك نجد الخطاب النقابي شديد الانبهار بتلك الزعامة، وهو انبهار يشكل جزءا من تراث سياسي مشترك بين النقابيين والدستوريين، ذلك أن معظم النقابيين كانوا دستوريين وبورقيبيين بالفعل. نتلمس ذلك على سبيل المثال بوضوح من خلال الخطاب الافتتاحي لمؤتمر الإتحاد في سنة 1956 حيث جاء فيه بالخصوص: "ينعقد هذا المؤتمر بحضور ذلك الذي أيقظ الوعي السياسي لهذه البلاد، رئيس الأمة التونسية، رمز أتعابها التي انتهت ورمز آمالها، رئيسنا المحبوب الحبيب بورقيبة... إن حضور الرئيس بورقيبة في هذا المؤتمر تأكيد لثقته في الإتحاد العام التونسي للشغل ودليل جديد على أنه يعتمد على قوة هذه المنظمة في قيادة البلاد نحو الازدهار والعدل، في إطار من الوحدة والاستقرار"[2].

---

[1]- عبد السلام بن حميدة، نفس المرجع « ... "Le syndicalisme tunisien et la question de

[2]- من خطاب أحمد بن صالح في المؤتمر السادس للإتحاد العام التونسي للشغل (سبتمبر 1956)، معرب عن النص الفرنسي الوارد في: *Les Congrès de l'UGTT*, CDN, Tunis 1981, tome 1, p. 179.

لا يمكن بالفعل عزل الإتحاد العام التونسي للشغل عن كامل الظرفية الوطنية، وهو أمر لم يبرز فقط من خلال الخطاب النقابي الملتف حول قيادة الدولة والحزب، بل أيضا في الالتزام الميداني للمركزية النقابية بإنجاح برامج الدولة على جميع المستويات. ومجددا فإن ذلك يعني أن التمايز الذي نلاحظه أحيانا بالنسبة للحزب وللحكومة يبقى تمايزا نسبيا في إطار وحدة لم تقع تحت أية تهديدات جدية سوى في بعض المراحل المحددة. بل إننا نجد القيادة النقابية تبتعد عن التعميم السابق في خصوص العلاقة بين الحركة النقابية والحكومات وتصرح في مؤتمر سبتمبر 1956 بأن الوضع الطبيعي للعلاقة هي وضعية التجانس والتكامل: "نحن لا نرى بالفعل أي سبب للفرقة بين الحركة العمالية والحركة السياسية، ولا أي تبرير لعداوة ما بين الحكومة والحركة النقابية. فالفرقة والعداوة ليستا ضروريتين ولا قدرا أملاه التاريخ على الحركات العمالية... لقد اخترنا طريق محمد علي وطريق حشاد، اخترناه مع علمنا بأنه الطريق الأصعب، لأنه من الطبيعي والسهل بالنسبة للنقابي أن يقاطع الحركة الوطنية وأن يعلن عداوته للسلطة... في قلب ووعي شعبنا يعيش حبنا للوطن ووفاؤنا لرمز نهضتها وآمالها، الحبيب بورقيبة... هذه هي إمكانياتنا على المستوى البشري، وهي منظمة وقوية في إطار حزب شعبي وحركة عمالية تقدمية"[1].

أما من جهة الخطاب الحزبي، فإنه اعتمد نوعا من الثنائية تجاه النقابة ميز فيها بين العمل النقابي في المطلق، وبين عمل النقابيين الذين يمكن أن يخطئوا في تقييم العلاقة مع الحزب والدولة. من جهة أولى ركز الخطاب الرسمي على اعتبار العمل النقابي والعمل السياسي غير متناقضين في الأصل، بما أنهما، في الوضع التونسي الجديد، حليفان استراتيجيان في مسيرة انطلقت في فترة الكفاح من أجل التحرر وتتواصل من أجل بناء تونس المستقلة. أما من جهة ثانية فإن ذات الخطاب اعتمد وصف أي خروج عن ذلك التحالف من قبل النقابيين دليلا على انعدام الوطنية التي كان يفترض أن الحزب والدولة يحتكران الحديث باسمها وتقرير الاتجاه

---

[1]- من خطاب أحمد بن صالح في مؤتمر الإتحاد، معرب عن النص الفرنسي الوارد في *L'Action tunisienne* بتاريخ 24 سبتمبر 1956.

الذي تسير فيه. يمكن أن نقرأ هذه الثنائية من خلال استشهادين من مقالين كتبهما بورقيبة في ظرفيتين مختلفتين، الأول في فترة انعقاد مؤتمر الإتحاد في سبتمبر 1956:

– "فلنعمل على المحافظة على الوحدة الوطنية التي لا يجب أن تتحطم مهما كان الثمن بسبب الاختلافات والعداوات التي تمليها الأنانية. يجب أن تأخذوا ذلك بعين الاعتبار في مهمتكم من أجل تكوين العمال المنتظمين في الإتحاد العام التونسي للشغل... إن الحكومة مستعدة باستمرار لتدارك أي ظلم، ولكن يجب مساعدتها وتيسير مهمتها. إنها تطلب منكم الترفيع في الإنتاج والمحافظة على الوحدة القومية"[1].

أما الثاني فقد جاء بعد عزل أحمد بن صالح من مهامه النقابية في ديسمبر 1956:

– "لقد وجدنا أنفسنا مضطرين، في وقت من الأوقات، للتخلي عن بعض العناصر التي قد تكون مخلصة ولكن منهجيتها غير مفيدة. هكذا هو الحزب الدستوري الجديد، وهكذا استطاع أن يجمع الأمة التونسية ويحقق أهدافها، أهدافنا. بعد ذلك خرج أحد الدستوريين، وهو من القادة، عن خط الحزب من أجل غايات شخصية. وقد حاولنا أن نجعله يتعقل من أجل أن نكسبه. ولكن عندما فشلت مساعينا اتخذنا إجراءات راديكالية وأطردناه من صفوفنا... وقد واجهنا الأزمة وانتصرنا فوجدت الوحدة القومية نفسها أقوى مما كانت عليه قبل طرد صالح بن يوسف. نفس الشيء ينطبق على الوحدة النقابية... فقد عمل قادة الحركة العمالية على اتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة من أجل المحافظة على مصالح العمال واستعادة الوحدة النقابية التي ستزدهر في إطار الوحدة القومية"[2].

من خلال استقراء معاني الإستشهادين يمكن الخروج بجملة من الاستنتاجات التي تضيء جوانب من التصور البورقيبي لمسألة العلاقة مع المركزية النقابية في ظرفية الاستقلال.. فمن ناحية أولى يمكن ملاحظة

---

[1]- مقال بورقيبة، معربا عن النص الفرنسي الصادر في *L'Action Tunisienne* بتاريخ 24 سبتمبر 1956.

[2]- مقال بورقيبة، معربا عن النص الفرنسي الصادر في *L'Action Tunisienne* بتاريخ 31 ديسمبر 1956.

مقولة التمسك المبدئي بالوحدة بين الشغالين في إطار مركزية تسير قادتها أحاسيس المسؤولية بعيدا عن صراعات المصالح والأنانية. وقع التصريح بهذا الموقف في خضم انعقاد مؤتمر الإتحاد في سبتمبر 1956 وتبين ملامح الصراع الشديد بين أحمد بن صالح من جهة والحبيب عاشور من جهة ثانية. بالرغم من مبدئية الموقف المصرح به شكلا إلا أن خطاب بورقيبة كان يمثل دعوة للشغالين لانتخاب قيادة من النوع الذي تحبذه السلطة الجديدة، قيادة تدفع بالعمال نحو الترفيع في الإنتاج والمحافظة على الوحدة القومية. كان واضحا من الجو العام أن عواطف بورقيبة لم تكن إلى جانب أحمد بن صالح، وأنه كان أميل للحبيب عاشور، وهو أمر سنعود لتوضيحه في اللاحق من البحث.

في الاستشهاد الثاني يتضح الربط الذي يقوم به بورقيبة بين أحمد بن صالح وصالح بن يوسف باعتبارهما هددا، كل في مرحلة معينة وكل بشكل معين وحدة الصف الوطني، الحزبي أو النقابي. إن "قوة الحزب"، كما عبر عنها بورقيبة، تكمن في التخلص من كل عنصر يضع الوحدة الكبرى موضع تهديد، مهما كانت قيمة تلك العناصر بالنسبة للحزب. ذلك أن الأولوية تبقى دائما لوحدة الصف على الأشخاص، وهذا المبدأ لا يهم فقط الحزب، بل كل تنظيمات "الأمة"، بما فيها الإتحاد العام التونسي للشغل الذي يفترض أن يصبح أقوى بعد تخلصه من "الأنانيين" الذين لا يقدمون المصلحة العامة على مصالحهم الخاصة، ولا يستجيبون لما أصبح مطلوبا من العمال في الوضعية الجديدة، وضعية الاستقلال، من "مساعدة " الحكومة و"تيسير" مهمتها عن طريق الرفع في الإنتاج، بل إنهم عوضا عن ذلك أصبحوا يطالبون بدورهم في تقرير الاتجاه الاقتصادي للحكومة وبحقوق أكثر للعمال لم يكن في وارد الحكومة إعطاءها في تلك الظرفية الصعبة.

وهكذا تصبح عملية إزاحة أحمد بن صالح مبررة من داخل النسق الدستوري والرسمي باعتبارها الشرط اللازم للمحافظة على الوحدة النقابية التي لا معنى لها خارج سياق "الوحدة القومية"، وهو ما يدل على انعدام القدرة على التفريق بين ما هو نقابي وما هو سياسي من وجهة النظر الرسمية للحزب والحكومة. لقد أصبحت إزاحة أحمد بن صالح من قيادة الإتحاد عملية ذات أولوية ما دام أحمد بن صالح أصبح يرمز لرغبة الإتحاد

في القيام بدور أكبر من ذلك الذي حددته له الرؤية البورقيبية في واقع الاستقلال الجديد، وما دامت برامج المركزية النقابية تحتوي توجها استراتيجيا متناقضا بالكامل مع اختيارات الحزب في الاقتصاد والمجتمع.

بالرغم من أن أزمة 1978 كانت مشابهة في بعض خطوطها العامة لأزمة 1956، باعتبار أهمية العامل الاقتصادي والاجتماعي في تفجير التناقض بين المركزية النقابية من جهة، والحزب والحكومة من جهة ثانية، فإن الخطاب النقابي طرح في سنة 1978 قضية استقلالية المنظمة النقابية عن الحزب بأكثر حدة، وهو ما سبق أن أرجعناه إلى الدور الأكبر الذي أصبح للقواعد في بلورة الخيارات والبدائل ودفع القيادة النقابية نحو تبني خيار الاستقلالية. ذلك أن الظرفية حتمت على القيادة فتح المجال لبروز آراء القواعد النقابية التي وجدت في الإتحاد فضاء للحرية افتقدته في الفضاء العمومي نتيجة انغلاق النظام وتقلص الحريات العامة. مع ذلك فإن أكبر الفوارق بين أزمة 1956 و أزمة 1978 تكمن في انعدام أي بعد جماهيري للأزمة الأولى واتسام الثانية بجماهيرية غير مسبوقة. لم يكن للاتحاد في 1956 منبر إعلامي خاص به يتوجه من خلاله الإتحاد للعمال، كما أن الزعامة البورقيبية كانت في قمة قوتها وكانت تغطي على أية صراعات اعتبرت بمفهوم ما "ثانوية". ذلك ما يفسر إلى حد كبير أن أزمة 1956 انتهت تقريبا في كامل الهدوء إذا ما استثنينا بعض الاحتجاجات البسيطة التي لم تغير من مسار الأحداث شيئا.

لقد فرضت القواعد النقابية في عام 1977 صوتها الخاص، مع ما يحمله ذلك من تشنج وثورية أحيانا، مغتنمة في ذلك الجو الديمقراطي المفروض داخل الاتحاد وتحرر القيادة النسبي تبعا لانخراطها في أزمة مفتوحة مع أطراف داخل السلطة والحزب الاشتراكي الدستوري. التحقت القيادة النقابية تحت ضغط الأصوات المنددة بغلاء المعيشة وتدهور المقدرة الشرائية للعمال، بالخطاب المتمسك باستقلالية الإتحاد عن السلطة وعن الحزب. وقد أخذ ذلك الاتجاه نسقا تصاعديا مع تطور الأزمة، حيث يمكن أن نحدد بروز الاتهامات والاتهامات المضادة بين صحافة الحزب والدولة مع شهر جويلية 1977 وكان ذلك نتيجة لتراجع الإتحاد عن سياسة العقد

الاجتماعي، حيث اعتبرت الحكومة ذلك تحديا خطيرا لها وتهديدا لبرامجها الاقتصادية ولمناخ السلم الاجتماعي المتلازم مع مقولة الوحدة القومية. كان ذلك فرصة لبروز حملة صحفية منظمة وموجهة ضد المركزية النقابية وقيادتها، وهي حملة دفعت بالصحافة النقابية إلى الرد عليها بحملات مضادة انفعالية وعنيفة ومنهجية.

لقد بدأ الصراع أولا حول مفهوم الوطنية، ويمكن استنتاج أن الاتجاه نحو هذا الفضاء المفهومي يتضمن في أحد وجوهه نوعا من الوعي الذي قد يكون نتاجا لتجربة عريقة في التعامل مع الحزب الدستوري. منذ 1956 بالخصوص استعمل الحزب سلاح الاتهام بانعدام الوطنية لدى مخالفيه لإزاحتهم من طريقه كلما شكلوا خطرا على توجهاته، سواء كانوا من النقابيين أو من السياسيين، من داخل الفضاء الحزبي أو حتى من خارجه. أصبح الصراع حول مفهوم الوطنية يلخص إذا عمق الأزمة بين الطرفين، وهو ما نفهمه من خلال الخطاب النقابي الذي اتخذ حدة غير مسبوقة بداية من صائفة 1977 "إن الإتحاد لا يخشى الانتهازيين والمتآمرين، والعمال يعرفون أكثر من غيرهم من يتشدق بالوطنية باطلا وبهتانا... أولئك الذين يتباهون بالدفاع عن العامل وهم في الواقع يدافعون عن أغراضهم ومآربهم... إن الطبقة الشغيلة بقيادة الإتحاد تقف باستمرار بالمرصاد لهؤلاء المتعنتين"[1].

إن الترابط في هذا الخطاب بين فضح النوايا الحقيقية لأولئك الذين يدعون الدفاع عن العمال "باطلا وبهتانا"، وبين تعبئة العمال وتكتيلهم حول الإتحاد يمثل عمود الدعاية النقابية في هذه المرحلة. كان الهدف هو محاصرة الدعاية الرسمية في أوساط النقابيين والشغالين والانطلاق من ذلك نحو ترسيخ مقولة الاستقلالية النقابية ووضع حد لحالة الاغتراب السابقة. كان من أهم مميزات تلك الحالة بقاء الإتحاد في دائرة "المنظمات القومية" المسيطر عليها من قبل الحزب والحكومة وفقدان العمال لقرارهم النقابي الحر بفعل كثافة التدخلات الحكومة والحزبية في سير المنظمة استمرارا لتراث أضحى عريقا في هذا الشأن. في مواجهة هذا الوضع سيتخذ خطاب

---

[1]- من كلمة عبد الحميد بلعيد عضو المكتب التنفيذي للإتحاد العام التونسي للشغل والكاتب العام لجامعة خبايا الأرض في اجتماع عملة مناجم فسفاط قفصة، صحيفة الشعب بتاريخ 8 جويلية 1977.

الإتحاد سمة احتجاجية أكثر وضوحا بالتذكير بمنبع شرعية الإتحاد أي الجماهير العمالية الملتفة حول قيادة منظمتها النقابية: "لقد كسب الإتحاد في السنوات الأخيرة شيئين ثمينين: التضامن العمالي، أي توحيد المشاعر النقابية لدى القاعدة العمالية الواسعة، واستقلالية الإتحاد الذي أصبح يستمد شرعيته ويستوحي طلباته وأهدافه من جماهير العمال ويعبر بصدق عن تطلعاتها وطموحاتها... إن الإتحاد ليس خلية من خلايا الحزب، وهو يرفض التبعية والوصاية والتدخل في شؤونه الداخلية لأنه ولد مستقلا وسيبقى مستقلا"[1].

بالتدريج اتخذ خطاب الاستقلالية النقابية نسقا تصاعديا سيفضي في النهاية إلى إعلان القطيعة مع الحزب كرد فعل على تخوين الدعاية الرسمية للنقابيين واتهامهم بفقدان الضمير الوطني. وفي الحقيقة فإن رد فعل النقابيين كان موجها في الوقت نفسه ضد الحزب والحكومة باعتبار التداخل الكبير بين الحزب والدولة في نظام يقوم على الحزب الواحد وعلى الزعيم الأوحد وعلى اختلاط الصلاحيات والسلطات بين المسؤولين في الحزب والمسئولين في الحكومة. وتعتبر مداولات الهيئة الإدارية المنعقد في 15 سبتمبر 1977 القمة في تجسيم الخطاب النقابي لمفهوم الاستقلالية حيث جاء في مداخلة حسين بن قدور أحد أبرز رموز الاتجاه الاستقلالي في هذه الفترة قوله بالخصوص: "إن البعض يتحدث عن تدخل الإتحاد في الشؤون السياسية. غير أننا نؤمن إيمانا قاطعا أن لحياة العمال وعيشهم علاقة كبيرة ووثيقة جدا بالسياسة لأن كلمة سياسة لها محتوى اقتصادي واجتماعي معروف. لهذا نقول أن الإتحاد الذي اهتم أيام الاستعمار بسياسة البلاد وناضل ليس فقط من أجل الزيادة في الأجور وتحديد الأسعار بل كذلك من أجل استقلال البلاد سياسيا، من حقه اليوم الاهتمام بسياسة التوزيع ونقدها إذا لزم الأمر". هذه العودة لمنطق الشراكة في تحقيق الاستقلال التي تقتضي شراكة في وضع السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة تعيد الربط مع ما لاحظناه في خطاب المركزية النقابية وبالخصوص خطاب أمينها العام سنة 1956، وهو خطاب كان يزعج القيادة الرسمية في الحزب

---

[1]- صحيفة الشعب بتاريخ 17 سبتمبر 1977.

والدولة التي كانت ترى أن للشراكة مفهوما آخر يقتصر على استجابة المركزية النقابية لضرورات السياسة العامة التي تحددها الدوائر الرسمية. في كلتا الحالتين، وفي كلا الخطابين، لم يكن هناك خلاف على التماس بين الساحة النقابية والساحة السياسية، غير أنه تماس يهدف في نظر النقابيين إلى إبداء الإتحاد رأيه في ما تضعه الحكومة من سياسات، في حين أنه كان يعني من وجهة النظر الرسمية مساهمة المركزية النقابية في إنجاح "مسيرة التنمية" وترسيخ "الوحدة الوطنية"، بما يعني عدم إثارة "التشويش" في أذهان العمال ودفعهم في مسار مناقض لتوجهات الدولة التي يفترض أنها تعمل لخير ومصلحة الجميع.

كان طبيعيا في حضور تلك الظروف، خاصة بعد أن حسمت القيادة النقابية أمرها بالنسبة لصراعات النفوذ في الدوائر العليا للسلطة، أن تساهم الهياكل العليا والوسيطة في تحقيق القطيعة مع الحزب الدستوري، وهو ما دعت إليه بعض الأصوات في الهيئة الإدارية ليوم 15 سبتمبر 1977 وما سيتحقق لاحقا قبيل أحداث 26 جانفي 1978 الدامية: "أتساءل عن جدوى وجود الإتحاد وبقائه لحد الآن في صلب الحزب الوحيد الحاكم... إن بقاءنا لم يعد له أي مبرر وأي فائدة للشغالين، فكيف يعقل أن نبقى في حزب يكن العداء للإتحاد وللطبقة الشغيلة. إن بقاءنا في الحزب يرجع بالمضرة على الإتحاد، ولا يستفيد منه إلا حفنة من الانتهازيين والمناوئين المتسلطين عليه الذين يرغبون في مواصلة بقائنا فيه لكي يتسنى لهم مواصلة ترديد شعار الوحدة القومية والتستر تحت هذا الشعار لقضاء مآربهم الشخصية"[1].

دعم هذا الخطاب المسار نحو الصدام، حيث سيدفع بالقيادة النقابية إلى مزيد من الاستفزاز للقيادة الرسمية للحزب والدولة بعد أن استقال الحبيب عاشور من الديوان السياسي واللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم مصرحا كتبرير لذلك بقوله: "إن استقلاليتنا موجودة من قبل لكن المسألة تتعلق بتناقض بين وجودي في الإتحاد وفي الديوان السياسي... وما دام القمع ينطلق من الحزب الذي أنا موجود فيه ويستهدف العمال فإني أعتبر ذلك تناقضا فيما يخصني"[2].

---

[1]- نفس المصدر.

[2]- من ندوة صحفية للحبيب عاشور، صحيفة **الشعب** بتاريخ 13 جانفي 1978.

غير أن الخطاب الرسمي بقي بعيدا عن متابعة نسق تطور الأزمة حيث نجد اللجنة المركزية للحزب المجتمعة في 20 جانفي 1978 برئاسة الهادي نويرة رئيس الحكومة والأمين العام للحزب، تصر على الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية التي وضعها الحزب مع الإشارة إلى "التأثيرات السلبية من داخل وخارج الإتحاد التي أبعدت المنظمة النقابية عن طريقها الصحيح"[1]، وهو ما زاد التأكيد عليه اجتماع المجلس القومي للإتحاد التونسي للصناعة والتجارة (نقابة الأعراف) بإدانته "انحراف المركزية النقابية"[2].

في السياق نفسه عبرت اللجنة المركزية للحزب برفضها استقالة الحبيب عاشور من عضويتها عن عجز واضح عن استيعاب التحولات الجارية في العلاقة مع الإتحاد، وهو عجز ستتوضح مظاهر أخرى له لتزيد في تقريب الصدام بين الطرفين، وهو ما سيؤدي إلى الإضراب العام ثم إلى أحداث 26 جانفي 1978.

1- *Annuaire de l'Afrique du Nord, 1978*, « chronologie »

2- نفس المصدر.

الفصل الثاني:

من محاولة الإحتواء إلى الصدام

سنسعى في هذا المجال لقراءة الخلافات التي اندلعت، في فترة ما من مسيرة كل تجربة نقابية وطنية، بين القيادتين النقابية والحزبية الوطنية والتي أدت إما إلى وضع حد لتلك التجربة، مثلما كان الشأن لتجربة 1924 و 1937، وإما إلى إضعاف المركزية النقابية والحكم عليها بلعب دور "المنظمة الوطنية" المطيعة والمنسجمة مع السياق الحزبي، وذلك خاصة في الفترة التي تلت حصول البلاد على استقلالها (1956) أو في مرحلة متقدمة من تجربة الدولة الوطنية (1978).

I- جامعة محمد علي: الدستوريون يتخلون عن النقابيين (1924-1925)

رغم العلاقة الوطيدة بين الوضعية الاستعمارية ونهاية تجربة محمد علي الحامي، أول تجارب التأسيس النقابي الوطني، فإن سقوط هذه التجربة تم بتداخل واضح بين المستوى الاستعماري، سواء كان نقابيا (الكنفدرالية الفرنسية للشغل) أو سياسيا (حكومة الحماية)، وبين بعض الأطراف السياسية الوطنية تمثلت أساسا في الحزب الحر الدستوري التونسي ثم بدرجة أقل الحزب الإصلاحي.

تشير بعض المعطيات إلى التحفظات التي كانت تحدو محمد علي إزاء منهج عمل اللجنة التنفيذية للحزب الحر التي لم تكن لها اتصالات مع مؤسس الجامعة ونشاطها إلا عن طريق أحمد توفيق المدني الذي اتخذ مبادرة التنسيق من تلقاء نفسه ودون استشارة قيادة حزبه إلا في مرحلة لاحقة. لقد عبر محمد علي أكثر من مرة على احترازه من قيادة الحزب الحر التي كانت بعيدة عن المشاغل الحقيقية للأمة بتعاليها عن لقاء الجماهير واقتصار عملها على الصالونات، وفي مقابل ذلك كان محمد علي يطرح على نفسه عملا أكثر التحاما بمشاغل الجماهير الكادحة، متجاوزا بذلك تحفظات الحزب الحر على العمل المباشر. فقد يكون صرح ذات مرة في أوساط عمالية ونقابية قائلا: "سأملي إرادتي ولو أدى الأمر إلى أن ألقي بعشرة آلاف رجل للشارع...يجب أولا جلب الجماهير إلى النقابات وعندما تصبح هذه الجماهير منتظمة سنعمل على تحقيق أهداف أخرى أولها تونس للتونسيين. متى سبق أن اعترفت بفرنسا، أنا لا أعترف بأحد غير الباي. أنا

لا أشاطر بالمرة الرأي القائل بأنه يجب علينا أن نقبل بالتعايش مع الفرنسيين. أنا أطالب بالاستقلال وأرجو أن تروا شيئا جديدا مع الإضراب العام الذي نحضر له. للوصول إلى هدف مماثل يجب على الدماء أن تسيل. لن يمكن لنا أن نصل إلى نتيجة دون تضحية"[1]. لقد اعتبرت الإقامة العامة هذه التصريحات متطرفة ومعادية لأمن الدولة، غير أنها لم تكن الوحيدة في اتخاذ هذا الموقف. فحتى قيادة الحزب الحر الدستوري اعتبرت هذه التصريحات محرجة وسابقة لأوانها، وبدأت في إبراز التحفظات على محمد علي الحامي والحركة الإضرابية التي كانت في أوجها حينئذ، وأدت أكثر من مرة إلى مصادمات مع قوات السلطة الاستعمارية، وذلك بعدم تبني مواقفه أو الدفاع عنها[2] ، والتبرؤ من هذه التصريحات "المتطرفة" التي كانت في أحيان كثيرة ملزمة سياسيا للحزب رغما عنه، باعتبار قربه من عملية تأسيس وانتشار الجامعة النقابية الوطنية[3].

قامت مواقف الرأي العام الاستعماري على عدم التمييز بين محمد علي الحامي والدستوريين حيث كانت الصحف الاستعمارية تشن حملات صحفية منظمة ومتتالية موجهة ضد الجامعة النقابية الوطنية وضد الحزب الدستوري في الآن نفسه باعتباره هو، لا الحزب الشيوعي، من يقف وراء هذا المشروع النقابي[4]. لقد أبرزت الصحافة الاستعمارية أن "الدستور يستدعي المتنورين والأعيان، والشيوعية تعمل في الشعب وتكون جمعيات العملة المستقلة تحت اللون النقابي، وهي جمعيات ينمو عددها كل يوم"[5]، وأن الحزب الحر الدستوري "يريد استثمار مطالب العملة والتشويش الاجتماعي لفائدة سياسته الانفصالية"[6]، وأخيرا أن جامعة عموم العملة التونسيين "آلة صالحة في يد الدستوريين والشيوعية لتوسيع نطاق عملهم

---

[1]- وردت هذه الإستشهادات في برقية ممضاة من طرف المقيم العام لوسيان سان Lucien Saint بتاريخ 3 فيفري 1925، وثائق عدد 2، مصدر سابق.

[2]- برقية من المقيم العام إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ 7 فيفري 1925 حول إضرابات حمام الأنف، وثائق عدد 2.

[3]- مصطفى كريم، ... *Nationalisme et syndicalisme* ، مذكور، ص 602.

[4]- صحيفة **تونس الإشتراكية**، 21 ديسمبر 1924.

[5]- صحيفة *La Dpêche coloniale* بتاريخ 12 فيفري 1925، ذكره طاهر الحداد ، مصدر مذكور.

[6]- صحيفة **لوطون** *Le Temps* بتاريخ 28 نوفمبر 1924، ذكره الطاهر الحداد.

بين العملة الأهليين بالبلاد التونسية"[1]. بل مضت الصحافة الإشتراكية إلى الدعوة الصريحة لتحريك آلة القمع الاستعمارية في وجه "شعب لم يبلغ بعد مرحلة الرشد"[2]. وقد ظهرت نتائج هذه الحملات المركزة في الخطاب السياسي الفرنسي الرسمي بعد ذلك حيث صرح رئيس الوزراء إدوارد هيريو Herriot أمام أعضاء البرلمان الفرنسي في 20 و 29 جانفي 1925 بتهديدات صريحة للنقابيين والوطنيين على حد سواء جاء فيها بالخصوص: " أقول للأهالي بكل صراحة، إنه بقدر ما تكون فرنسا ذات سياسة حرة أبوية نحو من أراد منهم توسعة الحريات الخاصة والعامة في دائرة الحماية، بقدر ما تأبى أن تكون ألعوبة لبعض الحركات أو بعض الأشخاص الذين يتسترون تحت عنوان طلب الإصلاح والمحافظة على الملية التونسية وما هم في الواقع إلا أعوان لحركات سياسية أو لبعض الدول الأجنبية أحيانا. وإذا أذنت باتخاذ وسائل صارمة ضد بعض الأهالي فما ذلك إلا لأني اطلعت على ملفاتهم ووجدت أن فيهم فلانا أقام ببرلين أمدا طويلا، لا يمكنني معه ألا أرتاب في حاله...، وإذا تكلم أمثال هذا الشخص عن نياتهم الحسنة التي لا يرجون من ورائها إلا الصالح التونسي، فلا يكون لي الحق في الارتياب فحسب، بل الواجب يحتم علي ذلك"[3].

إن تزامن هذه الحملات والتصريحات مع حركة احتجاجية حادة تميزت بإضرابات عديدة في جملة من القطاعات، وانتصار الاشتراكيين في الانتخابات الفرنسية الذي تجسم في وصول كتلة اليسار بقيادة إدوراد هيريو إلى الحكم، كل ذلك جعل الحزب الدستوري يطمح إلى تجاوز حالة المحاصرة التي فرضها عليه التحالف مع نقابة أصبحت تشكل بمواقفها "المتطرفة" لا خطرا على نفسها فحسب، بل وأيضا على الحزب الدستوري. إن هذه الإمكانية كانت متاحة في حالة واحدة فقط وهي الاقتراب من الاشتراكيين على حساب الجامعة النقابية اتقاء لضربة قادمة من السلطة الاستعمارية، وهو ما تم بالفعل في إطار "مجمع القمع"، ذلك التحالف السياسي الذي جمع جنبا إلى جنب الإصلاحيين من جماعة حسن القلاتي،

---

[1]- **لاديبيش تونيزيان** *La Dépêch tunisienne* بتاريخ 30 جانفي 1925، أورده الطاهر الحداد.

[2]- صحيفة **لا ليبرتي** *La Liberté* بتاريخ 4 جانفي 1925، أورده مصطفى كريم، مرجع سابق.

[3]- ورد في **العمال التونسيون**...، ص 206-207.

والدستوريين والاشتراكيين. ففي الوقت الذي كان فيه أعضاء الجامعة موقوفين بالسجن، اجتمع في 21 فيفري 1925 دوريل Durel كاتب عام اتحاد النقابات الفرنسي CGT بهيئات تونسية تمثل الحزب الإصلاحي والحزب الحر والمجلس الكبير،"بمناسبة ما صوره غلاة الاستعمار الفرنسي عن تونس من أنها في حالة هياج سياسي خطير تتحفز به للثورة ضد فرنسا وما شيدته في نحو نصف قرن بالبلاد التونسية، وذلك بقصد مقاومة الإصلاح المؤمل إنجازه لفائدة التونسيين، فاجتمع هؤلاء لإيجاد صف واحد منهم يقاومون به هذه الحملة المدبرة"[1].

إن النظر في محضر الاجتماع الذي تم بتاريخ 21 فيفري 1925 بين الأطراف المذكورة[2] يضيئ لنا مختلف المواقف التي عبر عنها الحاضرون باسم تنظيماتهم، وهي مواقف تعبر عن الإقرار بميزان قوى فرضته الحملات والتهديدات المتواترة ضد الوطنيين. وقد سبق هذا الاجتماع الذي حضره رئيس الكنفدرالية الفرنسية للشغل بتونس، دوريل، اجتماع آخر يوم 18 فيفري 1925 حضره سبعة عشر شخصا من الدستوريين (أحمد الصافي، صالح فرحات، الطيب الجميل، أحمد توفيق المدني، حسين الجزيري، محمد الجعايبي، الشاذلي خزندار، محمد الصالح ختاش) والإصلاحيين (حسن قلاتي، محمد بورقيبة، الشاذلي القسطلي، عبد الرحمان الكعاك، عمر بوزقرو)، وأعضاء المجلس الكبير (البشير العنابي، محمد شنيق، الطاهر التوكابري) وذلك في منزل علي كاهية الذي حضر أيضا الاجتماع.

لا يمكن فهم بيان 21 فيفري 1925 الذي تخلى فيه الدستوريون عن جامعة محمد علي دون العودة إلى اجتماع 18 فيفري الذي يوضح الظرفية الخصوصية التي وجد فيها الوطنيون أنفسهم بفعل الحملة الشديدة التي شنها ضدهم، وضد الجامعة، كل من الأوساط الحكومية الفرنسية، والاشتراكيون، ورموز التفوق الاستعماري، حيث بدا طوق العزلة محيطا بهم ومهيئا الظروف لاستهدافهم بإجراءات عقابية كان هدفها النهائي هو وضع حد

---

[1]- العمال التونسيون...، ص 210.

[2]- أنظر هذا المحضر، وكذلك محضر اجتماع 18 فيفري في ملاحق محمد علي الحامي ونشأة الحركة ....، مصدر سابق، ص.ص. 126-152.

للحركة المطلبية الوطنية. ما تجدر الإشارة إليه هو أن الدستوريين هم من أصبح يسعى، بسبب اشتداد الحملة عليهم، إلى بناء اتفاق مع الاشتراكيين من أجل الخروج من العزلة التي فرضتها عليهم الأوساط الاستعمارية، حيث عرض صالح فرحات، الكاتب العام المساعد للحزب الحر، إمكانية إقامة "تعاضد" يرمي إلى إفشال الحملة الاستعمارية ضد المطالب التونسية، وهو أمر لم يتحمس له دوريل كثيرا، مواصلا مع غيره من الاشتراكيين عن طريق جريدة "تونس الاشتراكية"، الهجمات المركزة على الدستوريين وأعضاء الجامعة النقابية الوليدة. سيؤدي ذلك إلى انعقاد هذا الاجتماع دون حضور دوريل، وبين أعضاء تونسيين فقط يمثلون الحزب الحر والحزب الإصلاحي وبعض أعضاء المجلس الكبير للتحاور في نقطتين (اقترحتهما قيادة الحزب الحر) تلخصان طبيعة الظرفية التي كانت تمر بها الوضعية التونسية، وهما المتمثلتان في:

-" الاتفاق على استنكار ومقاومة هذه الحملة الرجعية المنكرة وتكذيب الإتحاد مع الشيوعيين والهيجان والمؤامرة والنوايا السيئة مع الإعلان بأن الأمر بعكس ذلك تماما، فالهدوء سائد والأمن مستتب والبلاد على أتم ما يكون من الهدوء والأمن.

- الاتفاق على وجوب الإصلاح وتغيير الحالة من دون تعرض للمبادئ والنظريات بحال، لوجوب احتفاظ الحزب بمباديه وبمطالبه كاملة كما أقرتها الأمة والتفت تحت لوائه حولها".

وقد أفضى الحوار بين الأطراف التونسية المختلفة إلى صدور بلاغ بالصحافة أدان الحملة التي كانت أوساط التفوق الاستعماري تشنها ضد الوطنيين، دون الإشارة إلى ضلوع الاشتراكيين في هذه الحملة، حيث جاء فيها: " أجمعت صحافة الاستعمار والماليين ورجال الارتجاع على تكوين حملة منظمة ضد الشعب التونسي الهادي لإخفات صوته حتى لا يجد من إخوان الإنسانية منجدا أو سميعا لمطالبه، تلك المطالب العادلة التي لا تخرج عن حقوق ضرورية لعيشه وضمان مستقبله في دائرة الحماية والمحافظة على المعاهدات. ونظرا لهذه الحالة الخطيرة التي تهدد عموم الشعب ولربما رجعت خطوات إلى الوراء، عقد اجتماع قادة الأحزاب وفكروا في مقاومة هذا الخطر جنبا إلى جنب -وإن اختلفت مبادئهم إذ

غاية الجميع سعادة الشعب- والإعراب على أن الأمة جمعاء تطلب الإصلاحات والنظامات بالهدوء والسكينة، لا تنوي بأحد سوء ولا علاقة لها مع الشيوعية بحال وأمانيها الإحراز على تلك الحقوق والعيش على قدم المساواة مع الفرنساويين في سائر الحقوق والضمانات".

بتأكيدها على طابعها النضالي السلمي وخاصة ابتعادها عن الشيوعيين، تقدمت هذه الأطراف خطوة إضافية على درب الاقتراب من الاشتراكيين ومهدت سبيل اتفاق فيما بينها على توصيف الوضعية السياسية، وهو أمر كان إلى ذلك الحين صعب المنال . من جهة أخرى ، فإن هذا البلاغ كان مقدمة لرسالة أكثر وضوحا تجاه الحكومة الفرنسية في المتروبول أريد من ورائها إجهاض مسعى أوساط التفوق الاستعماري بالربط بين تحسين الوضعية السياسية في المحمية التونسية وبين القضاء على الفئات المتطرفة، وكذلك تصوير الحالة على أنها غير مستقرة نتيجة التحالف بين الدستوريين والشيوعيين والنقابيين المشوشين. فقد وجهت نفس الأطراف لرئيس الحكومة الفرنسية برقية أدانت فيها تصريحات النائب الشيوعي برطون Berthon الذي طالب باستقلال البلاد التونسية من على منبر مجلس النواب الفرنسي، فجاءت هذه البرقية لتؤكد "حسن النوايا" التونسية بالتنكر للحلفاء الشيوعيين وإدانة خطابهم "المتطرف": "إن الممضين أسفله المتحدين للصالح العام يحتجون بشدة ضد تصريحات النائب برطون بمجلس الأمة الرامية إلى إخراج فرنسا من تونس والتي لا تطابق أصلا عواطف الشعب ويحتجون ضد إشاعة الأخبار الكاذبة وقلة الثقة التي وقع التمادي عليها بقصد إظهار أن الأمن بتونس يعكره هيجان سياسي ويحققون للحكومة الفرنساوية بأن كل الأحزاب والهيئات المنوب عنهم من طرف المصححين أسفله يثقون بالجمهورية الفرنساوية لمنحهم الإصلاحات الحرة في دائرة الحماية وحسب وعود السيد رئيس الوزراء".

مثلت مهاجمة الشيوعيين المدخل الضروري لأي اتفاق بين الدستوريين، تعاضدهم في ذلك وإن بصفة مرحلية أطراف تونسية أخرى، وبين الاشتراكيين. وبالنظر إلى طبيعة أوليات الاشتراكيين أنفسهم، وقد كانوا يمثلون في الوقت نفسه الاتجاه الممسك بزمام الحكم في المتروبول والطرف المسيطر على الكنفدرالية الفرنسية للشغل بالمحمية، فإنه لم يكن

من المتوقع أن يعفى الوطنيون من طرح مسألة جامعة محمد علي على بساط التفاوض رغم ما أبدوه من ممانعة في هذه النقطة بالذات. في اجتماع 25 فيفري الذي حضره الاشتراكيون أخيرا، ممثلين بدوريل، قامت ممانعة الوطنيين (كما الأطراف الأخرى وإن بحدة وإصرار أقل)، على اعتبار أن ليس لهم أي تأثير على الجامعة التي لم ينشؤوها وليست تابعة لهم بحال من الأحوال. غير أن عبد الرحمان الكعاك الذي كان أحرص الحاضرين على الوصول لاتفاق تطرق لهذه المسألة منذ افتتاح الاجتماع بالتأكيد على أنه يجب سحب هذه الذريعة التي تمنع الاتفاق مع الاشتراكيين والتي يرتكز عليها الاستعماريون في تكتلهم ضد المصالح التونسية وذلك بقوله: " اليوم سننظر في وسائل أخرى جديدة لاتقاء الخطر. اليوم ننظر في مسألة العملة لأنها أصبحت مسألة اليوم، وأصبحوا بواسطتها يتهمون التونسي. هل يجب ضمها أو إبقاؤها؟ بصفتنا أحزابا لا دخل لنا فيها أبدا لأننا لم نؤسسها. ثم لنفرض أننا اتفقنا الآن على حلها، هل تحل؟ كلا، لأنه لا يمكن ولا نفوذ لنا عليهم. إذن بما أنني أعترف بهذا لماذا أتكلم؟ أتكلم لأنه علينا واجب أدبي اجتماعي وهو إرشاد الجميع إلى سلوكهم والسهر على مصالحهم. لو رأينا أن العملة مستقلون من عنصر واحد لقلنا لا بد من استقلالهم. لكن بما أن المهن الرئيسية بيد الأجنبي والمسلم لا يعمل إلا عملا بسيطا يمكن الاستغناء عنه، لذلك لا بأس من اتحاد العاملين لكن على قاعدة التسوية التامة. ونطلب من الم. دوريل أن يجيبنا ويعطينا إرشادات في شأن اتحاد التونسيين مع الفرنسيين".

من الواضح أن موقف الكعاك وإن كان يعبر عن نوع من الحرج إلا أنه يمكن أن يعتبر أيضا دليلا على توفر رغبة للمقايضة، حيث أنه بنقضه للأسس التي قامت عليها عملية تأسيس جامعة عموم العملة التونسيين واعتباره الطبقة العاملة التونسية هامشية بالحد الذي لا يسمح لها بأن تكون تنظيمها النقابي الخاص بها، بل وأكثر من ذلك وضعه المسالة في خانة الخلاف حول "التسوية" وطلبه نصائح من دوريل حول سبل الخروج من هذه "الأزمة"، إنما يهيئ المجال لسحب أي تأييد للجامعة التي لم تكن لتقوم لولا مساندة الحزب الدستوري. من الضروري التأكيد على أن المسألة وإن كانت مرتبطة إلى حد ما بطبيعة الظرفية والضغوط التي كان الحزب

يتعرض إليها، إلا أن الوضع بحسب التوصيف الذي قدمه الكعاك يعتبر تراجعا عن "الفكرة الملية" التي قام عليها وجود الحزب ذاته، وهو تراجع نلمسه في تدخلات كل من الطيب الجميل وأحمد الصافي وبقية الحاضرين من الأطراف التونسية، الدستورية والإصلاحية. بل إن محي الدين القليبي باقتراحه تنظيم جولة موالية من المناقشات يحضرها نواب العملة قد وضع الحزب الدستوري وبقية الأطراف الحاضرة في مرتبة الحكم في الخلاف بين الكنفدرالية الفرنسية والجامعة، وهو في حد ذاته تعبير واضح عن الاستقالة وسحب التأييد.

كان طبيعيا بعد ذلك أن يفسح المجال لدوريل لتقديم تصور الاشتراكيين لسبل الخروج من الأزمة، وهي أزمة يعتقد أنها ناجمة بالأساس عن شق الجامعة الجديدة لوحدة العمال، مما يضعف الطبقة العاملة في مواجهة خصومها ويقوي موقف المتفوقين الاستعماريين الذين سيتخذون من تحالف الوطنين مع الشيوعيين و"المشوشين" ذريعة لزيادة ضغوطهم ودفع المتروبول في طريق التراجع عن الإصلاحات: "إن صالح العملة هو الذي أقامنا ضد ال س.ج.ت.ت. وتلك هي الوسيلة الوحيدة التي يستعملونها ضدكم. فمن مصلحتكم ومن مصلحة العملة التونسيين ولتنالوا إعانة الاشتراكيين حل هذه الجامعة. أعلم أنه لا يمكنكم حلها من أنفسكم إنما الكلمات التي قلتها لكم توجب عليكم أن ترشدوها على لسان صحافتكم وتشيرون عليها بحل نفسها والانضمام لإخوانهم لفائدتهم ولفائدتكم جميعا ولكي يمكن لنا أن نسير دائما باتحاد تام... إن الحزب الاشتراكي والس.ج.ت. تقول أنها لا تريد أن تؤيدكم ما دام يوجد قوة معارضة لمباديها تعمل عكسها وضد مصالح العملة جميعا، فأفهموا إخوانكم وكلموهم في الصحافة".

كان مطلب دوريل الأساسي هو مشاركة الوطنيين في حملة ضد الجامعة النقابية التونسية. ولا يعود ذلك في نظرنا إلى اعتقاد راسخ لديه في استقلال الجامعة عن الوطنيين وعدم مشاركتهم في الجهد الذي أدى إلى ظهورها، وإنما إلى توقع أن يفشل أي ضغط مباشر على العمال وهم في أوجه حماسهم لنقابتهم الجديدة، مما يفسر إصراره على الحملة الصحفية لدعوة التونسيين إلى الإلتحاق مجددا بالكنفدرالية الفرنسية للشغل. لم يبق

بعد ذلك للدستوريين سوى محاولة الحصول على ترضيات للنقابيين التونسيين، عبر التماس حجز مواقع لهم في الهيئات القيادية للكنفدرالية، بعد فشل محاولتهم لعب دور التحكيم واتخاذ موقف الحياد. لم يتحصل الدستوريون على شيء في هذا الخصوص أيضا باعتبار عدم وجود حصص توزع بحسب الملة أو الديانة، وإنما يقع ترشح وتصويت يفرزان هياكل القيادة، بحسب تأكيدات دوريل. وإذا ما ربطنا هذا الجواب بتشكيك الدستوريين أنفسهم في أهمية الطبقة العاملة التونسية، بل وفي وجودها أصلا كطبقة، فإن طلبهم تخصيص مقاعد للتونسيين لا يعدو أن يكون محاولة للفوز بشيئ يسهل تسويق الدعوة إلى "التعقل" التي سيطلقونها لاحقا، بحسب الإتفاق الذي سعوا إليه والذي لم يجنوا منه شيئا سوى إضعاف موقفهم بالتخلي عن جامعة كان ينتظر منها أن تكون رافدا للعمل الوطني في الساحة النقابية. لم يبق إذا، بحسب عبارة الطيب الجميل، سوى "إتمام اللجنة التي اقترح دوريل تشكيلها...ومباشرة الحملة ضد الس.ج.ت.ت.".

من الضروري الإشارة إلى أن الاجتماعين قد انعقدا أكثر من أسبوعين بعد اعتقال محمد علي الحامي ومختار العياري وفينيدوري، وإذا أمكن فهم صمت المشاركين في الاجتماعين عن اعتقال العياري و فينيدوري باعتبار انتمائهما للحزب الشيوعي، فإن السكوت المطبق عن اعتقال محمد علي (سوى من جانب دوريل في إطار التعبير عن اعتقاده في حسن نيته كمناضل نقابي) يعبر عن الحدود التي كان الدستوريون مستعدين للوصول إليها في إطار حركة التبرؤ من الجامعة النقابية الوطنية. وأكثر من ذلك فإن أحمد توفيق المدني الذي صور الأمر في مذكراته كصراع حامي الوطيس بين الوطنيين والاشتراكيين من أجل حماية وجود الجامعة[1]، لم يكن له أي موقف مخالف للاتجاه العام الذي اتخذته المناقشات، بالرغم من مسؤوليته الشخصية في تأسيس الجامعة المذكورة وإحاطتها بالمساندة

---

[1] - "وكان لي خلال هذا الاجتماع عمل كبير، إذ كنت من جهة مترجما لما يقوله الاشتراكيون، وما يرد به التونسيون، وكنت من جهة أخرى أقف وأحمل القوم على الوقوف ضد التدخل في أمور العمال، وضد تنفيذ رغبة الاشتراكيين الذين كان يمثلهم مسيو دوريل ومسيو دوران أنقليفيال، في الفت في عضد رجال الجامعة العمالية التونسية، وحثها على الانحلال والاضمحلال، وهل كان ذلك ممكنا يا ترى، لو كانوا يعلمون"، **حياة كفاح**، مصدر سابق، ص 291.

المادية والأدبية اللازمة لانطلاقها في البداية. مع ذلك فقد مضى إلى اعتبار البيان[1]، بالصيغة التي صدر بها، نوعا من الانتصار: " معنى هذا بكل صراحة أننا نصحنا العمال التونسيين بصفتهم جامعة عامة للعمال التونسيين، بأن ينضموا للجامعة الأممية الثانية، التي يرعاها مسيو جوهو، ويتولى أمرها بتونس مسيو دوريل، لتكتسب بذلك منعة وقوة، ولا تترك نفسها لوحدها عرضة للزجر والتنكيل، دون أن تجد من يدافع عنها. أما رجال الحزب الاشتراكي الذين رغبوا في الاجتماع، ودافعوا فيه عن وجهة نظرهم، فإنهم امتنعوا عن إمضاء ذلك البيان لأنهم كانوا يريدونه صريحا ضد استقلال العمال وضد جامعتهم الجديدة الصلبة". لا شيء يبرر، على عكس ما ذهب إليه المدني، إمضاء الاشتراكيين للبيان، فقد أريد له أن يصدر عن هيئات سياسية تونسية تتوجه به إلى العمال التونسيين لدعوتهم إلى الانتماء مجددا للكنفدرالية الفرنسية للشغل، وهو أمر لا يمكن أن يتم إلا بوضع حد لوجود جامعتهم النقابية.

مع ذلك هل يمكن القول فعلا أن سحب الدستوريين مساندتهم قد أنهاها ماديا؟ يبدو ذلك، من وجهة نظر واقعية، أمرا مبالغا فيه، فالجامعة سقطت بالفعل نتيجة حركة قمعية لم يكن بإمكان الدستوريين الوقوف في وجهها. بل أكثر من ذلك، فإن حرص الدستوريين على الوصول إلى اتفاق مع الاشتراكيين واستعدادهم للتخلي بسرعة عن جامعة عموم العملة كان بهدف حماية وجودهم السياسي من القمع القادم في فترة من الأزمة. بالنسبة للدستوريين كان الأمر يتعلق بحساب الربح والخسارة السياسية، وفي هذه المرحلة من القمع الشديد الذي ستكمل ضرب طوقه الأوامر الزجرية لسنة 1926، كان يعتقد أن الوصول إلى اتفاق مع الاشتراكيين كفيل بفتح الباب للتفاوض مع حكومة إدوارد هيريو حول المطالب التونسية في نطاق سياسة المشاركة، وهو ما سوف لن يتحقق في نهاية الأمر.

---

[1]- يعبر هذا البيان عن فحوى النقاشات كما أسلفنا تحليل اتجاهاتها أعلاه، حيث صدر بالصحافة على الشكل التالي: "إن الأمين العام لجمعية اتحاد النقابات، قد استدعي لحضور اجتماع، فلم يخف عنه العواقب الوخيمة التي تنجم عن وجود جامعة للعمال التونسيين، تجاه اتحاد النقابات الأممية العامة. وبين الفائدة التي سيحصل عليها العمال التونسيون من عدم قطع الوحدة العمالية. وبعد المناقشة وتبادل الآراء، قرر الجمع-مع إعلانه بأنه لا يملك سلطة مباشرة على طبقة العمال- عزمه على استعمال نفوذه بواسطة الصحافة والقول، على نصح العمال التونسيين بالإنضمام لجامعة اتحاد النقابات، حتى تتم بذلك المشاركة في ميدان العمل".

من ناحية أخرى فإن الدستوريين وإن ساندوا بشكل عام المنحى لتأسيس جامعة نقابية تونسية، فإنهم احتفظوا في معظمهم بمسافة كافية من التحفظ حولها جعلت تراجعهم عن الوقوف إلى جانبها عند حلول فترة القمع أمرا غير مستبعد تماما. فطيلة الفترة من اتضاح نية التأسيس النقابي، كان محي الدين القليبي الطرف الرسمي الوحيد، من قيادة الحزب، المنخرط في مسار المساندة. وقد انخرط في ذلك المسار دون تغطية حقيقية وفعالة من قبل اللجنة التنفيذية التي كانت متخوفة، مثلما عبر عن ذلك هو نفسه في مذكراته، من فقدان مساندة الاشتراكيين بفعل وجود الشيوعيين في الواجهة أيضا. نجد أدلة على ذلك في مواقع عديدة من مذكرات المدني، وخاصة في معرض حديثه عن مناقشة اللجنة التنفيذية لمسألة توفير المبلغ المالي الضروري لعقد المؤتمر التأسيسي للجامعة، بطلب مباشر من محمد علي الحامي، حيث اعترضت أغلبية الأعضاء على ذلك من منطلق "قلة ذات اليد"، مما اضطر الشيخ حمودة المنستيري للتبرع بالمبلغ من ماله الخاص[1]. أما الدكتور بن ميلاد فيشير، أكثر من ذلك، إلى انقلاب في موقف أحمد توفيق المدني نفسه منذ بداية اشتداد الحملة على الجامعة والدستوريين بتهمة التحالف مع الشيوعية حيث قد يكون سعى، قبل غيره، للفت في عضدها عن طريق الدعاية ضد اجتماعاتها، بعد أن تصرف من تلقاء نفسه في بداية مسار التأسيس ودون أدنى تغطية من الحزب الذي ينتمي إليه[2].

يشير أحمد الدرعي في دفاعه عن الحداد ضد معارضيه، إلى أهمية التأثير الذي أحدثه انضمام الحزب الحر الدستوري إلى الحملة على النقابيين واعتبره مقدمة للصراع الذي بدأت تتضح ملامحه بين أنصار الأساليب القديمة التي كانت ترمز إليها اللجنة التنفيذية المستعدة لكل التنازلات، وبين أنصار العمل في أوساط الجماهير الذين كان محمد علي والحداد مقدمة لظهورهم وانتصارهم على ساحة الفعل النقابي والسياسي.

وبالفعل فقد أحدث تخلي الحزب الحر عن الجامعة أزمة داخل الحزب نفسه انتهت بانشقاق الشبان أمثال الحداد والدرعي، وتراجع في شعبية

---

[1]- **حياة كفاح**، مصدر سابق، ص 284-285.

[2]- **محمد علي الحامي ونشأة الحركة ....**، مصدر سابق، ص 76-78

الدستوريين خاصة في أوساط العمال بالمدن. وفي الحقيقة فقد تزايد حرج الدستوريين لاحقا بسبب عاملين: عدم نيلهم شيئا يعتد به من الاشتراكيين مما جعل تضحيتهم بالجامعة عملية مجانية لم تخدم إلا الاستعماريين، وثانيا نشر الحداد في سنة 1927 كتابه "العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية" الذي "خلد حركة العمال وسجل فيه موقف الدستور"[1]، مما يفسر الموقف السلبي الذي سيكون للجنة التنفيذية من الحداد، وهو موقف سيجد الفرصة للتعبير عن نفسه في شكل حملة ضارية ضد الرجل ومحاصرة لفكره ونشاطه بمناسبة صدور كتابه الثاني "امرأتنا في الشريعة والمجتمع" سنة 1930. وبالفعل فإن موقف الدستور من قضية الجامعة كما برز في بيان فيفري 1925 قد حول خريطة التحالفات، بالقوة، إلى وضع جديد تماما: "فهذه المعركة النقابية تمتاز بأنه بدأت بين فريقين معروفين، هما الحداد وجامعة عموم العملة التونسية من جهة، والرأسمالية والاستعمار من جهة ثانية، وانتهت بتداخل نجدة عظيمة للرأسمالية والاستعمار، من قوتين عظيميتين هما الحزب الحر الدستوري القديم والحكومة، الذين انضما لحزب الرأسمالية والاستعمار، ولم يفعل ما بذل الحداد من نشاط للإبقاء على الحركة العمالية إذ ذهبت جهوده سدى"[2].

وقد اعتبر الدرعي، الذي عايش عملية التأسيس وكان ضمن الهيئة الوقتية للجامعة وكذلك من مناضلي الحزب الحر قبل أن ينسلخ عنه صحبة الحداد كنتيجة لموقف اللجنة التنفيذية ضد الجامعة، أن تخوفات الحزب أثيرت بسبب النشاط الميداني والفعال لمحمد علي وجماعته الذين نجحوا في أيام معدودة في ما فشلت فيه سنوات عديدة من عمل اللجنة التنفيذية، ومن هنا سبب الاتهامات التي وقع كيلها للجامعة بالاشتغال بالسياسة، كما أن هذا الاتهام إنما يخفي محاولة للهروب من تحمل المسؤولية السياسية عن الموقف غير المبدئي الذي كان للحزب إزاء الجامعة[3]. كما يفكك

---

[1]- أحمد الدرعي، **دفاعا عن الحداد**، تقديم وتحقيق محمد أنور بوسنينة، نشر وتوزيع مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، 1976، ص 240.

[2]- نفس المصدر، ص 224.

3- "إن رمي الجامعة بالعمل السياسي لا يفيد غير اللجنة التنفيذية التي يهمها ترويج هذه الفكرة، فهي أولا الدعوى الأولى التي قاوم بها رجالها جامعة عموم العملة التونسية، ويظهر لهم وجوب الإصرار عليها. كما يظهر لهم فيها نوع تبرير لمقاومتهم للجامعة، لأنهم وإن لم يكونوا وكلاء عن مشروع فرنسا (...) إلا أن

الدرعي موقف اللجنة التنفيذية باعتباره قائما في الوقت نفسه على المغالطة والوصاية، كل ذلك بهدف التغطية على موقف سيظل محفورا في الذاكرة النقابية والوطنية على حد سواء: "وتستفيد أيضا اللجنة التنفيذية من هذا الاتهام للقادة بالسعي في فائدتهم الخاصة، حتى يمكن أن يوضعوا في مستوى يسمح بمقاومتهم، كأن الدستور القديم يقول أنه لو كان القادة النقابيون يسعون لفائدة المصلحة العامة وحدها، لما قاوموهم، ولكنهم يسعون لمصلحتهم أيضا، وهنا يتعين على الحزب الذي له النظر السياسي، أي النظر العام على مصلحة الأمة أن لا يتركها لتلاعب المصالح الخاصة، ويجب عليه إيقاف المصالح الخاصة عند حدها، ولكن ربما وجد الباحثون عن حقائق الأمور أن اللجنة التنفيذية إنما عطلت بذلك المصالح العامة، وعطلت سير القضية التونسية سنوات، وعطلت الحزب نفسه"[1].

II- جامعة القناوي: النقابيون يتخلون عن الدستوريين(1937- 1938)

تبدو الحركة التي أدت في سنة 1937 إلى إعادة إنتاج تجربة التأسيس النقابي الوطني متشابهة في كثير من ملامحها لتجربة التأسيس الأولى. وأول أوجه الاختلاف تكمن في طبيعة الحركة الاحتجاجية التي أعطت نقطة الانطلاق لعملية التأسيس ذاتها. فهي حركة اندلعت في ظرف من الأزمة الناتجة عن المكننة المتسارعة لقطاع نقل البضائع وما أدت إليه من إحساس بالخطر على لقمة العيش للعمال التونسيين النشطين في قطاع نقل الحبوب. وقد كان هؤلاء مهيكلين في نقابة قوية نسبيا زاد في متانة الروابط بين عناصرها انتماؤهم إلى ذات الأصول الجهوية الجنوبية، حيث شكلت جالية المطاوة والحوامية باستمرار مركز ثقل كبير للتنظيمات النقابية في مدينة تونس، خاصة في سوق الحبوب وفي قطاع النقل بالعربات المجرورة بالحيوانات. نفس الوضع نجده تقريبا لدى اندلاع الحركة الإضرابية لسنة

المفهوم عندهم أنهم بصفتهم حزبا وطنيا، يحتكرون التكلم باسم الوطنية، ويرون كل مزاحمة لهم في هذا الباب إضعافا لهم في مركزهم أمام الاستعمار الذي قصدوا لمقاومته وإزالة كل معارضة من طريقهم ليخلو لهم الجو من أجل القيام بمهمتهم زعما". نفس المصدر، ص 93.

[1]- نفس المصدر، ص 97.

1924 حيث اندلعت الإعتصابات في ظرفية من الأزمة الاجتماعية الكبيرة في أوساط الفئات التونسية الضعيفة. وقد قام الطاهر الحداد في كتابه "العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية" بتوضيح بعض أبعاد هذه الأزمة، خاصة ما يتعلق منها بارتفاع تكلفة المعيشة، مما جعل عمال رصيف تونس ينطلقون في حركة عفوية من الإضرابات لم يعرف العمال التونسيون لها مثيلا من ناحية جماهيريتها والمدة التي استغرقتها، وكنا قد وقفنا على بعض ملامحها الأكثر أهمية فيما سبق.

من ناحية الظرف السياسي العام أيضا، تشابهت عملية تأسيس الجامعة النقابية الوطنية الأولى، مثل الثانية، مع وجود الاشتراكيين في الحكم بالمتروبول، عن طريق كتلة اليسار في 1924 والجبهة الشعبية في 1937، وهو ما سيسمح إلى حد ما بإطلاق حرية التنظم النقابي والسياسي والحد نسبيا من غلواء فئات التفوق الاستعماري حيث كانت الإقامة العامة مضطرة لمجاراة النسق التحرري العام لسياسة المتروبول في فضائها الاستعماري. غير أن أوساط التفوق ستحسن الالتفاف على هذه السياسات التحررية لاحقا، محققة عزل النقابيين في مرحلة أولى، ثم الوطنيين، عن طريق حملة دعائية ترهيبية انتهت في 1925 بمحاكمة القيادة النقابية الوطنية ونفي أو سجن عناصرها الأكثر فاعلية.

على مستوى الظرف السياسي الوطني، تزامن تأسيس الجامعة الأولى مع رغبة الوطنيين في تحقيق بعض الامتداد في الأوساط العمالية، وهي عملية يبدو أن أحمد توفيق المدني قد قادها دون أن تكون خيارا رسميا للحزب الحر الذي وجد فيها مغنما في البداية قبل أن ينقلب عليها عندما وجد نفسه في عزلة خانقة فرضتها عليه أوساط المتفوقين والحزب الاشتراكي. أما في 1937، فإن عملية التأسيس قد تزامنت مع رغبة الدستوريين الجدد في افتكاك موقع قدم داخل الساحة النقابية في فترة حساسة من حركتهم السياسية خاصة وأن موجة القمع التي سلطت عليهم منذ سبتمبر 1934 قد أظهرت حدود قوتهم الضاغطة على سياسة الإقامة العامة. في كلتا الحالتين انطلق مسعى التأسيس خارج الحزب الدستوري القديم والجديد وإن كان عدد من المؤسسين منتمين في الأصل لأحد الحزبين، ذلك أن مقياس ارتباط عملية التأسيس بحزب من الأحزاب ليس

في ازدواجية انتماء عناصره المؤسسة أو بعضها وإنما في اعتبار الانطلاق في التأسيس عبر تلك العناصر خيارا واضحا لذلك الحزب، مما يجعل المؤسسين يشرعون في عملهم ذاك تنفيذا لقرار سياسي للحزب الذي ينتمون إليه. لذلك فإن وجود الطاهر الحداد وأحمد الدرعي في عملية التأسيس الأولى لا يدل، رغم انتمائهما للحزب الحر الدستوري، عن وجود قرار اتخذته اللجنة التنفيذية بتأسيس جامعة نقابية تعاضد عمل الحزب في الميدان الاجتماعي. نجد نفس الوضعية في 1937 عبر علي القروي وبلقاسم القناوي، حيث تصرف الرجلان، وغيرهما من المؤسسين، من منطلق نقابي حددت أولوياته وضعية العمال المنتظمين في النقابات التي كانت هذه العناصر تقودها، دون أن يعني ذلك بتاتا انعدام الحس السياسي لدى تلك العناصر.

إن الإضرابات التي شهدتها المناجم جنوب البلاد في شهر مارس 1937[1] قد كان لها دور هام في تسريع عملية التأسيس النقابي، وكذلك في تسييسها باعتبار ما للقمع من دور في تكتيل التونسيين ضد السياسة الاستعمارية، بغض النظر عن الساحة التي ينشطون فيها، سواء كانت سياسية أو اجتماعية. فقد تمت هذه الإضرابات في الفترة المتراوحة بين التجمع العمالي في حديقة غمبطا (14 جوان 1936) وبين تكوين المكتب المؤقت لجامعة عموم العملة التونسية الثانية (16 مارس 1937) وهو ما يعني إمكانية اعتبارها عاملا مساعدا في تقوية الدعاية للتأسيس، خاصة وأن الإضرابات في المناجم قد تمت خارج تأطير الكنفدرالية الفرنسية للشغل[2] وأن شدة القمع التي واجهت به إدارة المناجم والسلطات الاستعمارية العمال المضربين[3] قد جعلت من هؤلاء، وقد كانوا متشبعين بالدعاية

---

[1]- كان العمال يطالبون بأن يشملهم التشريع الإجتماعي الجديد الذي حاولت شركة صفاقس-قفصة حصره في العمال والموظفين الأوروبيين، أنظر صحيفة *La Charte tunisienne* بتاريخ 13 مارس 1937.

[2]- أنظر في ذلك صحيفة *Le petit matin* بتاريخ 7 مارس 1937.

[3]- قامت إدارة المناجم بتوزيع الأسلحة على العمال الأوروبيين الذين شاركوا جنود الحماية في إطلاق النار على العمال المضربين، أنظر صحيفة *La Charte tunisienne* بتاريخ 13 مارس 1937.

الوطنية بفعل الحضور اللافت للنشاط الدستوري في صفوفهم[1]، يتجهون بشكل طبيعي إلى الحصول على مساندة الجامعة النقابية الناشئة.

من وجهة النظر التي تهمنا أكثر من غيرها في هذا العنصر، تبدو عملية الإجهاض التي تعرضت إليها عملية تأسيس الجامعة النقابية الوطنية الثانية مشابهة في شكلها العام لما تعرضت له جامعة محمد علي الحامي ورفاقه. ففي حين سقطت الجامعة الأولى نتيجة تكتل المتفوقين والاشتراكيين ضدها ونتيجة أيضا لرضوخ الدستوريين للابتزاز السياسي وعملية الترهيب التي قادتها ضدهم كل الأطراف السياسية بالقطر، فيما عدا الشيوعيين، فإن جامعة القناوي قد أجهضت نتيجة عملية انقلابية قادها الدستوريون بعد وقوفها ضد الإضراب العام الذي دعا إليه الحزب في نوفمبر 1937، حيث خاب أمل القيادة الدستورية في منظمة نقابية كانت تعتقد أنها ستكون أكبر رديف لها في تعبئة الجماهير ضد السياسة الاستعمارية، وهي خيبة أرجعوا أمرها إلى عدم كفاءة العناصر النقابية ورضوخها إلى التخويف الذي مارسته ضدها الإقامة العامة.

غير أن وضعية الجامعة الثانية وخاصة ظرفية سقوطها، وإن تم هذا السقوط ظاهريا نتيجة تدخل مباشر من قيادة الحزب الدستوري الجديد ممثلة في الهادي نويرة، تبدو أكثر تعقيدا بسبب تداخل عوامل عديدة أخرى. بعض هذه العوامل كان خارجا عن السياق الدستوري وشديد الارتباط بالصراع بين النقابات المكونة للجامعة وبين قياداتها. كما نجمت بعض المشاكل عن تدخل عوامل الانتماء الجهوي للعناصر التأسيسية ولأغلبية المنخرطين في النقابتين الرئيسيتين وهما نقابتا سوق الحبوب ونقابة سواق العربات.

فبالنسبة لإضراب 20 نوفمبر 1937، شكلت تلك المناسبة دليلا على التباين الذي أضحى موجودا بين قيادة الحزب الدستوري وقيادة الجامعة النقابية في النظر لمسألة هامة هي مسألة الارتباط بين النضال الاجتماعي والنضال السياسي الوطني. ففي حين كانت قيادة الحزب تسعى للضغط

---

[1]- كان يوسف الرويسي مكلفا من قبل قيادة الحزب الدستوري الجديد بالدعاية وسط عمال المناجم، أنظر في ذلك مصطفى كريم، "جامعة عموم العملة التونسيين الثانية والحزب الدستوري الجديد"، مرجع سابق، ص 248.

على السلطات الاستعمارية بإبراز جماهيرية الحزب وعدم إمكانية تجاوزه كطرف رئيسي على الساحة، كان النقابيون، بل جزء منهم، يرون ضرورة عدم الخلط بين الساحتين من أجل الحفاظ على جامعة العمال من حركة قمعية لن تلبث أن تنهال على الجميع.

تمثل مذكرات بلقاسم القناوي، أحد العناصر الرئيسية في تأسيس الجامعة النقابية الثانية، أحد المصادر الهامة لدراسة هذه التجربة التأسيسية برغم شحها وصمتها عن الكثير من التفاصيل الهامة، وهو صمت يمكن تأويله بطول الزمن الذي انقضى بين الأحداث وبين تدوين الكاتب مذكراته، كما يمكن أيضا تأويلها بالجرعة الكبيرة من الرقابة الذاتية التي مارسها على نفسه باعتبار حساسية القضية وارتباطها بموقف الدستوريين الجدد الذين كانوا في السلطة.

يذكر بلقاسم القناوي في مذكراته بعض أوجه التوتر في العلاقة بين الجامعة والحزب الحر الدستوري الجديد، وهو توتر يعود إلى التصريح الذي أدلى به القناوي نفسه للصحافة غداة مؤتمر نهج التريبونال في 18 نوفمبر 1937 الذي قررت فيه قيادة الحزب سحب الثقة من حكومة الجبهة الشعبية وخوض إضراب عام تضامني مع ضحايا القمع بالجزائر والمغرب يوم 20 نوفمبر. جاء في تصريح بلقاسم القناوي للصحافة عشية الإضراب "إن الجامعة منظمة نقابية لا دخل لها في الحركة السياسية بل غايتها وأهدافها الدفاع عن العمال وتحسين حالتهم، كما لكل عامل الحق في الانخراط في أي حزب سياسي يريد، وأن كل عامل يحمل بطاقة الانخراط في سلك النقابة وبطاقة الحزب، وأن الاجتماعات الخاصة والعامة دائما تقع في نوادي الشعب في كافة البلدان وبحضور كافة الدستوريين، وأن الغاية من هذا الموقف هو المحافظة على المنظمة أمام مقاومة الحكومة والسجني"[1].

رغم الوضوح المبدئي الذي يبرز من خلال تصريح القناوي تجاه مسألة الانتماء المزدوج للحزب والجامعة النقابية، إلا أنه وضوح لا يخفي نوعا من الحرج، مما يجعله يلمح إلى أن أية مشاركة للعمال في الإضراب إنما

---

[1]- مذكرات القناوي، ص 93-94.

ستتم وفقا للانتماء السياسي وليس الانتماء النقابي، ذلك أن الجامعة لا تنوي، مثلما جاء في التصريح أيضا، الخروج من ساحة النضال الاجتماعي والزج بنفسها في الأعمال السياسية، مثل إضراب 20 نوفمبر الذي ليس له أي ارتباط بالعمل النقابي بمنطوق هذا التصريح.

يطرح ذلك جملة من الإستفهامات في الحقيقة. فإضراب 20 نوفمبر 1937 جاء، بغض النظر عن ظرفه السياسي المتعلق بتطور العلاقة بين الحزب الحر الدستوري الجديد وحكومة الجبهة الشعبية، في خضم حركة إضرابية عمت الكثير من جهات القطر، وهو أمر يشير إليه بلقاسم القناوي نفسه في مذكراته عبر التوسع في الحديث عن إضرابات الماتلين ومنزل جميل، وبضعة أشهر بعد إضرابات سوق الحبوب وأحداث المناجم، مما يفترض أن تكون الجامعة النقابية الناشئة مهتمة بزيادة الضغط على السلطات من أجل تحقيق أهداف العمال في تحقيق المكاسب الإجتماعية والمهنية. غير أن سرعة بلقاسم القناوي في الرد على أسئلة الصحافة يوضح أنه حسم أمره منذ إعلان مؤتمر نهج التريبونال عن الإضراب، خاصة وأن الأمر كان يستدعي استشارة عناصر أخرى في الجامعة حول الموقف الذي ينبغي اتخاذه من قبل النقابة بالمشاركة في الإضراب من عدمها. وفي الحقيقة فإن الصيغة التي استعملها بلقاسم القناوي في مذكراته تختلف عن الصيغة التي وردت في تصريحه المنشور بجريدة Le Petit matin بتاريخ 18 نوفمبر حيث جاء فيه أن "جامعة عموم العملة التونسيين تنظيم مهني صرف، وهي ليست منتمية لأي حزب سياسي مهما كانت ميولاته. لذلك فإنه لم يكن في نوايانا أبدا إعلان إضراب ليوم 20 نوفمبر ولا أن نتضامن مع أي حزب سياسي. وإذا اندلع إضراب يوم 20 نوفمبر فإن الس ج ت ت تنفي أية مسؤولية لها في ذلك ولا تنوي مطلقا المشاركة فيه".

من ناحية أخرى فإن هيئة الجامعة عقدت في ذات اليوم الذي صدر فيه التصريح بالصحافة اجتماعا تدارست فيه الموقف من الإضراب وتبنت فيه بالكامل، ولكن بلهجة مخففة أحيانا، الموقف الذي عبر عنه بلقاسم القناوي، معطية الأولوية في البيان الذي أصدرته في ختام اجتماعها، للمسائل الإجتماعية ونائية بنفسها عن الجدل السياسي. جاء في هذا البيان أن "ال

س. ج. ت. ت. ستبقى مثلما عادتها بعيدة عن كل المسائل السياسية، ذلك أن هدفها هو مد يد المساعدة للعمال التونسيين وتمتين ثقافتهم النقابية حتى يتسنى لهم تحقيق كل مطالبهم العادلة والتطبيق الكلي للتشريعات الإجتماعية التي لا يمكن بدونها للعامل أن يعيش سعيدا، وكذلك الدفاع عن حقوقهم دون أدنى ميز عرقي أو ديني. وتدين الجامعة بكل قواها أعمال القمع التي طالت الشغالين بصفة خاصة وشغالي شمال إفريقيا خصوصا. وهي تشكر السيد أرمان قيون Armand Guillon المقيم العام الفرنسي بتونس على تصريحاته المتعلقة بتحسين وضعية العمال والعاطلين والمتسولين قريبا، وتساند موقفه الذي يستحق الثقة وتسجل علمها بتصريحاته الواعدة بتحقيق الحياة الكريمة للمعدمين عن طريق المساعدة وتوفير الشغل".

يبدو تقييم الجامعة للوضعية السياسية العامة إذا على طرفي نقيض من تقييم الدستوريين لها على أكثر من واجهة. فهذا البيان الصادر عشية إضراب 20 نوفمبر قد بين بما لا يدع للشك مجالا أن القيادة النقابية كانت لا تزال محتفظة بحسن الظن الذي سحبه الدستوريون عبر مؤتمر نهج التريبونال من حكومة الجبهة الشعبية نتيجة تلكؤ السلطات في تطبيق الإصلاحات التي وعدت بها. من هذا المنطلق بدا بيان الجامعة، يوما واحدا قبل الإضراب الموعود، مستفزا للدستوريين الذين قد يكونوا أحسوا أن خيانة حصلت من جانب قيادة نقابية كان يفترض أنها في صفهم بالكامل. بل يمكن القول أنه بالنظر إلى حساسية الموقف السياسي الذي وضع فيه الدستوريون أنفسهم بحسمهم أمر التعامل مع الجبهة الشعبية، فإن بيان الجامعة مثل اصطفافا من جانبها في صف الإقامة العامة، وهو ما يفسره تخصيص نصف جملة للقمع المسلط على الوطنيين في الجزائر والمغرب، بل والاكتفاء في ذات العبارة بمساندة العمال منهم، مما يعني عدم وجود أي حساسية خاصة للهدف الذي أعلنه الدستوريون لإضرابهم. كان بإمكان الجامعة النقابية، أن تكون أقل استفزازا للدستوريين والاكتفاء ببلاغ عام، غير أن الظرفية الخاصة للجامعة المتسمة بالتخوف من قمع شديد قد يطالها ويسقطها مثلما حصل مع جامعة محمد علي، هي ما حتم عليها إصدار ذلك البلاغ.

ليس أقدر على توضيح حالة الحرج التي أصيب بها الدستوريون جراء موقف الجامعة النقابية من بورقيبة ذاته، وهو حرج عبر عنه في مقال بجريدة لاكسيون تونيزيان بتاريخ 27 نوفمبر 1937 عندما اعتبر أن إضراب 20 نوفمبر قد بين من هي الأطراف الوطنية الحقيقية، ومن هم المزيفون. حمل بورقيبة في هذا المقال المقيم العام مسؤولية تخويف التونسيين من المشاركة في الإضراب، كما ندد بتشكيك الاشتراكيين في نجاحه، وهو وإن صمت عن دور جامعة عموم العملة ولم يذكرها بالاسم ولا تعرض مباشرة لموقفها، فإنه أطر تفصيها من الإضراب ضمن حركة الابتعاد عن الحزب والتبرؤ من القضية الوطنية عندما تأكد السير نحو التشدد في التعامل مع حكومة الجبهة الشعبية، معتبرا أن الأزمة قد حققت الفرز على قاعدة المواقف السياسية من مستقبل النضال ضد نظام الحماية. نفس الحرج عبر عنه الحبيب بورقيبة في مقال آخر صادر بلاكسيون تونيزيان في 19 نوفمبر 1937 حاول من خلاله التخفيف من حدة الفشل الذي كان يتهدد الإضراب، محاولا تنسيب مسألة الإضراب بالتأكيد على أن الأمر يتعلق بحركة إغلاق للمحلات التجارية تستثنى منها كثير من المصالح الإدارية وتجعل بالتالي من مشاركة العمال المنضوين في الكنفدرالية الفرنسية للشغل وكذلك في جامعة عموم العملة التونسيين أمرا غير مطروح. في نفس المقال ركز بورقيبة على سياسة الترهيب التي انتهجها المتفوقون، يعاضدهم في ذلك المقيم العام والاشتراكيون، ضد كل المشاركين المحتملين في الإضراب، وهو تخويف أعاد للأذهان حتما تجربة 1924. غير أن الدستوريين هم من كانوا هذه المرة المتمسكين بمواصلة الضغط على الجبهة الشعبية من أجل دفعها إلى تغيير سياستها، في حين رضخ النقابيون، أي قيادة جامعة عموم العملة للضغط الممزوج بالتهديد الشديد، وتبنوا الموقف الأقل خطرا على وجود الجامعة بالابتعاد عن الدستوريين والاقتراب من الاشتراكيين والمقيم العام.

كان فشل إضراب 20 نوفمبر متوقعا بالنظر إلى كل هذه الظروف، حيث لم يحقق بعض النجاح سوى في عدد محدود من المدن والقطاعات[1]،

---

[1]- كلود ليوزو، مرجع سابق، ص 95.

غير أن الدستوريين الذين حاولوا استباق تلك النتيجة المتوقعة بالتنسيب من شأن تحركهم، سيعتبرون أن عليهم أن يزيدوا من سيطرتهم على الساحة الإجتماعية من خلال التعويل على النقابات المتمردة على جامعة القناوي من ناحية، وكذلك عن طريق إزاحة القيادة النقابية الشرعية وتنصيب قيادة موالية لهم بالكامل ومستعدة للسير بالجامعة نحو الأهداف السياسية للحزب الدستوري الجديد. من هنا نفهم تركيز الدستوريين ضغطهم على جهة بنزرت حيث كانت الجامعة النقابية ممثلة بواسطة دستوريين راديكاليين موالين بالكامل لقيادة الحزب يتزعمهم المناضل حسن النوري. وكان حسن النوري قد ضمن للحزب مشاركة قوية لنقابات بنزرت في إضراب 20 نوفمبر وسيكون طرده مع نقابات بنزرت من جامعة عموم العملة التونسيين بدعوى خروجه عن قرار عدم المشاركة في الإضراب، القادح الذي سيفجر الأزمة بين الحزب وقيادة الجامعة. هذه الأزمة ستنتهي باستيلاء الدستوريين على قيادة المنظمة ثم بزوال المنظمة نهائيا وعودة العمال المنضوين فيها إلى النقابات الفرنسية.

يشير بلقاسم القناوي في مذكراته إلى بعض تفاصيل انقلاب جانفي 1938 على قيادة الجامعة، وهي تفاصيل تبين لنا طبيعة وشكل الخطة التي استعملها الحزب للاستيلاء على المنظمة وطرد العناصر المترددة عن إقحامها في النضال السياسي وعلى رأسها القناوي نفسه. غير أنه يجب التعامل مع مذكرات القناوي بكثير من الحذر بفعل المراقبة الذاتية الشديدة التي مارسها على نفسه إلى درجة أنه ينبغي على المؤرخ أن يبحث فيها عن التلميح أكثر من التصريح. فالقناوي يشير مثلا إلى مشاركة "كافة العمال"[1] في إضراب 20 نوفمبر، وهو أمر يجافي الحقيقة إلى أبعد مدى، بل إن الأمر يبدو وكأنه محاولة متأخرة لتبرئة ذمة الجامعة من الفشل الذي أصاب دعوة الحزب للإضراب وإلقاء مسؤولية الأمر على أطراف أخرى أهمها الإقامة العامة والاشتراكيون. خصص القناوي في مذكراته ثلاث صفحات للحديث في صميم الخلاف الذي اندلع بين الجامعة والحزب وتفاصيل الانقلاب الذي قاده الدستوريون ضد القيادة الشرعية للمنظمة

---

[1]- مذكرات القناوي، ص 94.

النقابية، وقد بدأ ذلك بالإشارة إلى الدعاية المضادة للجامعة التي كان الدستوريون يحركونها وبخاصة ضد بلقاسم القناوي ومضمونها التشكيك بكفاءته لادارة منظمة نقابية في حجم وأهمية جامعة عموم العملة. كما قامت هذه الدعاية على التحضير لقدوم الهادي نويرة الذي كان لا يزال بفرنسا وتسلمه مهام إدارة الجامعة.

أما الخطوة الثانية فكانت تأليب الدستوريين لأحد قادة الجامعة، وهو محمد باش طبجي، على قيادته النقابية. يبدو أن باش طبجي قد استغل فرصة خلاف وصفه القناوي بالبسيط مع محمد مقطوف أمين المال، ليدعو في بلاغ منفرد نشر بالصحافة إلى عقد مؤتمر للجامعة وهي دعوة كانت تخولها له مهامه ككاتب عام للمنظمة. وقد نتج عن ذلك استجابة بقية الهيئة للدعوة على مضض، على أن تكون صفة المؤتمر استعجاليه وطارئة وأن تنحصر أعماله في النظر في الخلاف بين المقطوف وباش طبجي. ولم تلبث خطة الدستوريين أن زادت توضحا فيما بعد حيث تلقى القناوي استدعاء من بورقيبة الذي أعلمه بضرورة التنحي من قيادة الجامعة لفائدة الهادي نويرة. وقد حضر المحادثة أيضا كلا من صالح بن يوسف والهادي نويرة ومحمد باش طبجي "وعددا كبيرا من نواب النقابات"، ما يعني أن الحزب كان قد اصطنع الأزمة داخل الجامعة لعقد مؤتمر حضر له نفسه جيدا عن طريق عمل دعائي قوي في صفوف النقابات. لم تكن خطة الحزب لتنجح لولا اعتبار النقابات أن موقف قيادة الجامعة من إضراب 20 نوفمبر كان موقفا ضعيفا قد أضر بالحزب وأن تلك القيادة وبالخصوص القناوي كانت غير ذات كفاءة في تلك الظرفية الخاصة.

من الغريب أن بلقاسم القناوي الذي عبر عن مفاجأته الشديدة بما حصل أثناء ذلك الإجتماع واستغرابه من طلب بورقيبة له بالتنحي لفائدة نويرة، والتجاوب الضمني الذي لقيته تلك الدعوة من قبل الحاضرين، ومعظمهم من المؤتمرين، لم يعبر عن خشيته من انفراط عقد المنظمة قدر خشيته من صراع بين الحزب والجامعة وكأنه يعتقد ضمنيا أن الطرفين متكافئان: "خوفا من التفرقة والخلافات التي ستقع مع حزب سياسي قد ساهمنا في تكوينه وتركيزه وبين منظمة نقابية قد كوناها من العدم رغم فقرنا المادي

ومستوانا الثقافي"[1]. بدت قراءة القناوي "لميزان القوى" خاطئة أو على الأقل غير دقيقة بالرغم مما رآه من اصطفاف الكثير من نواب النقابات إلى جانب قيادة الحزب في مطلبها للقناوي بالتنحي، وهو ما سيتأكد بنجاح مجموعة الهادي نويرة، مدعومة بنقابات بنزرت الغاضبة من موقف قيادة الجامعة من قضية حسن النوري، في الإنقلاب على مجموعة القناوي وافتكاكهم مقرها. كما أن القناوي، وبعد أن أسقط في يده، بدا متقبلا للأمر الواقع وغير مهتم سوى بمسائل مالية لا ينبغي النظر إليها إلا كمسائل ثانوية مقارنة بمبدأ استقلالية المنظمة عن "الأحزاب" التي أكثر التأكيد عليها منذ التحضير لاضراب نوفمبر: "قلت لهم بكل صدق ونزاهة: عندما يقع استخلاص الدين المذكور الذي أنا مسؤول عليه شخصيا أتنازل عن المنظمة لفائدة الحزب والمنظمة معا" [2]، وهو ما تم فعلا رغم بعض المقاومة التي كان مآلها الفشل الحتمي[3].

من الضروري الإشارة إلى أن تصريح بلقاسم القناوي للصحافة يوم انعقاد المؤتمر قد تميز بحدة واضحة لا تتوافق مع ما ورد في مذكراته. ففي حين ورد في هذه المذكرات تقديم لأولوية تصفية الوضع المالي للجامعة قبل التخلي عن قيادتها لفائدة الدستوريين، فإن تصريحه للصحافة قد اتسم بنوع من الصرامة التي توحي باعتماده على ولاء الهيئة القيادية للمنظمة في وجه "محاولة الانقلاب" الدستوري. فبعد الإشارة إلى عدم قانونية مشاركة نقابات بنزرت في المؤتمر باعتبار عدم انتمائها للجامعة، فإنه اعتبر أن سبب طردها منها يعود إلى خضوعها المطلق للحزب الدستوري وتجاوزها تعليمات القيادة النقابية: "من جهة أخرى فإن نشاطنا نقابي صرف ومهني ولا يخضع لأي حزب سياسي. غير أن نقابات بنزرت منتمية للحزب الدستوري الجديد، وإن قيادة الهادي نويرة لنوابها يوضح بما لا يدع مجالا للشك نواياهم: وضع ج ع ع ت تحت سيطرة الحزب الدستوري الجديد. لا أنا ولا أحد من رفاقي سيوافق على ذلك".[4] غير أن

---

[1]- نفس المصدر، 96.

[2]- نفس المصدر، 97.

[3]- تمثلت خاصة في تعمد أحد أعضاء الهيئة القديمة وهو المكي بن سالم، خلع باب المحل ومحاولة الإستحواذ عليه مجددا، مما استدعى تدخل السلطات ومنعها الجميع من دخول المقر، نفس المصدر، 97.

[4]- صحيفة *Le petit matin* بتاريخ 30 جانفي 1938.

القناوي الذي لاحظ مساندة شق من قيادة الجامعة للحزب في هذا الصراع عشية المؤتمر لم يكن ليجهل أنه إنما أصبح أقليا داخل منظمته، وأن نجاح انقلاب نويرة ونقابات بنزرت عليه لا يعود فقط لما استخدموه من عنف في افتكاك مقر المؤتمر ومنصته، وإنما أيضا لأنهم كانوا ممثلين لتيار قوي داخل الجامعة. فليس مصادفة أن نجد ثلاثة عناصر من القيادة القديمة (محمد الصيد، محمد مقطوف، ومحمد باش طبجي) في الهيئة الجديدة التي حدد مسارها نقابيو بنزرت.وبالفعل فإن أول لائحة أصدرتها الهيئة الجديدة كانت تتعلق بأحداث بنزرت وقد احتوت على إدانة شديدة لسياسة الإقامة العامة تجاه العمال في هذه الجهة وما أسفرت عليه الإضرابات من مصادمات أطلقت إثرها قوات الأمن النار على المتظاهرين، مع المطالبة برفع التعسف على حسن النوري. أصبح بإمكان الدستوريين إذا وقد استتبت لهم السيطرة على الجامعة أن يصوبوا مواقفها السياسية وأن يجعلوا منها رديفا نقابيا لنضالهم السياسي.

III- الحزب الحر الدستوري في السلطة: من التحالف إلى الهيمنة

قررت القيادة الدستورية من جديد في عام 1956 أن قيادة الإتحاد العام التونسي للشغل، وعلى رأسها الأمين العام أحمد بن صالح، لم تعد تلائم الاختيارات الجديدة في وقت كانت البلاد على أبواب مرحلة أخرى. لقد كان لإتحاد العام التونسي للشغل برامجه واختياراته البديلة والمزعجة لبعض الأطراف في السلطة الجديدة.

حصل أول تصادم نظري وعلني بين القيادتين في 24 أفريل 1956، وهو تاريخ انعقاد المجلس القومي التأسيسي، عندما تناقضت رؤى كل من أحمد بن صالح[1] وبورقيبة حول وجوب سيطرة الحكومة التونسية على

---

[1]- انتخب كاتبا عاما للاتحاد في مؤتمره لسنة 1954، لم يكن معروفا لدى الكثير من النقابيين حيث قضى سنوات طويلة يدرس في باريس فاكتسب تجربة في النضال الإجتماعي والسياسي في إطار جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين، وكذلك في صلب الحزب الدستوري الجديد. ناضل عند عودته إلى تونس ضمن الإتحاد العام التونسي للشغل في صلب جامعة الموظفين بسوسة حيث ظهر اشعاعه فتولى المسؤولية النقابية الجهوية. تعرف على حشاد عن طريق محمد قطاط الكاتب العام للجامعة الوطنية للأشغال العامة وعضو الهيئة الإدارية وذلك قبل مؤتمر 1951 حيث برز ابن صالح بمعارضته لانضمام الإتحاد للجامعة العالمية

السياسة الخارجية والاقتصاد والمالية والتشريع الاجتماعي، حيث كان ابن صالح يرى أن ذلك متمم ضروري للسيادة في حين اعتبره بورقيبة إخلالا بالتزاماته للحكومة الفرنسية في إطار الاستقلال الداخلي.

حكمت ظرفية خاصة وصول أحمد بن صالح إلى الأمانة العامة للإتحاد. فبالإضافة إلى مسرولياته النقابية السابقة في صلب الإتحاد الجهوي للشغل بسوسة حيث كان يزاول مهنة التدريس، وكذلك في صلب جامعة الموظفين التي كانت توفر للإتحاد نخبة المناضلين النشطين والفاعلين، كان اغتيال الزعيم فرحات حشاد قد أحدث حالة من الفراغ تعاظم الإحساس به بوجود أهم أعضاده بالإقامة الجبرية وكذلك بسب وضعية الاضطراب التي ميزت أداء المنظمة بوجود تنافس بين محمود المسعدي والنوري البودالي على زعامتها. كان الإتحاد بحاجة إلى أمين عام يتميز بالحيوية والقدرة على التنظيم وبتجربة في العمل النقابي وبشبكة علاقات خارجية واسعة، وهو ما كان يتوفر في أحمد بن صالح رغم حداثة سنه عندما تسلم منصب الأمانة العامة للمنظمة (28 سنة) وشرع قبل ذلك في إعادة تنظيمها والإعداد لمؤتمرها (جويلية 1954).

بالرغم من اعتبار البعض لأحمد بن صالح دخيلا على المنظمة النقابية نظرا لوجود عناصر برزت قبله في ساحة النضال النقابي الوطني وعرفت بعلاقاتها الحميمة مع حشاد، مثل الحبيب عاشور[1] وأحمد التليلي، فإن صعود أحمد بن صالح إلى الأمانة العامة كان حتميا في تلك الظرفية خاصة بعد نجاحه الكبير في الإعداد للمؤتمر وغياب القيادات التاريخية للاتحاد. فالحبيب عاشور كان في تلك الفترة لا يزال يتم العقوبة التي سلطت عليه إثر صدامات 5 أوت 1947 بصفاقس، حيث كان يخضع للإقامة الجبرية بالمحرس. وقد يكون عاشور تلقى زيارة بعض النقابيين قبيل انعقاد مؤتمر 1954 من بينهم أحمد بن صالح نفسه وكذلك محمود الخياري ومحمود

للنقابات الحرة. بعد اغتيال حشاد والفترة الإنتقالية التي أمن خلالها محمد المسعدي قيادة الإتحاد، وقع الإتفاق على ترشيح ابن صالح للأمانة العامة وكان قد قدم من بروكسال حيث أرسله حشاد لتمثيل الإتحاد لدى السيزل، وقد دعم الدستوريون ترشحه للأمانة العامة من خلال الكلمة التي ألقاها المنجي سليم باسم الحزب الدستوري الجديد في مؤتمر 1954.

[1]- أنظر في ذلك عبد السلام بن حميدة، مرجع سابق، ج2، ص 23.

المسعدي لمعرفة ما إذا كان سيترشح للأمانة العامة أم لا: "أجبتهم يومها أن ظروف النفي لا تسمح لي بالترشح، فصرحوا لي عند ذلك بأنهم سيرشحون السيد أحمد بن صالح. وعندما لاحظت إجماعهم وحماسهم أبديت تأييدي لترشحه خاصة وأن أحمد التليلي كان مثلي في وضع استثنائي إذ كان منفيا بمنوبة"[1].

بدأت الخلافات السياسية بين القيادتين تظهر منذ سنة 1956 تاريخ بداية مسك الحزب الدستوري بزمام السلطة غداة معاهدة 20 مارس 1956. ورغم دخول الإتحاد العام التونسي للشغل والحزب الدستوري الجديد في تحالف معلن بمناسبة انتخابات المجلس القومي التأسيسي في إطار "الجبهة الوطنية" كان من نتائجه الفوز بكل مقاعد المجلس، فإن بوادر الخلاف كانت كامنة بعد بين القيادتين.

فمن جهة القيادة السياسية يتمتع بورقيبة بتكوين ليبرالي غربي مشدوه بالتجربة الرأسمالية ويقدم النضال السياسي على النضال الاجتماعي، في حين يمتلك أحمد بن صالح تكوينا عماليا دعمته التجمعات العمالية والتنظيم العمالي والتجربة في الهياكل النقابية الدولية، حيث درس المسائل الاقتصادية والاجتماعية وفاز بثقة حشاد والسيزل على السواء، كما اتصل بالمدرسة الشيوعية عند زيارته ليوغسلافيا[2]. بهذه الطريقة قدمت الصحافة الفرنسية، قبيل مؤتمر 1956، الرجلين، مع كل ما يحتمله هذا الوصف من مبالغة تتجسد في المقابلة بين شخصيتين غير متكافئتين بالنظر إلى تجربتيهما السياسية وعمق تأثيرهما في الساحة الوطنية، فأحمد بن صالح كان في بداية طريقه السياسي والنقابي، في حين أن الزعيم بورقيبة كان قد أصبح بعد زعيم الأمة الأول. نفهم من ذلك أهمية الرهان الذي كان يضعه المراقبون آنذاك على مؤتمر الإتحاد في 1956 بوصفه مجالا ستتباين فيه وجهات نظر أعلنت عن نفسها مسبقا، في مرحلة حساسة من سير البلاد نحو استقلالها التام، مع ما يفترضه ذلك من تنافس رؤى مختلفة على تقديم تصوراتها حول مستقبل تونس الجديدة.

---

[1]- حديث للحبيب عاشور لمجلة **المغرب العربي** التونسية بتاريخ 8 أفريل 1988.
[2]- صحيفة **لوموند** الفرنسية بتاريخ 6أفريل 1956.

إن اختلاف التكوين بين بورقيبة وابن صالح جعل من المشروع طرح بعض الصحافة لمسألة ظهور التكتلات في المجلس التأسيسي حيث اعتبرت جريدة **لوموند** أن المسألة قضية وقت لا غير[1]، بالرغم من أنه اعتبر سابقا لأوانه في 1956 عند انتهاء انتخابات المجلس القومي التأسيسي حيث لم تظهر تباينات جدية بين رؤى النقابيين والدستوريين، يدل على ذلك تحالفهم في إطار الجبهة الوطنية. غير أن الفارق الواضح "بين من تعود كسب الجماهير بالحركة والكلمة، وبين شخصية النقابي المنهجي الذي كان يعرف باستمرار قيمة دوره النقابي، لم يكن لينفي اختلافا في المستقبل: لقد كانت جذور الصراع هنا"[2].

إن تركيز الصحافة الفرنسية بالخصوص على توقع اندلاع صراع بين رؤيتين لمستقبل تونس إنما كان نابعا من نظرة تعتبر أن حصول البلاد على استقلالها سينهي تحالف الطرفين الأقوى على الساحة ضد العدو المشترك، وسيسمح ببروز تنافس وربما صراع سيكون مؤتمر الإتحاد ساحته الأولى، وهو أمر لم يكن بالبعيد كثيرا عما سيحصل.

قد يكون أحد بن صالح، بدخوله في جبهة واحدة مع بورقيبة، قد انخرط فعلا في محاولة لتغيير الحزب من الداخل بالشكل الذي يضمن دورا أكبر للمركزية النقابية الوطنية، مثلما ذهبت إلى ذلك بعض القراءات[3]، بل والدفع به في طريق انتهاج هيارات تقدمية خاصة على مستوى السياسة الإجتماعية والإقتصادية. غير أن ما كانت هذه التحاليل تغفله هو أن أحمد بن صالح قد جاء للعمل النقابي بصفته الوطنية الدستورية، وأن دخوله في تلك الجبهة الانتخابية التي أفرزت المجلس التأسيسي كان أمرا في دائرة المتوقع، بل ربما لم يكن غيره متوقعا في تلك الظرفية. مع ذلك، احتفظ الدستوريون بنوع من الحذر منه، خاصة بعد اعتذاره عن الترشح للمكتب السياسي للحزب في مؤتمر 1955 الذي انعقد في صفاقس، تحت حماية الإتحاد العام التونسي للشغل نفسه، لفض الخلاف مع اليوسفيين، بالرغم من أنه لولا النقابيون لما استطاع الشق البورقيبي حسم الأمور لفائدته بذلك اليسر. ولكن

---

[1]- صحيفة **لوموند** الفرنسية بتاريخ 28 مارس 1956.

[2]- صحيفة **لوموند** الفرنسية بتاريخ 13 أفريل 1956.

[3]- أنظر بوبكر لطيف عزيز، مصدر سابق، ج1، ص 229.

لا يجب في نظرنا إعطاء بن صالح مكانة أكبر من التي كانت له في الواقع داخل الاتحاد والحزب على حد سواء، وذلك بالرغم من وجوده على رأس المركزية النقابية. فليس بن صالح وحده هو الذي ضمن اصطفاف النقابيين إلى جانب بورقيبة حتما في خلافه مع ابن يوسف، بل الإتحاد بمختلف هياكله، وقد كانت هياكل يمسك بها دستوريون أوفياء للزعيم بورقيبة. لذلك فإن مؤتمر الحزب بصفاقس قد نجح بفضل عناصر كان لها حضور أكبر من ابن صالح وإن لعب هذا الأخير دوره أيضا في نفس الاتجاه، ونعني بصفة خاصة الحبيب عاشور وكذلك أحمد التليلي وعبد الله فرحات. من جهة أخرى فإن موقف ابن صالح المصطف إلى جانب بورقيبة كان مسندا نظريا، حيث كان قد عبر عن مواقف اعتبرت على طرفي نقيض مع مواقف التيار المحافظ الذي كانت اليوسفية تستمد منه قوتها، مثل تصريحه بتحبيذه الشكل اللائكي للدولة الجديدة، ذلك التصريح الذي أثار حفيظة شخصية مثل محمد الشاذلي النيفر[1].

اعتبرت قيادة الحزب اعتذار ابن صالح عن الترشح للمكتب السياسي نوعا من التعالي والغرور في حين كان المعني بالأمر ينظر للمسألة على أنها تتعارض مع وجوده على رأس قيادة الإتحاد، وبالرغم من أن البرنامج الاجتماعي للإتحاد الذي شرعت في إعداده كفاءات تونسية بدعوة من قيادة المركزية النقابية مباشرة بعد خطاب منداس فرانس Mendès France(31 جويلية 1954) وأياما قليلة بعد المؤتمر الخامس للإتحاد قد طرح على الدستوريين في مؤتمر صفاقس ووزع على هياكل الحزب الذي لم يعترض على مضمونه، فإن التحفظات عليه سرعان ما ستبدأ في الظهور لاحقا.

فطرح أحمد بن صالح مسألة التأميم والسيادة التامة كان في نظر بورقيبة (وفي ظل أزمة اقتصادية واجتماعية شاملة ميزت الوضع غداة الاستقلال الداخلي وتواصلت سنوات عديدة بعد ذلك) أمرا خطيرا يجب التوقي منه. لم يكن من حق ابن صالح، وفق النظرة البورقيبية، أن يتحدث باسم العمال وأن يقدم اقتراحات يدعي أنها في صالحهم وفي صالح الوطن ودولة المستقبل، فبورقيبة هو الذي كان وحده مخولا لذلك.

---

[1]- أنظر ذلك في **لوموند** بتاريخ 28 مارس 1956.

كما أنه مما قد يكون ساعد على حصول التنافر بين القيادتين هو موقف ابن صالح من النظام المستقبلي في تونس حيث بدا محبذا للملكية الدستورية في حوار أجرته معه جريدة لوموند الفرنسية[1]. لقد كان توقيت هذا التصريح حساسا. فرغم أن الدولة الجديدة لم تحسم أمرها حول النظام الأفضل لها، ورغم أن الدستوريين لم يصرحوا بمواقفهم تجاه هذه القضية، إلا أن موقف ابن صالح اعتبر غير ودي ومحسوب في الآن نفسه.

يشير أحمد بن صالح[2] إلى أن تصريحاته حول الملوكية الدستورية تمت بطل من بورقيبة نفسه. كان أحمد بن صالح منسق عمل لجان المجلس التأسيسي والنائب الأول لرئيسه بالتوازي مع وجوده في الأمانة العامة للإتحاد، وكان يفترض أن يكون لتصريحاته الوقع الكبير على الأطراف المتخوفة، داخل البلاد وخارجها، من إلغاء النظام الملكي والمتحفزة، بمساندة فرنسية، للارتداد عن التجربة التأسيسية في فترة شديدة الحساسية تميزت بسيطرة الفرنسيين على مقاليد الأجهزة الأمنية وبوجود الطاهر بن عمار على رأس الحكومة. من جهة أخرى عارض أحمد بن صالح تولي بورقيبة رئاسة الحكومة معتبرا أن دوره يكون أكثر فعالية على رأس المجلس التأسيسي ومراقبة عمل الحكومة انطلاقا من موقعه ذاك، وهو ما أثار امتعاض بعض القيادات الدستورية واعتبروه دليلا على عدم ودية صاحب الموقف تجاه الحزب وزعيمه. من الضروري الإشارة هنا إلى أن تصريحات أحمد بن صالح في الصحافة آنذاك ربما وقع استعمالها لغير الغاية الأصلية منها (أي طمأنة الأطراف المحافظة المرتبطة بالقصر وبالفرنسيين) والبناء عليها للإلصاق تهمة المعارضة لبورقيبة بالزعيم النقابي في إطار تصفية حسابات شخصية ضده من طرف عناصر في قيادة الحزب، في حين أن المواقف الجمهورية للنائب الأول لرئيس المجلس التأسيسي كانت شديدة الوضوح منذ ما قبل هذه الفترة.

عندما شرع بورقيبة في تعيين أعضاء حكومته استجابة لطلب الأمين باي، وبضغط من المجلس القومي التأسيسي كان ذلك دليلا على صدق

---

[1]- نفس المصدر.

[2]- أنظر شهادته في الملحق.

توقعات أحمد بن صالح بتخلي بورقيبة عن دور المرجع الوطني ليصبح، في ظرفية التنافس بين الرؤى حول مستقبل البلاد في عهدها الجديد، طرفا وحكما في الآن نفسه. في مرحلة موالية، سيسعى بورقيبة إلى تشكيل حكومته بطريقة ائتلافية عن طريق تشريك "المنظمات القومية" وأساسا الإتحاد العام التونسي للشغل، لاعتبارات تكتيكية ليس أقلها قيمة اتساع الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وعدم توضح طبيعة البدائل عن الوضع الذي تركه الاستعمار، وكذلك الطابع "المزعج" للطروحات النقابية. لقد رفض ابن صالح ما عرضه عليه بورقيبة من تول لوزارة التعليم[1] بالرغم من رغبة بورقيبة في مشاركته في الحكومة الجديدة شخصيا إلى جانب نقابيين آخرين[2]. لقد كانت المركزية النقابية خاسرة بمشاركة عناصر منها في الحكومة الجديدة، لأنها كانت مشاركة أفراد لم يحملوا البدائل الاقتصادية والاجتماعية للاتحاد إلى الحكومة الجديدة[3]، كما أنها مشاركة استنزفت الإتحاد من عناصر قيادية هامة. بهذه الطريقة وقع عزل ابن صالح ضمنيا، ومثل ذلك دون شك خطوة لإضعافه داخل المركزية النقابية وفي الساحة السياسية مما سييسر إزاحته اللاحقة من قيادة الإتحاد، وبالفعل فقد رأى ابن صالح، وإن في شهادة متأخرة عن هذه الأحداث، أنه "حاول الصمود أمام الدستوريين باتحاد أفرغ من رموزه الفاعلة لفائدة جيل من الانتهازيين المفتقدين لأي مضمون إيديولوجي"[4].

كما أنه مما دعم أزمة المركزية النقابية وأضعف موقفها، وموقف ابن صالح بصورة خاصة، وجود عناصر وفية لتوجهات الحزب ومعارضة لطروحات ابن صالح من بين النقابيين المؤسسين، سعت لإضعاف موقف الأمين العام منذ توليه منصب قيادة الإتحاد في 1954 وظلت تنتظر الفرصة المؤاتية لاستعادة زمام الأمور. وقد تزامن ذلك مع تنظيم الحزب

---

[1]- **لوموند** بتاريخ 14 أفريل 1956.

[2]- **لوموند** بتاريخ 17 أفريل 1956.

[3]- نذكر على سبيل المثال أن الإتحاد حرم من تولي عناصر نقابية لوزارة الشؤون الإجتماعية رغم إلحاحه على ذلك، حيث تولاها شقرون، وهو ما أثار استغراب المركزية النقابية. أنظر في ذلك لوموند بتاريخ 17 أفريل 1956.

[4]- ذكره بوبكر لطيف عزيز، مصدر سابق، ج1، ص 233.

الدستوري الجديد حملات صحفية مركزة ضد قيادة الإتحاد العام التونسي للشغل تحضيرا لمؤتمر 1956، وقد تمحورت تلك الحملات حول عدم أهلية الإتحاد للاهتمام بالمسائل السياسية والتشكيك في اعتبار الإتحاد قوة سياسية أصلا[1]، وهو أمر يهدف إلى منازعته صفة الشريك التاريخي في الاستقلال التي كانت تتيح له نظريا ابداء رأيه في التوجهات العامة للحكومة. وقد توضح المغزى من تلك الحملات في خطاب بورقيبة نفسه في افتتاح مؤتمر الإتحاد في سبتمبر 1956 عندما أدان "لا مسؤولية بعض النقابيين الذين أصبحوا يبتعدون عن مصلحة الوطن"[2].

جاء تقديم الإتحاد لتقريره الاقتصادي والاجتماعي في مؤتمر 1956 ليعجل في مسار إزاحة أمينه العام من القيادة، وهو مسعى وإن لم يحقق النجاح المرتقب له داخل المؤتمر بالرغم من الحملة الشديدة التي تعرض لها المؤتمرون للتخلي عن ابن صالح، فإنه سينجح لاحقا عن طريق تأسيس العناصر النقابية الموالية للأمين العام الشرعي للمركزية النقابية، يتقدمهم الحبيب عاشور، اتحادا عماليا جديدا أطلقوا عليه تسمية الإتحاد التونسي للشغل الذي أعلن عن تكوينه في 18 أكتوبر 1956، أي ثلاثة أسابيع بعد إعادة انتخاب ابن صالح على رأس الإتحاد العام التونسي للشغل. بل إننا سنرى أن الإتحاد الجديد نفسه كان مرحلة في طريق التخلص من ابن صالح الذي سيقال من مهامه غيابيا عندما كان في مهمة نقابية بالمغرب الأقصى، وعن طريق هيئة إدارية جمعها أحمد التليلي في 19 ديسمبر 1956. ورغم أن الحبيب عاشور قد رد على دعوات التوحيد بين النقابتين بقائمة مطولة من الشروط[3]، إلا أنه سيتناساها عندما تمت إزاحة ابن صالح في ديسمبر 1956 ليفسح المجال لعودته مع من انضم إليه إلى الإتحاد العام التونسي للشغل عبر اتفاق مع أحمد التليلي. ورغم رفض عاشور تهمة تأسيس الإتحاد التونسي للشغل بإيعاز من بورقيبة لإضعاف موقف أحمد بن

---

[1]- حيث جاء في مقال صادر بجريدة الحزب الدستوري الجديد **لاكسيون تونيزيان** بتاريخ 24 سبتمبر 1956 "أنه في كل الحالات لا يزال الإتحاد العام التونسي للشغل لم يصل بعد إلى أن يمثل قوة سياسية يمكن أن تلعب دور البديل في تونس".

[2]- أنظر بوبكر لطيف عزيز، مصدر سابق، ج1، ص 240.

[3]- أنظر هذه الشروط في **لاكسيون تونيزيان** بتاريخ 31 ديسمبر 1956، حواتر مع الحبيب عاشور.

صالح[1]، فإن الأمر كان متضمنا في استراتيجيا كاملة حاولنا الوقوف على أهم مراحلها كان الهدف من ورائها إعادة "در" المركزية النقابية الوطنية إلى "معدنه"[2]. أصبح بإمكان بورقيبة بعد ذلك أن يفتخر "بإزاحة العناصر المقلقة لوحدة البلاد"[3]، وأن يواصل انتهاج خيارات حكومته الليبرالية، مستفيدا من نقابة تديرها عناصر طيعة. وبالرغم من بروز بعض الاحتجاجات على قرارات الهيئة الإدارية التي عزلت ابن صالح من مهامه غيابيا، عن طريق اجتماع عقده نواب عن الجامعات والاتحادات الجهوية طالبوا فيه بالتراجع عن ذلك القرار وبعقد مؤتمر وطني[4]، فقد أمكن المضي قدما في قرار تغيير القيادة النقابية الشرعية دون عراقيل حقيقية.

غير أن الحبيب عاشور نفسه، برغم ما عرف عنه من وفاء لبورقيبة، لم يعرف استقرارا في قيادة الإتحاد العام التونسي للشغل. ظل عاشور بالفعل، حتى عندما لم يكن في منصب الأمانة العامة، جاهزا للعودة إليها من الباب الذي يفتحه الحزب-الدولة. ففي 1960 تزعم عاشور عملية انقلابية على أحمد التليلي بمباركة من الحزب وذلك عندما أصبح أحمد التليلي مغضوبا عليه بسبب موقفه في مؤتمر الحزب لتلك السنة حيث تحمس لإنشاء تعاضديات عمالية ودعا الحكومة إلى إتباع نهج ليبرالي عن طريق تشجيع المؤسسات الصغرى والمتوسطة الخاصة وانشاء بنك خاص لتمويل المشاريع الشعبية، وقد تم ذلك في ظرفية كانت الحكومة تتهيأ فيها لإطلاق أول مخطط تنمية، وبعد أن نفضت يديها من المبادرة الخاصة وشككت حتى في مسألة الملكية الخاصة، وهو ما أثار حفيظة الحكومة والحزب على حد سواء.[5]

ولكن ستقع إزاحة عاشور نفسه من قيادة الإتحاد في 1965 عندما أراد مقاومة نفوذ الحكومة والحزب في الوسط العمالي عن طريق الشعب المهنية التي ظهرت في عهد الباهي الأدغم والتي اتهم ابن صالح بأنه شجع على

---

[1]- حوار الحبيب عاشور مع مجلة **المغرب العربي**، مصدر سابق.

[2]- أنظر أيضا بوبكر لطيف عزيز، مصدر سابق، ج1، ص 248.

[3]- من خطاب لبورقيبة في تدشين حي عمالي بتونس، ورد في **لوموند** بتاريخ 28 ديسمبر 1956.

[4]- أنظر **لوموند** بتاريخ 30 ديسمبر 1956.

[5]- أنظر أحمد التليلي،**رسالة إلى بورقيبة** *Lettre à Bourguiba* مرجع سابق، ص 8-9.

تعميمها لإضعاف موقف غريمه الحبيب عاشور في الساحة النقابية. وقد تمت تلك الإزاحة بافتعال قضية حق عام ضد الحبيب عاشور عن طريق استغلال حادثة غرق باخرة غير مؤمنة على ملك شركة للاتحاد مما تسبب في مقتل عدد من السياح، حيث حكم عليه بالسجن بضع سنوات، وأصبح بالإمكان عقد مؤتمر خارق للعادة للاتحاد في 29 جويلية 1965 عين فيه بشير باللاغة أمينا عاما جديدا للمركزية النقابية الوطنية. وقد اعتبرت العملية برمتها انتقاما لأحمد بن صالح من الحبيب عاشور[1]، وهو أمر يجب تنسيبه بصفة كبيرة في نظرنا.[2]

كما أن عودة عاشور الثانية للأمانة العامة في 1970، والتي تزامنت مع سقوط التجربة التعاضدية ومحاكمة أحمد بن صالح ربما كانت تؤكد سياسية القرار ككل مرة، واعتبار هياكل الإتحاد وخاصة هيئته الإدارية ومكتبه التنفيذي مجرد غرفة تسجيل لقرارات تتخذ خارجه. ذلك أن هذه العودة هيأ لها اتفاق بين الباهي الأدغم والحبيب عاشور قام بتزكيته المكتب التنفيذي[3] دون أن تكون له صلاحية ذلك بحسب قوانين الإتحاد نفسه. وفي مرحلة لاحقة ستقوم الهيئة الإدارية، وجل عناصرها مسقطة في مؤتمر 1965، بتزكية القرار[4]. وحال عودته إلى قيادة المركزية النقابية شرع الحبيب عاشور في تجديد الإطارات النقابية لتطهير الإتحاد من كل المناوئين له شخصيا وخاصة من أنصار أحمد بن صالح[5] الذين اعتبروا عودته غير شرعية بالرغم من حملة دعائية قوية أسندتها الدوائر الرسمية[6].
الرسمية[6].

غير أن نهاية التعاضد لم تفتح الباب أمام النعيم الموعود الذي حمل أحمد بن صالح وزر حرمان التونسيين منه في الخطاب الرسمي وحتى النقابي، ذلك أن انتهاج حكومة نويرة منذ بداية السبعينات سياسة اقتصادية

---

[1]- أنظر في ذلك *Jeune-Afrique* بتاريخ 3 جوان 1977.
[2]- أنظر شهادتي أحمد بن صالح ومحمد الصياح في الملحق.
[3]- صحيفة **العمل** بتاريخ 20 جانفي 1970، ذكره بوبكر لطيف عزيز، مصدر سابق، ج2، ص 11.
[4]- بوبكر لطيف عزيز، مصدر سابق، ج2، ص 12.
[5]- وهو مثال بوبكر لطيف عزيز مسؤول نقابة التعليم الإبتدائي، تابع ذلك في الجزء الثاني من كتابه، مصدر مصدر مذكور.
[6]- أنظر صحيفة **الشعب** بتاريخ 30 مارس 1970، ذكره بوبكر لطيف عزيز، مصدر سابق، ج2، ص 20.

ليبرالية شديدة الانفتاح على رأس المال الأجنبي الخاص سوف يفاقم الأزمة الإجتماعية ويقلص من شعبية اختيارات الحكومة، وهو أمر سيحسن الحبيب عاشور وقيادة الإتحاد الاستفادة منه عن طريق تحويل المنظمة النقابية الوطنية إلى فضاء مضاد للدولة وخياراتها غير الشعبية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

لقد اتسمت السبعينات في نصفها الأول بنمو اقتصادي سريع نتيجة ظروف اقتصادية عالمية ملائمة، غير أن انقلاب هذه الظروف في النصف الثاني من هذه العشرية ودخول النظام الرأسمالي في أزمة هيكلية كان من شأنه أن يؤثر على نمو الاقتصاد التونسي حيث لم يمكن في سنة 1977 وما بعدها (1978-1979) الوصول إلى مقدرات مخطط التنمية الحكومي سواء على مستوى حركة الاستثمار أو الإنتاج، مع ما يتصل به من انخفاض لنسق نمو الإنتاج الداخلي الخام[1].

إن انخراط البلاد في نمط الاقتصاد الرأسمالي المفتوح قد أنتج، بالإضافة إلى عمق الأزمة الاقتصادية في النصف الثاني من السبعينات، وهي أزمة مرتبطة بالتغيرات اقتصادية في المركز، أنتج أزمة اجتماعية شاملة نظرا لسعي السلطة السياسية إلى ضمان نجاح خياراتها الليبرالية عن طريق ربط الشرائح الإجتماعية المختلفة بهذا النهج الليبرالي عن طريق سياسة تعاقدية مع الأطراف الإجتماعية الممثلة لتلك الشرائح، وهي أساسا الإتحاد العام التونسي للشغل ومنظمات الأعراف. وقد تزامن تصاعد الأزمة الإجتماعية والاقتصادية مع حركة احتجاجية داخلية شهدها الحزب الاشتراكي الدستوري أدت إلى انشقاق جماعة أحمد المستيري غداة مؤتمر الحزب المنعقد في المنستير سنة 1971، لتشهد حركة الإضرابات نسقا تصاعديا بلغ أوجه في عام 1977 مثلما يبينه الجدول التالي:

---

[1]- أنظر "Chronique économique de la Tunisie" في حوليات إفريقيا الشمالية، 1979، *Annuaire de l'Afrique du Nord* ص 663.

تطور عدد الإضرابات العمالية بتونس بين 1970 و 1977 [1]

السنة	عدد الإضرابات
1970	25
1971	32
1972	150
1973	215
1974	114
1975	377
1976	372
1977	452

ومما دعم مكانة الإتحاد العم التونسي للشغل زيادة عدد الشغالين في السبعينات بحوالي 400 ألف عامل في القطاع غير الزراعي، وهو ما يعني أيضا ادماج جيل جديد من الشباب، المتعلم في جزء كبير منه، في الدورة الاقتصادية. وبعد أن "كان الإتحاد العام التونسي للشغل منظمة ثانوية قياسا بالحزب الدستوري، أصبح طرفا اجتماعيا يشارك ويستشار في سياسة العقد الاجتماعي من طرف الحكومة"[2].

وإلى جانب هذا الحجم الممتصاعد للمنخرطين في صفوف الاتحاد حيث قدر هؤلاء بحوالي 500 ألف من جملة 900 ألف أجير في سنة 1977، فقد أصبحت المركزية النقابية الوطنية قادرة على استقطاب الآلاف ممن أضرت بهم خيارات الحكومة والحزب المغرقة في الليبرالية، أي المهمشون. ويشير تصريح للطاهر بالخوجة وزير الداخلية آنذاك إلى

---

[1]- جدول مقتبس من عبد الباقي الهرماسي ، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1987، ص 63.

[2]- نفس المرجع، ص 64.

الذي رأوا فيه فضاء بديلا للنشاط، "وأصبح نهج محمد علي المكان الأمثل للنقاش الحر وقاطرة مستقبل البلاد"[1].

اجتمعت إذا ظروف عديدة لتجعل من سنة 1977 سنة أزمة في العلاقة بين الإتحاد والحزب-الحكومة، وهو ما ظهرت بوادره على المستوى الإعلامي بالخصوص، حيث كان من نتائج تراجع الإتحاد عن سياسة العقد الإجتماعي بضغط من قواعده وهياكله اندلاع معارك صحفية بين الصحافة الرسمية والصحافة النقابية. وللدلالة على شعبية الصحافة النقابية فإن صحيفة "الشعب"، لسان حال الإتحاد العام التونسي للشغل، قد أضحت أكثر الصحف المقروءة من طرف مختلف الفئات باعتبارها منبرا للنقاش السياسي والاقتصادي الحر إلى درجة أنه وقع التفكير، في مؤتمر المركزية النقابية في سنة 1977، في جعلها صحيفة يومية بعد أن كانت أسبوعية. لقد أصبحت "لحربوشة"[2] محمد قلبي[3] شعبية واسعة وأصبحت في نظر التونسيين مجالا للسخرية من الحزب والدولة في مناخ من الأزمة الشاملة.

إن صحيفة الشعب بأهمية توزيعها وسمعتها لدى الفئات الشعبية قد أصبحت في نظر الحكومة والحزب منبرا داعيا إلى التمرد بصفة علنية[4]، غير أن ردود النقابيين على هذه الإتهامات كانت عنيفة وسريعة ومحرجة أيضا لحكومة الهادي نويرة. فقد جاء على لسان أحد النقابيين في مداولات المجلس الوطني للاتحاد العام التونسي للشغل المنعقد في جانفي 1978 في معرض حديثه عن السياسة الإعلامية الرسمية قوله: "لقد ظهرت في الحرب العالمية الثانية نظرية هتلر المعروفة في خصوص الإعلام والتي مفادها أن الكذبة متى تكررت ودقت الأدمغة تصبح حقيقة. وهذه النظرية هي التي تقوم عليها سياستنا الإعلامية... إن هذه الأزمة في الحزب الحاكم

---

[1]- صحيفة **ديموكراسي** *Démocratie* بتاريخ 6 جانفي 1976.

[2]- ركن صغير بالصفحة الأولى من **الشعب** يحتوي على إشارة خاطفة ساخرة كانت تحظى بشعبية واسعة بين مطالعي جريدة الشعب.

[3]- محمد قلبي (1942-2010)، كان صحفيا بجريدة **الصباح** قبل أن يلتحق بجريدة **الشعب**، اعتقل إثر أحداث 26 جانفي 1978.

[4]- أنظر خطاب الهادي نويرة في مجلس الأمة بتاريخ 31 جانفي 1978 في حوليات إفريقيا الشمالية، 1978، ص 811-816.

هي نتيجة طبيعية لنوع من الحكم تميز بغياب الحرية والديمقراطية مما أدى إلى فراغ الحزب الذي أصبح عاجزا عن استقطاب الناس ففر منه الكثيرون والقائمة تعد بالآلاف (...). فهذا الحزب متحجر، جامد، منزو ومنحرف نحو طرق عمل رجعية باتت عاجزة عن مواكبة تيار التقدم. والخلاف بين الحزب والإتحاد هو حول التقدم. فالإتحاد موجود في موقع أمامي نحو التقدم والحزب في موضع تحجر وتقهقر (...). إن انصراف القلة الحاكمة إلى التآمر على منظمات الشعب وعلى مكاسبه جعلها تلتجئ إلى الأساليب الفاشية من تصعيد العنف ومماطلة الرأي العام وتضليل الشعب بواسطة الأباطيل والأضاليل التي أضحى الشعب يقابلها بالاستهزاء والسخرية والتقزز أحيانا لأنه يدرك أن هؤلاء انصرفوا عن القيادة الحقيقية ذات المبادئ السامية وأصبحوا يحاربون مسيرة الأمة، هذه الأمة التي يريدون تقديمها قربانا نتيجة هفواتهم السياسية وخيباتهم الاقتصادية وتناحراتهم الداخلية"[1].

لقد بدأت المركزية النقابية إذا في مهاجمة سياسة الحزب الدستوري إطار سجال مع حملات الصحافة الرسمية والحزبية. وشيئا فشيئا أصبح فارق الشعبية بين الخطابين يزداد لصالح الخطاب النقابي الاحتجاجي في حين اتسم الخطاب الحزبي والرسمي بالإرهاق والتناقض[2].

غير أنه يلاحظ أيضا أن الخطاب النقابي، في مواجهته للخطاب الرسمي، اعتمد على نوع من الإزدواجية التي سمحت لقيادة المركزية النقابية بالتحكم إلى حد ما في حدة النبرة السياسية وفي عدم القطع مع بورقيبة رمز السلطة السياسية ومحاولة تحييده عن الصراع المفتوح مع الحكومة، بل والتركيز على مهاجمة سياسة الوزير الأول الهادي نويرة بصفة خاصة. فالحبيب عاشور كان يؤكد على الدوام أنه ليس في تناقض مع بورقيبة وأن علاقاته به يسودها الاحترام، مع التصريح بعدم ثقته في

---

[1]- ورد في جريدة **الشعب** بتاريخ 13 جانفي 1978.

[2]- أنظر:

Karoui (H.) et Messaoudi (M), « Le discours syndical en Tunisie à la veille du 26 janvier 1978 : l'élan suspendu », in *Annuaire de l'Afrique du Nord*, 1982, (pp. 285-305), p. 291.

الوسطاء الذين ينقلون إليه أقوالا وقرارات قد لا يكون لها أي أساس واقعي. غير أننا نجد أن القواعد النقابية كانت أسرع من القيادة في الاتجاه نحو الحسم في القيادة السياسية والحزبية العليا، وعدم تحييد بورقيبة بالذات. فقد جاء على لسان أحد أعضاء الهيئة الإدارية في اجتماعها المنعقد بتاريخ 15 سبتمبر 1977 قوله: "لقد تأسفنا للسرعة والحدة التي تميز بها رد الوزير الأول على ما نشر بجريدة الشعب لأننا كنا نعتقد أن الرجل تحرري وديمقراطي. لكن يبدو من خلال الحملة التي يتعرض لها الإتحاد حاليا أن الصراع القديم داخل الحزب قد أفضى إلى تغلب النزعة الديكتاتورية فيه"[1].

وقد انتقل الخلاف السياسي أيضا إلى مستوى "مجلس الأمة" حيث تعارضت توجهات النواب النقابيين مع توجهات نواب الحزب رغم دخول الطرفين الانتخابات التشريعية في قائمات موحدة، وهو تقليد حافظ عليه الطرفان دون انقطاع منذ 1956. فقد عارض اثنا عشر نائبا خطاب الوزير الأول واحتجوا على تهجماته على الإتحاد كما أدانوا تدهور المقدرة الشرائية للعمال وذهب أحد النواب إلى إظهار تناقض في الأرقام المقدمة في بيان الحكومة[2]. لقد وقع اتهام الحزب برفع شعارات مستحيلة التحقق، بل وأكثر من ذلك وقعت كتابة شعارات حائطية قرب دار الحزب بتونس العاصمة بدت من صنيع عناصر سياسية معارضة استغلت توتر العلاقة بين الإتحاد والسلطة وهو ما يظهر من خلال مضمون تلك الشعارات: "لا للحملة الكاذبة للدستور"، "الديمقراطية للشعب"، ليسقط الحزب البوليسي"...الخ[3].

إن نتائج هذا الصراع ظهرت على مستوى القيادة السياسية التي كانت تعيش أزمة فعلية. فلم يكن من شأن الصراع وتطوراته أن تبقي على ذلك الانسجام التقليدي بين أعضاء الحكومة الذين وإن كانوا جميعا من الحزب الدستوري، فإنهم انقسموا إلى أجنحة بحسب الموقف من الملف الساخن: الأزمة الإجتماعية والموقف من المركزية النقابية. وبالرغم من محاولة

---

[1]- أنظر صحيفة **الشعب** بتاريخ 17 سبتمبر 1977.

[2]- أنظر مجلة **جون أفريك** بتاريخ 28 سبتمبر 1977 و 4 جانفي 1978.

[3]- مجلة **جون أفريك** بتاريخ 28 أكتوبر 1977.

بورقيبة إنهاء الخلاف بشكل ديبلوماسي معهود[1]، فقد تقررت بعد المواجهة بين الحزب-الحكومة وبين المركزية النقابية فكان من الضروري في نظر الهادي نويرة إجراء عملية تصفية للعناصر المؤيدة للحوار مع الإتحاد العام التونسي للشغل من أجل ضمان الحد الأقصى من التجانس الحكومي والحزبي في المعركة القادمة، وهو ما أتى به التحوير الحكومي بتاريخ 23 ديسمبر 1977. وكان من نتائج ذلك التحوير عزل الطاهر بالخوجة (وزير الداخلية)، والمنصف بلحاج عمر (الوزير المكلف بالاتصالات مع البرلمان والحوار مع النقابات)، ومحمد الناصر (وزير الشؤون الإجتماعية)، والمنجي الكعلي (وزير الصحة)، والحبيب الشطي (وزير الشؤون الخارجية)، وعبد العزيز الأصرم (وزير الإقتصاد)، وأحمد بنور (كاتب الدولة للدفاع الوطني)[2].

ومن جهته اعتبر الإتحاد ذلك مؤشرا على اقتراب موعد الصدام مع الحكومة وخاصة التغيير الحاصل في وزارة الداخلية من عزل للطاهر بالخوجة وعلى مستوى وزارة الشؤون الإجتماعية في شخص محمد الناصر. فقد عرف الطاهر بالخوجة في مدة الأزمة بدعوته للحوار وتفهم مطالب النقابة، حيث كان يرى "أن المهم هو فهم أعماق الأشياء بإعطاء الجماهير الشابة طريقة للتعبير، حيث يمكن امتصاص الإحساس بالقهر أمام اللامساواة الاجتماعية" وليس استعمال العنف[3].

أما السيد محمد الناصر فقد كان خروجه من الحكومة في شكل استقالة احتجاجية قبلت دون تحفظ. وهكذا فبإزاحة العناصر المؤيدة للحوار في بيئة من الأزمة الشاملة يمكن القول أن الهادي نويرة قد ربح شوطا جديدا في صراعه ضد عاشور. أما الإتحاد فقد استطاع نقل الأزمة إلى صفوف الحكومة نفسها مما هيأ لبروز أجنحة داخلها استطاع بعضها الاستناد إلى الأزمة في العلاقة بين الحكومة والمركزية النقابية لتسجيل نقاط في صراعات ذات طبيعة أخرى. حيث يمكن القول أن تموقع الطاهر بالخوجة

---

[1]- اجتماع بورقيبة بعاشور ونويرة والطاهر بالخوجة، حيث يقول الحبيب عاشور "استدعاني الرئيس وتباحثنا في الوضع، وخاطبنا الرئيس مناشدا إيانا بدماء الشهداء والمبادئ الوطنية، أن نعمل كل ما في وسعنا كي نجنب البلاد الانهيار والحرب الأهلية"، ورد في صحيفة **الشعب** بتاريخ 23 سبتمبر 1977.

[2]- أنظر **جون أفريك** بتاريخ 25 جانفي 1978.

[3]- أنظر **جون أفريك** بتاريخ 11 جانفي 1978.

ضد الهادي نويرة كان جزءا من الصراع الخفي على السلطة والوراثة، وهو صراع كانت زوجة الرئيس بورقيبة تحرك الكثير من خيوطه. فلم يكن الهدف مساندة الحوار مع الإتحاد بقدر ما كان إضعاف موقف الوزير الأول وتحميله مسؤولية الأزمة تمهيدا لإلحاق هزيمة سياسية به تبعده عن دائرة السلطة وبالتالي عن احتمال وراثته لبورقيبة.

وقد دعم هذا المسار نحو التصادم تدخل عنصرين جديدين، أولهما خارجي والثاني داخلي. فعلى المستوى الخارجي نجح الإتحاد بقيادة عاشور في تحقيق نجاحات هامة أثناء مفاوضاته مع القيادة الليبية في خصوص شمول التشريع الاجتماعي الليبي للعمال التونسيين المهاجرين في ليبيا، واعتبار الحكومة ذلك تجاوزا للصلاحيات وتعاملا مع عناصر سابقة في الحكومة أصبح مغضوبا عليها، مثل محمد المصمودي الذي لعب دورا كبيرا في إمضاء اتفاقية الوحدة بين البلدين قبل بضعة سنوات، تلك الوحدة التي فشلت ووتر فشلها العلاقات التونسية الليبية زمنا طويلا. هنا أيضا اعتبر موقف الإتحاد إضعافا لسياسة الوزير الأول الهادي نويرة الذي كان عنصرا رئيسيا في إفشال تلك الاتفاقية والذي كانت علاقاته بالقيادة الليبية شديدة السوء.

أما الحدث الثاني فتمثل في إضراب عمال شركة السوجيتكس في قصر هلال (أكتوبر 1977) الذي أوجب تدخل الجيش وفرض حظر التجول في القلعة التقليدية للحزب الدستوري. وفي بادئ الأمر اعتبر الإتحاد الإضراب غير شرعي، لكنه سرعان ما تبناه في اجتماع المكتب التنفيذي الموسع باعتبار مطالب العمال شرعية.

لقد اعتبر الحزب الحدثين تحديا مباشرا لسلطة الحكومة وتشكيكا في شرعيته، وهو ما قام بتقريب الصدام. إن اللافت للانتباه هو تلك الحالة من التوتر الاجتماعي الحاد الذي كانت تثيره أقل الأحداث شأنا وكيف يتم تضخيمها إلى الحد الذي تصبح بيسر قادحا لانفجار تهيأت كل ظروفه. فقد اعتبرت القواعد النقابية تهديد أحد العناصر المحسوبة على بورقيبة، وهو عبد الله الورداني، بقتل الحبيب عاشور، تحديا خطيرا لمشاعر العمال والشعب، فعمدت الصحافة النقابية إلى استغلال هذا الحدث لمزيد إحراج الحزب والحكومة ولتكتيل النقابيين حول قيادتهم: "كان من المنتظر بعد

وقفة الرشد التي دعا إليها رئيس الدولة يوم 17 سبتمبر 1977 أن يستمر العمل كما تم الاتفاق عليه(...) ولكنه عوضا عن ذلك يقع استعمال العنف مع العمال بقصر هلال وتعود الصحافة الرسمية والحزبية إلى التهريج والتهجم المبتذل على الإتحاد (...). وفي هذه الظروف بالذات تقع الفعلة الشنيعة التي أثارت سخط كافة الشغالين وأتت على ما تبقى لديهم من صبر ونعني بذلك الإعلان الصريح عن نية اغتيال أمينهم العام إعلانا متلبسا بدلائل الإعداد والإضمار، مما يشكل اعتداء فظيعا على مشاعر العمال ومستقبلهم"[1]. وبالفعل فقد عمت البلاد حركة واسعة من الإضرابات الاحتجاجية[2] كانت دليلا على تمتع القيادة النقابية بتعاطف واسع في أوساط قواعدها، مما سيشكل عاملا آخر مهيئا للصدام.

وبالفعل، فقد كانت ضخامة أعداد المتظاهرين يوم 26 جانفي 1978، وقوة الحركة الإضرابية واتساع الأحداث وشمولها كافة أنحاء البلاد، دليلا واضحا على حالة التحفز التي كانت عليها الجماهير العمالية وكذلك على حدة الأزمة التي تردت فيها العلاقات الإجتماعية طيلة أشهر عديدة. كانت أحداث "الخميس الأسود" تنفيسا عن احتقان شديد وقع التعبير عنه باستعمال درجة كبيرة من العنف من جانب المحتجين والدولة على حد سواء، مما يفسر سقوط أعداد كبيرة من الضحايا قتلى[3] وجرحى وكثرة الاعتقالات في صفوف النقابيين والعمال.

وبالرغم من الاتساع الشديد للحركة الاحتجاجية النقابية وشمولها فئات شعبية واسعة إلى الحد الذي بدت معه نوعا من الانتفاضة الشعبية، فقد ظل الخطاب الحزبي والرسمي مصرا على اعتبار القضية لا تتجاوز مطامع سياسية لقادة المركزية النقابية:«لقد سقط القناع وظهرت مخططات مثيري

---

[1]- صحيفة **الشعب** بتاريخ 12 نوفمبر 1977، الافتتاحية.

[2]- مثل إضراب 9 نوفمبر 1977 بسوسة والذي نجح بنسبة 100 بالمائة، وإضراب صفاقس وإضرابات أخرى في أنحاء متفرقة، كما اندلعت حرائق استهدفت أساسا أملاك عبد الله الورداني. أنظر حول الحركة الإضرابية الاحتجاجية صحيفة **الشعب** بتاريخ 12 نوفمبر 1977.

[3] حسب الرواية الرسمية لم يسقط في هذه الاضطرابات سوى 53 قتيلا، في حين تحدثت مصادر غير رسمية عن عدة مئات من القتلى برصاص الجيش وقوات الأمن.

الشغب بوضوح لتبين خطة مضمرة أملتها مطامع أعداء الأمة »[1]. فالقيادة الحزبية والرسمية، وكان الهادي نويرة يمثلهما باعتباره الوزير الأول والأمين العام للحزب، اعتبرت القضية متعلقة فعلا بفقدان القيم الأخلاقية والوعي السياسي لدى المسؤولين النقابيين الذين نسوا مهامهم وانساقوا في تطبيق خططهم للاستيلاء على السلطة باستعمال الضغط ونشر الفوضى[2]. أما القيادة النقابية فقد ظلت باستمرار تتهم طرفا في السلطة بتحمل مسؤولية الأحداث[3] وتؤكد أن صراعها كان ضد عناصر في القيادة السياسية للدولة وفي الحزب، وليس ضد كل الدولة وكل الحزب، وهو ما يعني عدم الرغبة في استعداء بورقيبة كرمز وكذلك عناصر أخرى داخل الحزب والحكومة. أما القيادة السياسية للدولة، فبالرغم من محاولتها تجاوز الأزمة بتبني دور الحكم في الخلاف، إلا أنها سرعان ما اعتبرت نفسها معنية بكل أجنحتها في الصراع، وهو ما كان قد أدى إلى تلك العملية التطهيرية في صفوف التشكيلة الحكومية التي قربت من موعد الصدام.

غير أن القمع الذي أصاب المركزية النقابية كان شديدا، فشملت الاعتقالات مئات المسؤولين النقابيين، بما في ذلك نوابا في البرلمان، وجهت لهم أخطر التهم ومورست عليهم أقسى صنوف التعذيب[4]. ورغم الاحتجاجات التي أحدثتها حركة القمع والاعتقالات خاصة خارج البلاد[5]

---

[1] من خطاب الهادي نويرة في مجلس الأمة بتاريخ 31 جانفي 1978، أنظر *Annuaire de l'Afrique du Nord*, 1978, « documents ».

[2]- نفس المصدر.

[3] حيث أكد الحبيب عاشور أن "المجرمين الحقيقيين" هم من جانب الحزب حبيب فتح الله، ومحمد جراد وابن عائشة ومحمد الصياح، ومن جانب الحكومة الضاوي حنابلية. أنظر رسالته إلى بورقيبة بتاريخ 17 ماي 1978، صحيفة *Démocratie* بتاريخ 7 أكتوبر 1978,

[4]- تقرير منظمة العفو الدولية حول أحداث 26 جانفي 1978.

[5] - شهدت ليبيا مظاهرات للتونسيين ضد القمع الذي أصاب الاتحاد وقيادته النقابية، وهو أمر لا يمكن أن يكون قد تم دون مباركة وربما تشجيع من جانب السلطات الليبية. كما تم في بروكسال احتلال مبنى القنصلية التونسية في 1 فيفري، من طرف 80 من الطلبة والعمال المهاجرين. بالموازاة مع ذلك تم تنظيم تجمعات عمالية ضخمة شاركت فيها بعض الأحزاب التونسية المعارضة غير المعترف بها في تونس، مثل التجمع التضامني بباريس يوم 3 فيفري 1978 بتنظيم من حركة الوحدة الشعبية والحزب الشيوعي التونسي. كما احتجت على العنف الذي مارسته السلطة يوم 26 جانفي وبعده من اعتقالات وأنشطة تعذيب في حق المعتقلين عديد المنظمات التونسية والأجنبية، مثل الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان ومحامي النقابيين المعتقلين وممثلي الاتحادات النقابية الجزائرية والفرنسية واتحاد النقابات العربية وكذلك الجامعة العالمية للنقابات الحرة.

فإن السلطة استمرت في استئصال الحركة الاحتجاجية النقابية باستهداف النقابيين الأكثر نشاطا وكذلك بمحاولة الاستحواذ على المركزية النقابية عن طريق تنصيب عناصر موالية لها في الهيئة القيادية للاتحاد العام التونسي للشغل.

ما يجدر أن نلاحظه، على المدى الطويل، هو أن أحداث جانفي 1978 قد مثلت انفجارا لأكثر الأزمات خطورة في العلاقة بين الحزب-الدولة والحركة النقابية في تونس، سواء تعلق الأمر بفترة الحماية أو فترة الاستقلال. فلم يحدث قبل 1978 أن كان للصراع كل هذا الامتداد في أوساط نقابية وغير نقابية، ولم يحدث كذلك أن بلغ القمع تلك الدرجة من الدموية حتى في أحلك فترات الهيمنة الاستعمارية.

كما يبدو من المهم أن نشير هنا أيضا، وعلى نفس المدى الطويل، إلى عدم التكافؤ في موازين القوى بين الطرف النقابي والطرف الحزبي وأحيانا الحزبي-الرسمي. هذا الخلل كان يزيد وضوحا إبان انفجار الصراعات حيث سرعان ما ينجح الحزب في إخضاع المركزية النقابية أو تحييدها أو، في أدنى الحالات (1924) ، في فرض رؤيته للأمور على أساس أنها الرؤية المشتركة بين التونسيين الذين يحتكر التعبير عن إرادتهم السياسية. ويبرز عدم التكافؤ بصفة خاصة في عدم استقرار القيادة النقابية في مسؤولياتها، وهو أمر طبيعي في الحركات العمالية حيث يمارس التداول الديمقراطي على المسؤوليات أكثر مما هو الأمر عليه في الأحزاب وأنظمة الحكم، خاصة في البلدان حديثة العهد بالاستقلال. وفي مقابل عدم الاستقرار ذاك، تمتعت القيادة الحزبية الدستورية باستقرار كبير على مستوى رموزها القيادية التي أضحت، منذ 1956، رموزا للحزب والدولة في الحين ذاته.

كما أن المركزية النقابية كانت منجما استمدت منه الدولة الكثير من المسؤولين عن قطاعات عديدة، وهو أمر اتضح منذ تشكيل أول حكومة وطنية غداة الاستقلال الداخلي حيث استنزفت قيادة الإتحاد في العمل الحكومي. بل إن الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل أحمد بن صالح سيصبح منذ مطلع الستينات الشخصية السياسية الثانية في البلاد بعد الزعيم

بورقيبة، بالرغم من أنه لم يتسلم مهام الوزارة الأولى، وذلك سنوات قليلة فقط بعد "إخراجه" من قيادة الإتحاد العام التونسي للشغل.

من جهة أخرى فإن عديد الرموز التي تسلمت قيادة المركزية النقابية، خاصة منذ 1937، كانت في معظمها مزدوجة الولاء للحزب الدستوري وللمنظمة النقابية في الوقت نفسه، مما يجعل تلك الرموز تعيش حالة شديدة من التعاظل ambivalence بين الانتماءين، ويسمح للدولة وللحزب في نفس الوقت باختراق القيادة النقابية والهيئات الفاعلة داخل المركزية العمالية لفرض رؤى معينة أو إزاحة عناصر غير مرغوب فيها، وهو ما حصل مرات عديدة بعد الاستقلال خصوصا.

إن ما سبقت إثارته من إشكاليات من شأنه أن يطرح قضية نعتقد أنها كانت محددة في مسار العلاقة بين الطرفين الحزبي والنقابي، وهي مسألة الخيارات الاجتماعية والاقتصادية. في فترات معينة من تعايشهما، ظهرت بين المنظمة النقابية والحزب تناقضات دعمها وجود برامج مختلفة ورؤى متباينة للاتجاه الاقتصادي والاجتماعي الذي كان على البلاد أن تسير فيه، وهي اختلافات تزامنت مع تسلم الوطنيين السلطة وشروعهم في بناء الدولة الجديدة.

الفصل الثالث:

موقع البرامج من الصراعات الحزبية النقابية في دولة الإستقلال

I -الحزب الدستوري والحركة النقابية: تراث الهيمنة

في عام 1938 وبعد تبين استحالة احتواء قيادة جامعة عموم العملة التونسية الثانية بعد موقفها غير المتوقع من إضراب 20 نوفمبر 1937 وبعد أحداث بنزرت في جانفي 1938، اتبع الحزب الدستوري الجديد طريقة الانقلاب على القيادة الشرعية من خلال مهاجمة العناصر النقابية الشرعية أثناء انعقاد مؤتمرها وطردها والحلول مكانها وتنظيم انتخابات أخرى أفرزت تكوين مكتب جديد موال بالكامل للحزب الدستوري الجديد: "لقد احتل المكان بالعنف والتهديد: وبعد اقتراع سريع انتخب المحتلون مكتبا جديدا وأصبح الهادي نويرة الكاتب العام لجامعة عموم العملة التونسية. ومن أجل تجنب إراقة الدماء أعلم أعضاء هذه المنظمة الشرطة التي قدمت بعد ثلاث ساعات... مرة أخرى إذا قدم الحزب الدستوري الجديد الدليل على فكره الديمقراطي باستعمال هذه الوسائل المتطرفة التي تسببت دون جدوى في موت عديد التونسيين. كما أنه عقد قضية ضحايا أحداث بنزرت الذين لم تجف دماؤهم بعد. وزيادة على ذلك فإنه لا يمكن إظهار الجشع في ضم منظمة لا تريد أن تعيش تحت قيادة حزب سياسي بطريقة أكثر عنفا من هذه الطريقة. إن حياة المنظمات ومصالحها ومستقبلها لا تساوي شيئا إلى جانب جشع قادة الحزب الدستوري الجديد وطلباته المادية"[1].

من الواضح أن هذه الطريقة في تصوير ما حدث بمقر الجامعة ليست محايدة بالقدر الذي تريد أن تبدو به. لم يكن للجنة التنفيذية للحزب الدستوري القديم أي دور في أحداث الجامعة، ولم يكن لها أي تأثير على مجرياتها. إن ما سعت إليه صحافة الحزب القديم كان إبراز الامتعاض من التصرفات السياسية للحزب الجديد أكثر منه إبداء التعاطف مع مجموعة القناوي أو احترام مقتضيات التداول الديمقراطي داخل المنظمة. هذا السلوك مفهوم باعتبار استحكام العداء بين شقي الدستور في هذه الفترة،

---

[1]- صحيفة *La Charte Tunisienne* بتاريخ 1 فيفري 1938 .

خاصة بعد أن أدت عودة الثعالبي من المشرق إلى إحياء بعض الآمال في رؤية الدستوريين يتوحدون من جيد وتبخر تلك الآمال بسرعة على إثر العنف الذي مارسه الدستوريون الجدد لإفشال زيارات الثعالبي إلى بعض جهات البلاد لمنعه من الالتقاء بالتونسيين. من المفيد أن نذكر هنا أن بلقاسم القناوي يتحدث في مذكراته عن عودة الثعالبي مبديا بعض التعاطف مع القائد التاريخي للدستوريين. ربما جاز أن نستنتج من ذلك رغبة لدى القناوي في البحث عن دعم سياسي لدى القدامى الذين عادت إليهم الحيوية برجوع الزعيم الثعالبي من منفاه، ولكن الأمر لا يعدو أن يكون احتمالا قادتنا إليه طريقة معينة في الربط بين الأحداث[1].

ما يظهر من خلال موقف الدستوريين القدامى وكذلك موقف جانب من قيادة الجامعة يقوده بلقاسم القناوي هو اتفاقهما على رفض ومعارضة كامل المسار الذي أدى إلى أحداث بنزرت والانقلاب على قيادة الجامعة، وذلك من وجهة نظر تقوم على عنصرين: رفض التطرف السياسي وما أدى إليه من جانب الدستوريين الجدد من سقوط عديد الضحايا، ورفض طريقة تعامل الدستوريين الجدد أيضا مع المنظمات الأخرى من خلال محاولة إخضاعها إليه وتوجيهها لخدمة برامجه السياسية دون أية مراعاة لخصائص تلك المنظمات وقوانينها الداخلية.

على المدى البعيد يوحي موقف اللجنة التنفيذية من أحداث جانفي 1938 بنوع من الاستمرارية التاريخية في نظرة الحزب الدستوري القديم لمسألة المنظمات الوطنية حيث يبدو ذا قدرة لم يكن الجدد يملكونها على التمييز بين مختلف حقول النشاط عموما، وبين النشاط السياسي والنشاط النقابي خصوصا. من هذا المنطلق يظهر وكأن موقف اللجنة التنفيذية من جامعة محمد علي كان "موقفا مبدئيا" يقوم على احترام خصوصيات التنظيم الداخلي لجامعة عموم العملة، وعدم الرغبة في التدخل فيه. لا يمكن للمؤرخ إزاء هذه الطريقة في تصوير الأمور سوى أن يؤكد على درجة المغالطة التي سعى الدستوريون القدامى إلى ارتكابها في خصوص حقيقة

---

[1]- شارك القناوي في استقبال الزعيم عبد العزيز الثعالبي في ساحة قمبطا بارك يوم 8 جويلية 1937 وقد قام بورقيبة بتقديمه إليه "كخليفة لمحمد علي الحامي"، كما يبدو أنه التقى به عند أوج الخلاف مع الدستوريين الجدد في نهاية شهر جانفي 19838. أنظر **مذكرات القناوي**، مصدر سابق، ص 90، النص والهوامش.

موقفهم من إفتكاك الدستوريين الجدد السيطرة على الجامعة الثانية، بعد تلك المغالطة التي رامت نزع أي مسؤولية عن اللجنة التنفيذية في سقوط الجامعة الأولى. في الحالتين كان الموقع السياسي للجنة التنفيذية هو ما حدد موقفها: الموقع بالنسبة للاشتراكيين في 1924، والموقع بالنسبة للدستوريين الجدد في 1938.

أما الدستوريون الجدد فقد اعتبروا ما حصل في مؤتمر الجامعة في جانفي 1938 شأنا نقابيا داخليا لا علاقة لهم به، حيث ورد في تصريح للهادي نويرة نفسه قوله: "الحزب الدستوري الجديد ليس له أي دخل في هذه القضية، فالشخصيات الحاضرة تمثل نواب النقابات الذين قدموا للمشاركة في المؤتمر الذي يهم منظمتهم. لهم الحق في ذلك ولا أفهم لماذا حاول البعض منعهم من ممارسة حقوقهم".[1]

وبرغم ما يتجاهله خطاب الهادي نويرة عمدا، فإن الأمر متناسق تماما مع ذات النظرة الدستورية للعلاقة المفروضة بين تنظيم نقابي وطني وبين الحركة السياسية الوطنية في بلاد تحت الاستعمار.إن ما يرفض الدستوريون هنا قبوله بالفعل هو الذرائع التي استخدمها القناوي لطرد نقابات بنزرت من الجامعة، وهو تورطها في أنشطة سياسية لا علاقة لها بالنشاط النقابي، حيث جاء في تصريح للقناوي "أن نقابات بنزرت تابعة للحزب الدستوري الجديد، وتؤكد ذلك قيادة الهادي نويرة لنوابها، وهو من الحزب. فالنوايا إذا واضحة: إخضاع جامعة عموم العملة التونسيين للحزب الدستوري الجديد، ولن نوافق على ذلك أنا ورفاقي"[2].

غير أن طابع الارتجال في هذه العملية أوقع الدستوريين في عدة تناقضات تنظيمية، حيث قام أحد العاطلين بتمثيل نقابة الحدادة بالإضافة إلى أن الكاتب العام الجديد، الهادي نويرة، لم تكن له أية صفة تمثيلية نقابية تؤهله لأن يكون من بين المؤتمرين أصلا.. من خلال اللائحة الختامية للمؤتمر الذي حررته القيادة الجديدة نفهم الغاية من العملية برمتها حيث تم الاقتصار على ذكر أحداث بنزرت والتنديد بالمجزرة التي ارتكبت في حق المتظاهرين وإعلان المساندة لحسن النوري ورفاقه المعتقلين، وكذلك من

---

[1]- ورد التصريح في صحيفة *Le Petit matin* بتاريخ 30 جانفي 1938.

[2]- نفس المصدر.

خلال توجيه منشور لرؤساء الشعب الدستورية لحثهم على "الإعلام بالتشكيلة النقابية الجديدة" وعلى تكوين تنظيمات قوية في الجهات والحرص باستعمال نفوذهم على أن يترأس هذه التنظيمات دستوريون[1].

لقد مكنت هذه العملية الدستوريين من افتكاك قيادة المنظمة النقابية ومحاولة تجييرها إلى جانبهم في نضالهم السياسي. وبالرغم من أن الدستوريين لم يسيطروا في نهاية الأمر إلا على نقابة ضعيفة أصلا بعد انفضاض المنخرطين عنها وبعد ضرب الإقامة العامة لها في العديد من فروعها، فإن الاستيلاء على الجامعة بهذه الطريقة وفي هذه الظرفية بالذات يعبر عن تصور كامل للعلاقة بين التنظيمات الإجتماعية وبين النضال الوطني حاولنا أن نتبين ملامحه فيما سبق. ما يثير الانتباه هو أن الدستوريين الجدد كانوا يذكرون باستمرار بتجربة 1924 وبموقف الدستوريين القدامى والاشتراكيين من جامعة محمد علي الحامي، وهو ما استعادته جريدة لاكسيون تونيزيان غداة مؤتمر جانفي 1938 والجدل الذي أثير في الصحافة حول عملية الاستيلاء على الجامعة: "هل يريدون تكرار المؤامرة ضد الحركة النقابية التونسية؟ تلك المؤامرة التي حاكها بعض الاشتراكيين مع الدستوريين القدامى ضد المأسوف عليه محمد علي؟ لكن الزمن تغير... ولا يمكن إيقاع العمال التونسيين بسهولة في الخطأ. لقد أصبحوا واعين بقوتهم. وإذا كان بعض العمال لا يزالون متمسكين بنوع من الحركة النقابية التابعة لأحزاب سياسية خارجية فإنهم سيتفطنون بالتدريج إلى أنهم يخدمون بدون وعي المخططات السوداء لهذه الحركة التي ترفع ذلك الشعار العنصري"أجر غير متساو لعمل متساو"، وسيلتحقون بجامعة عموم العملة التونسيين، المنظمة الكبيرة الوحيدة التي تعمل من أجل رقيهم الاجتماعي والدفاع عن مصالحهم"[2].

كان ذلك الخطاب ردا على العمال الذين بقوا في ال س. ج. ت. الفرنسية، كما كان ردا على المآخذ عليهم من طرف الاشتراكيين والدستوريين القدامى بعد أحداث مؤتمر 1938 وتأكيدا على الغاية التي سعوا من أجلها للسيطرة على المنظمة النقابية الوطنية وهي بناء منظمة

---

[1]- أنظر: كلود ليوزو، مرجع سابق، ص 103.

[2]- لاكسيون تونيزيان بتاريخ 19 فيفري 1938.

لكل العمال التونسيين تكون طرفا أساسيا في حركة التحرر العام للتونسيين من النظام الاستعماري بشقيه الاجتماعي والسياسي.

إن هذه النظرة لدور النقابات في المجتمع تواصلت لدى الدستوريين بعد حصول البلاد على استقلالها ووصولهم إلى السلطة. فبصفة مبكرة، ولإجهاض أية ميول استقلالية للمركزية النقابية الوطنية، عمل الدستوريون على الإستيلاء على قيادة الإتحاد العام التونسي للشغل في سنة 1956 ومن داخل المؤتمر عبر السعي إلى التأثير على المؤتمرين، ولاحقا باستعمال الشق المنهزم لإحداث انقلاب في المكتب التنفيذي كان من أهم مظاهره إقصاء أحمد بن صالح عن مركز الأمانة العامة، وفي غيابه.

ففي سبتمبر 1956 وأثناء انعقاد المؤتمر الشرعي للإتحاد العام التونسي للشغل، عمل الحزب على الدعاية ضد القيادة النقابية ممثلة في شخص أحمد بن صالح، وهو ما يتضح في الخطاب الذي ألقاه بورقيبة في افتتاح المؤتمر حيث اعتبر بطريقة غير مباشرة أن ابن صالح كان يعمل ضد "الوحدة القومية" ومن أجل "مصالح أنانية وشخصية صرفة"[1]. وفي الحقيقة فإن إنهاء بورقيبة زيارته العلاجية لفرنسا والعودة للمشاركة في افتتاح المؤتمر كان يعبر عن الأهمية التي كان يعول عليها للتأثير في المؤتمرين ودفعهم، اعتمادا على سمعته الشخصية، لانتخاب قيادة لا يكون أحمد بن صالح من بين أعضائها، وربما تسليم مقاليد الزعامة إلى الشق الأقرب للأطروحات الدستورية آنذاك ممثلا في أحمد التليلي أو الحبيب عاشور.

إن لأزمة 1956 مميزاتها الخاصة، حيث يمكن تقسيمها إلى ثلاثة مراحل. أما المرحلة الأولى فتتمثل في محاولة التأثير النفسي على المؤتمرين من أجل إسقاط القيادة الشرعية وتسليم المركزية إلى الشق المقابل مثلما أسلفنا. فأنصار الرؤية الدستورية اعتبروا جو المؤتمر غير عادي بفعل ما وصفوه بالتشنج الظاهر وجو التهديد، وهو وصف يحوي الكثير من المبالغة المقصود منها إبراز أحمد بن صالح كمتحكم في المؤتمر مع أنصاره من أجل إقصاء الأطراف المناوئة له[2]. وفي المقابل، تلفت

---

[1]- **لاكسيون تونيزيان** بتاريخ 24 سبتمبر 1956.

[2]- حوار الحبيب عاشور مع مجلة **المغرب العربي** بتاريخ 8 أفريل 1988.

الانتباه ادعاءات الصحافة الحزبية بعدم الرغبة في التأثير في المؤتمرين حيث ظل الإعلام الرسمي يؤكد بصورة مستمرة على التزام الدولة والحزب الحياد تجاه "المشاكل الداخلية" للنقابيين[1]. غير أنه كان جليا سعي الصحافة الرسمية إلى زيادة درجة التوتر داخل المؤتمر، وهو ما ظهر على صفحات نفس الصحافة الحزبية: "للمرة الأولى يشهد الإتحاد العام التونسي للشغل مؤتمرا ساخنا. وللمرة الأولى يبدو انقسام النقابات والمناضلين إلى اتجاهين، حيث يجب عليهم أن يحسموا بين شخصين وبين اختيارات شخصية. للمرة الأولى يقع تبادل التهم دون حدود بين الأطراف..."[2].

غير أن انتصار أحمد بن صالح مجددا، وانتخابه كاتبا عاما للإتحاد للمرة الثانية على التوالي قد أسقط هذه المساعي، وهو ما حتم الاتجاه نحو المرحلة الثانية من الإستراتيجيا الرسمية للاستيلاء على قيادة الإتحاد عن طريقة صناعة انشقاق داخل المركزية النقابية وذلك بتأسيس الحبيب عاشور، المنهزم في المؤتمر، لاتحاد ثان تحت اسم "اتحاد العمال التونسيين" أعلن عن نشأته في 15 أكتوبر 1956.

وفي الحقيقة فقد ظهر التلويح بتأسيس اتحاد ثان للعمال منذ المؤتمر الشرعي في سبتمبر 1956، حيث اعتبرت الصحافة الحزبية أن المؤتمر سيحدد وحدة أو انقسام الحركة النقابية[3]، وهو تلميح لم يكن بريئا. وهكذا وقع التأسيس للمرحلة الثانية في الصراع ضد القيادة الشرعية للإتحاد بتأسيس مواز لاتحاد هجين سيمكن الدستوريين والحكومة من تقسيم العمال والحصول على منظمة لا تناقش توجهات الدولة ولا قدرة لها على طرح بدائل مزعجة. في المرحلة الثالثة سيتم عزل أحمد بن صالح من قيادة المنظمة الشغيلة في ظروف غير عادية وغير قانونية، مما سيفتح الباب لتوحيد النقابتين، الأصلية والموازية، مجددا. وفي الحقيقة فإن اللجوء إلى تأسيس منظمات موازية سيكون عنصرا قارا في السياسة الرسمية تجاه المركزية النقابية كلما أعيت الحكومة الحيلة لإخضاعها بالصورة التي تريدها.

---

[1]- وذلك للتبرؤ من عملية عزل أحمد بن صالح من الأمانة العامة للإتحاد.

[2]- **لاكسيون تونيزيان** بتاريخ 17 سبتمبر 1956.

[3]- **لاكسيون تونيزيان** بتاريخ 24 سبتمبر 1956.

ففي 4 نوفمبر 1977 وقع الإعلان عن تأسيس مركزية نقابية موازية للإتحاد العام التونسي للشغل تحت اسم "القوى الشغيلة التونسية"، بتسهيل كبير من الأطراف الرسمية. ففي خضم المحاكمات التي تعرض لها النقابيون الشرعيون بعد أحداث 26 جانفي 1978، سجلت شهادات مؤسسي النقابة الموازية[1] في رسالة بعثوا بها إلى حاكم التحقيق بتاريخ 30 جوان 1978 وجاء فيها بالخصوص: " لقد فوجئنا عند لقائنا بالمسئولين الرسميين وخاصة في الحزب الاشتراكي الدستوري بإعلامنا أنهم يعولون علينا للقيام بمهمات الهدف منها أساسا هو عرقلة نشاط وإشعاع الإتحاد العام التونسي للشغل. لقد رفضنا ذلك لأنه لا يتفق مع ما نريده، وهو ما تسبب في تجاهل السلطة لنا حيث تراجعت عن كل وعودها"[2]. كما رفعت نفس الشهادة النقاب عن الدعم المادي الكبير الذي تلقاه معتزمو هذا التأسيس من رموز رسمية، حزبية وحكومية، بالإضافة إلى مدهم بقائمات في العناصر الدستورية في كل المؤسسات من أجل التعويل عليها في تأسيس النقابات الجديدة[3].

في هذه الحالة استغلت الأطراف الرسمية في الحكومة والحزب سعي بعض العناصر النقابية لتأسيس اتحاد نقابي جديد لتقديم التمويل والدعم السياسي من أجل تحويل المشروع إلى سلاح في المعركة ضد الإتحاد العام التونسي للشغل من اجل إضعاف موقفه في مواجهة الحكومة في فترة تصاعد التوتر بين الجانبين. غير أن القيادة النقابية في الإتحاد العام التونسي للشغل لم تسقط في الاستفزاز: "إننا نرحب بتأسيس نقابات أخرى ونحن على استعداد تام للتعاون معها إذا كانت تهدف إلى خدمة العمال وخدمة الوطن. وأما إذا كانت هذه النقابة أو النقابات ترمي إلى غير صالح الشغالين وغير صالح البلاد، فإننا على ثقة من أن العمال سيرفضونها لأنهم واعون وعيا كاملا بمصالحهم ويفرقون بين الغث والسمين...، وإن تعدد

---

[1]- وهم محمد بن سعد، منور العبيدي، وصالح الراجحي.

[2]- أنظر ذلك في **جون أفريك** بتاريخ 2 أوت 1978.

[3]- نفس المصدر.

النقابات لن يؤثر علينا ولن يمنعنا من مواصلة مسيرتنا النقابية وخدمة العمال والبلاد"[1].

يمكن القول أن الاتجاه إلى تأسيس نقابة موازية للإتحاد العام التونسي للشغل قد كان عنصرا تقليديا في ترسانة الأدوات التي درج الحزب وكذلك الحكومة على استعمالها في الصراع ضد المركزية النقابية الوطنية. ولا ينفي ذلك بالضرورة أن الرغبة في التأسيس قد تصدر عن عناصر نقابية لأسباب متعددة، مثل ما حصل في 1956 عندما صدرت المبادرة عن الشق الذي خرج منهزما في انتخابات مؤتمر سبتمبر، أو أن تكون المبادرة صادرة عن عناصر نقابية لا تستهدف بالضرورة إضعاف مركز الإتحاد، مثلما حدث في 1977. في كلتا الحالتين كان الحزب، ومن ورائه الحكومة، يسعيان للاستفادة من هذا النوع من المساعي بالالتفاف حولها واحتضانها ومحاولة توجيهها بما يخدم هدفا واحدا، وهو إضعاف سيطرة الإتحاد على الساحة النقابية وبالتالي إضعافه في مواجهة الحكومة كلما أبدى اتجاها نحو معارضتها على مستوى السياسة العامة. لقد كان ما أسميناه بالتأسيس الموازي أحد الخيارات الثابتة إذا في الصراع ضد النقابة، لكن ذلك كان مجرد وسيلة وقتية لتحقيق الهدف الأكبر وهو إزاحة العناصر غير الموالية للإستراتيجية الرسمية، حيث كانت حيث كانت تلك المشاريع تندثر بمجرد تحقيق الهدف منها، وهو أمر تكرر في المناسبتين المذكورتين. ففي سنة 1978 لم يعد هناك ذكر لمشروع "القوى الشغيلة التونسية" بعد أحداث 26 جانفي 1978 ومحاكمة القيادة النقابية، وخاصة بعد المؤتمر الاستثنائي، لأن الهدف من كل تلك المسار كان إفتكاك القيادة، وهو ما حصل بالفعل.

أما في 1956 فقد تم ذلك تحت عنوان التوحيد النقابي بعد التخلص من أحمد بن صالح. لقد كان القرار بعزل أحمد بن صالح من مهامه على رأس المكتب التنفيذي للإتحاد في ديسمبر 1956 الهدف الذي مكن تحقيقه من تجاوز مرحلة تأسيس مركزية نقابية موازية اسمها "الإتحاد التونسي

---

[1]- الحبيب عاشور في اجتماع الهيئة الإدارية للإتحاد بتاريخ 15 سبتمبر 1977، صحيفة **الشعب** بتاريخ 17 سبتمبر 1977، وقد جاء هذا التصريح عند رواج إشاعات حول تأسيس مركزية نقابية جديدة منافسة للإتحاد العام التونسي للشغل.

للشغل"، وكما أن قرار ابعاد أحمد بن صالح من الأمانة العامة كان سياسيا، كذلك كان قرار وضع حد لمبادرة التأسيس الجديدة ووقع الإذن بعقد مؤتمر توحيدي.

في 27 ديسمبر 1956 أعلن أحمد التليلي بيان إقالة أحمد بن صالح من مهامه النقابية على رأس الإتحاد، وقد كان أحمد التليلي رجل الحزب الأقوى في الإتحاد آنذاك وأحد القادة التاريخيين للحركة النقابية التونسية في عهدها الجديد وأحد رفاق فرحات حشاد، كما أنه كان أحد رموز النشاط الوطني في الحزب الدستوري الجديد على المستوى السياسي وعلى المستوى الميداني في إطار حركة المقاومة المسلحة. من زاوية نظر سياسية وكذلك نقابية كان أحمد التليلي أعمق شرعية من أحمد بن صالح، غير أن عزل أمين عام المركزية النقابية الوطنية دون دواع يعتد بها تنظيميا كان عملية لا تعبر عن استقلالية كبيرة في القرار وتؤكد الوقوع تحت تأثير أوامر سياسية مباشرة. من ناحية الشكل، كان بيان 27 ديسمبر قد ذكر أن القرار اتخذته الهيئة الإدارية للإتحاد المنعقدة في 19 ديسمبر، أي أن الأمر استغرق للإعلان عنه ثمانية أيام كاملة، وهو ما يدعو للشك جديا في نوايا البيان والذين أصدروه حيث وقع انتظار انتقال أحمد بن صالح في مهمة نقابية رسمية إلى المغرب الأقصى للإعلان عن القرار[1]. كان الأمر يتعلق إذا شكلا ومضمونا، بانقلاب على قيادة شرعية لم يمض على انعقاد المؤتمر الذي انتخبها سوى ثلاثة أشهر.وقد أشارت صحيفة لوموند Le Monde الفرنسية إلى أن النص الأصلي للبيان المذكور قد يكون تضمن ذكرا لرغبة الرئيس بورقيبة في تكليف أحمد بن صالح بمهمة وزارية، غير أن إمكانية اعتذار أحمد بن صالح ربما كان وراء عدم ذكر النص لذلك[2].

من المفيد أن نشير هنا إلى أن السعي لتأسيس نقابة موازية كان على الدوام سلوكا وقتيا هدفه التشويش على أداء الخصم وليس الرغبة الحقيقية في إحداث تعددية نقابية في البلاد. من ناحية المنطق السياسي لا يمكن

---

[1]- صحيفة لوموند بتاريخ 27 ديسمبر 1956.

[2]- صحيفة لوموند بتاريخ 28 ديسمبر 1956.

لنظام يقوم على الحزب الواحد أن يكون مؤمنا وممارسا للتعددية في المستويات الأخرى من النشاط والحياة العامتين، ذلك أن الأحادية السياسية والرغبة في السيطرة التامة على كل مكونات المجتمع تدفعه باستمرار للمحافظة على الهياكل الأحادية الموجودة لأنها تسمح له بسيطرة دون مفاجآت ممكنة، ولأنها تتمتع بشرعية تاريخية أعمق فلا يمكن التشكيك فيها، كل ذلك شرط استجابتها لمقتضيات السياسة العامة وتوجهات النظام الأحادي المذكور. ذلك ما يفسر أنه كلما ظهرت مساعي لتأسيس نقابات خارج سياق الإتحاد العام التونسي للشغل، كانت تواجه بالترحيب والدعم الرسميين في الأوقات التي تمر فيها العلاقة بين الحزب–الحكومة والإتحاد بأزمات عميقة، ولكن يقع تجاهلها تماما ورفضها في الأوقات العادية التي يسود فيها الانسجام علاقة الطرفين.

من جهة أخرى فإن تغييرا سياسيا هاما سيحدث في خضم عملية إبعاد أحمد بن صالح عن قيادة الإتحاد العام التونسي للشغل حيث سيعلن بورقيبة في خطابه الذي تلا بيان عزل أحمد بن صالح عن إصلاح لم يعد يمكن بمقتضاه للمسئولين النقابيين المعينين في مناصب حكومية أن يحتفظوا بمهامهم النقابية[1]، وهو ما يحتمل أكثر من مغزى. فمن ناحية أولى لم يعد بإمكان المركزية النقابية الحصول على وزراء نقابيين يعبرون عن صوت الإتحاد ويستندون إلى شرعيته كشريك في الاستقلال والحكم. أما من ناحية أخرى فقد يكون من معاني هذا الإصلاح وضع حد، من جانب الحكومة، لازدواجية الولاء، ورغبة في تجاور الوضعيات التي ربما تصبح فيها الحكومة منقسمة على نفسها بسبب قضايا نقابية أو في العلاقة بخلاف بين الحكومة والنقابة. كما أن ذلك كان أحد المطالب الثلاثة التي رفعها الحبيب عاشور "للقبول" بالعودة إلى الإتحاد العام التونسي للشغل، وهي عودة وضعت رسميا وحزبيا تحت عنوان "التوحيد النقابي"، مع ما يعنيه ذلك من موقف يفترض أن الأمر يتعلق بتوحيد منظمتين متكافئتين. ويكمن إصرار عاشور على إقرار هذا الإصلاح إلى التسوية بين أعضاء المكتب التنفيذي للإتحاد بطريقة لا تجعل في المكتب التنفيذي عضوا في القيادة النقابية وعضوا في الحكومة في الوقت نفسه، وهو أمر يشكل مبدئيا نوعا من

---

[1]- صحيفة **لوموند** بتاريخ 29 ديسمبر 1956.

الضغط على بقية الأعضاء ويجعل الأمين العام في موقع أدنى من العضو المذكور. كان الحبيب عاشور يحضر بهذه الشروط لعودته إلى الأمانة العامة للإتحاد، وكان قد اشترط أيضا استقالة أحمد بن صالح من كل مسؤولية نقابية، وتكوين لجنة متناصفة من الإتحادين للتحضير للمؤتمر التوحيدي[1].

من هذا المنطلق نفهم كيف أن عملية إقالة أحمد بن صالح كانت الممر الإجباري لإجراء عملية التوحيد. فبما أنه من غير الوارد أن يستقيل أمين عام منتخب شرعيا وحائز على ثقة مؤتمر لم يمض على انعقاده أكثر من ثلاثة أشهر، كانت عملية الإقالة ستبدو بهذا الشكل عملية إنقاذ لوحدة الشغالين المهددة بالإنفراط، وهو ما أحسن التعبير عنه الحبيب بورقيبة تماما. من هذا المنطلق كانت أية أخطاء أو تجاوزات في الشكل سيغطي عليها سمو الغاية ونبل الهدف من العملية برمتها. كانت الضمائر إذا مرتاحة، بقيت فقط عملية الإخراج للجمهور الذي كان مستعدا للتأثر بما يشير إليه به زعيم الأمة، وهكذا أمكن إنهاء الأمر دون تبعات كبيرة.

لقد ضمن الحزب والحكومة بتدخلهما بهذه الطريقة وعبر هذه المراحل كل شروط النجاح إلى صفهما وأصبحت سيطرتهما على قيادة الاتحاد ممكنة بعد أن سخرا لذلك كل قواهما المادية والتنظيمية والإعلامية، وبعد أن تم الإسراف في استخدام الرمز البورقيبي لفائدة شق دون آخر من النقابيين، مع محاولة التأثير على المؤتمرين وعلى النقابيين في الهياكل الوسيطة، واحتضان المبادرات الانشقاقية وتشجيعها. أما في الحالات التي كانت فيها الأساليب "السلمية" غير كافية لإلجام المركزية النقابية وإخضاعها للتوجه العام لسياسة الدولة، فإن الحكومة وكذلك الحزب الدستوري الذي يسيطر على دواليبها كانا لا يستنكفان عن استخدام العنف في أقصى درجاته مثلما حصل في 1977 في قصر هلال وفي 26 جانفي 1978 في كامل البلاد.

---

[1]- حوار الحبيب عاشور في **لاكسيون تونيزيان** بتاريخ 31 ديسمبر 1956.

إن ما حدث في جانفي 1978 كان في الحقيقة تتويجا لمسار من الصراع اتسم باستعمال العنف المادي من طرف العناصر الدستورية ومن طرف أجهزة الدولة التي كانت تحت إشرافهم، ضد الأطراف المتمسكة باستقلالية العمل النقابي. ففي قصر هلال وقعت مواجهة مطالب العمال بالتصدي لسوء التصرف وإيجاد حلول لمشاكلهم الإجتماعية باستعمال الرصاص ضدهم وبإعلان حالة الطوارئ في المدينة. كما نظمت الميليشيات الدستورية هجمات مسلحة بالعصي والهراوات على مقرات الإتحاد في الجهات من أجل استفزاز القاعدة النقابية وترهيب النقابيين من مخاطر الاستمرار في معارضة توجهات الحكومة الاقتصادية والاجتماعية.

وفي الواقع فإن الحزب الاشتراكي الدستوري لم ينكر وجود هذه الميليشيات وإنما حاول فقط التقليل من أهميتها حيث جاء في تصريح لمحمد الصياح، مدير الحزب آنذاك، أنه "في كل الأوقات، وكما هو معمول به في كل الأحزاب، فإن للحزب أشخاصا ملحقين بعناصر حفظ النظام... وقد كنا نستدعي هؤلاء عندما كان الرئيس بورقيبة يقوم بجولات داخل العاصمة صحبة رؤساء دول أجنبية. وبما أن هذه المناسبات قد أصبحت نادرة فقد نزل عددهم إلى 200 فقط. وفي أحداث 26 جانفي الماضي التي انفجرت في كل مكان وبطريقة متناسقة وقع تعزيز قوات النظام العام التي لا يتجاوز عدد أفرادها الثمانمائة حيث احتجنا إلى 500 عنصر، وكان البعض منهم قد استعادوا وظائفهم بعد في المصانع. سلمهم الجيش الأزياء الخضراء، وقد تكونون لاحظتم أن هؤلاء الأشخاص يتجولون في مجموعات من 3 أنفار صحبة شرطي. كيف يمكن الحديث في هذه الحالة عن ميليشيات؟ لقد احتجنا إلى خدمات هؤلاء في ظروف معينة لإسناد قوات حفظ النظام".[1]

وكما هو واضح فإن مدير الحزب قد أكد وجود الميليشيات من حيث أراد نفيه، وأكد في الوقت نفسه استعمال أعداد كبيرة منها إلى جانب قوات الأمن النظامية وبأزياء الجيش الوطني التونسي لفرض الأمن خلال الأحداث.

---

[1]- حوار محمد الصياح مع مجلة **جون أفريك** بتاريخ 1 مارس 1978.

وفي الحقيقة فقد واصل الحزب وكذلك الحكومة إسناد كل هذه الأعمال بدعاية إعلامية تشويهية في حق القادة النقابيين محاولا ككل مرة إلصاق تهم الخيانة والتآمر مع جهات أجنبية والطمع في السلطة بهم[1]. من جهتها منحت القيادة النقابية للحكومة الفرصة لإطلاق تلك الإتهامات، وذلك بفعل التحالفات التي انخرطت فيها إلى جانب أحد الأجنحة داخل السلطة وكذلك بالطابع الإستفزازي الذي اتخذته اتصالاتها بأطراف أجنبية (القيادة الليبية) وأطراف معارضة (محمد المصمودي) ودفع عناصر أخرى للتدخل في الأزمة (أطراف فلسطينية).[2]

اعتمدت الحكومة على عناصر مختلفة إذا من أجل التهيئة النفسية لاستخدام مفرط للقوة تجاه العمال والزعماء النقابيين في مرحلة أولى[3]، ثم للتهيئة النفسية للمحاكمات التي ستتلو الأحداث. كما حرضت الحكومة على قطع الطريق أمام كل دعاية مضادة قد تحمل رواية مختلفة للأحداث سواء كانت وطنية أو خارجية، من ذلك إيقاف صدور جريدة "الشعب" التي كنا قد حللنا دورها كقطب توازن مع الخطاب الرسمي حول الأزمة. كما عملت الحكومة على الحد من انتشار أخبار القمع المسلط على النقابيين بالخارج من خلال منع العديد من الشخصيات الإنسانية العالمية والمحامين الدوليين[4] والصحافة العالمية من دخول البلاد ومتابعة الأحداث عن قرب ونقلها للرأي العام الدولي[5].

على مستوى آخر صدرت في حق المئات من النقابيين أحكام قاسية في محاكمات لم تتوفر فيها للمتهمين الحدود الدنيا من الحقوق القانونية وصفتها بعض الصحافة بالقول أنها "محاكمة غريبة لم يقل فيها ما يريد إلا رئيس المحكمة والمدعي العمومي"[6]. لم تغير احتجاجات لسان الدفاع من شكل المحاكمة شيئا حيث احتج المحامون على منع الشرطة أغلبية أقارب

---

[1]- خطاب الهادي نويرة في مجلس الأمة بتاريخ 31 جانفي 1978، مصدر سابق.

[2]- أنظر شهادة محمد الصياح في الملحق.

[3]- صحيفة *Démocratie* بتاريخ 27 جانفي 1978.

[4]- مثل المحامي الفرنسي ميشال زافريان Michel Zavrien يوم 5 ماي 1978 وكذلك المحامي فرنسوا ساردا François Sarda في 17 جويلية 1978 ومحامين آخرين عديدين.

[5]- مثل منع توزيع جريدة **لوموند** لمدة حوالي أربعة أشهر(حتى 25 جويلية 1978) دون صدور قرار رسمي بذلك.

[6]- صحيفة *Démocratie* بتاريخ 7 أكتوبر 1978.

المتهمين من حضور المحاكمة، وفي المقابل امتلأت قاعة المحكمة بعناصر وقع اختيارها مسبقا لم تكن لها بالمتهمين أية قرابة[1].

وللتأكيد على أن الغاية من المحاكمة كانت تصفية خصم سياسي مزعج دون علاقة بطبيعة التهم الموجهة إليهم أو بمطابقة تلك التهم لما ارتكبه المتهمون فعلا، يبرز العدد الكبير للمحاكمين وطبيعة المحكمة التي عينت للبت في شأنهم. فقد حوكمت القيادة النقابية أمام محكمة أمن الدولة التي كانت باستمرار أداة قضائية في يد الحكومة لتصفية خصومها السياسيين بالإضافة إلى عدم دستوريتها وانعدام الضمانات القانونية للمحاكمين أمام هيئتها، في حين حوكم مئات النقابيين الآخرين أمام محاكم الحق العام رغم اتصال القضية التي حوكمت من أجلها القيادة والقاعدة، وهو خرق واضح للقوانين المعمول بها.

وفي الواقع فإن الحكومة، ومن ورائها الحزب أحرجا من محاكمة القيادة النقابية ومن تحولها إلى محاكمة سياسية للنظام، مما استوجب الانتهاء بسرعة من أمرها ولو أدى ذلك إلى انتهاك أبسط أسس المنطق وحقوق المتهمين، فكان مجموع الأحكام الصادرة بالسجن حوالي القرن من السجن (98 سنة سجنا مع الأشغال الشاقة وأربع سنوات ونصف سجنا مجردا)[2]. أما محاكم الحق العام فقد ذكرت المصادر الرسمية أنها نظرت في ملفات اتهام 790 شخصا اعتقلوا أثناء أو إثر أحداث 26 جانفي، ما يعني أنه وقع تلطيف الرقم مثلما هو معمول به باستمرار. وبلغت الأحكام في حق عشرات النقابيين بالجهات الست سنوات سجنا، كما طالت الأحكام رجالا نقابيين ونساء نقابيات وعددا من التلاميذ والطلبة بتهمة الإضراب التضامني مع ضحايا أحداث 26 جانفي والتحريض على مقاطعة الدروس[3].

---

[1]- نفس الصحيفة بتاريخ 30 سبتمبر 1978.

[2]- صحيفة *Démocratie* بتاريخ 14 نوفمبر 1978.

[3]- وقعت محاكمة 12 طالبا وتلميذا أمام محكمة مدينة تونس وصدرت في حقهم أحكام تتراوح بين شهر واحد و6 أشهر سجنا.

وقد أدت كثرة الاعتقالات إلى مواقف إدانة من جانب عديد المنظمات الدولية مثل السيزل والمكتب الدولي للشغل بجينيف وعديد الشخصيات ومنظمات حقوق الإنسان. ولفرض استتباب الأمن وتخويف الطلبة والتلاميذ ووضع حد لتحركاتهم الاحتجاجية وقعت عسكرة الكليات والمعاهد الكبرى بوضع دبابة أو مجنزرة أمام كل منها.

وبالرغم من قسوة الأحكام المصرح بها في حق 30 قياديا نقابيا من طرف محكمة أمن الدولة[1] فإن ذلك لم يكن كافيا من أجل استكمال ظروف إخضاع المركزية النقابية حيث وقعت الدعوة إلى عقد مؤتمر استثنائي للإتحاد العام التونسي للشغل.[2] كان من نتائج ذلك المؤتمر صعود قيادة جديدة بعد أن اختل ميزان القوى داخل هيئات المركزية النقابية بفعل التغييب القسري للجناح المناوئ للسلطة. وهكذا انتخب التيجاني عبيد[3] أمينا عاما جديدا للإتحاد وقد كان من العناصر التي عرف عنها معارضتها لتوجهات القيادة النقابية السابقة قبل 26 جانفي 1978.

تحول المؤتمر الاستثنائي إلى مجرد إجراء شكلي نظرا لغياب أية مناقشات جدية حول قضايا الفترة وحول الظرفية التي انعقد فيها ولاتسام الحاضرين، وأغلبهم من الشق المناوئ للقيادة السابقة، بلامبالاة كاملة. كانت بضع ساعات كافية من أجل انتخاب قيادة جديدة[4] وإدانة القيادة التي سبقتها وتحميلها مسؤولية الأحداث وإعلان الموافقة مجددا على سياسة العقد الاجتماعي. كما أوصى نفس المؤتمر بضرورة مساهمة العمال في تعويض الخسائر التي لحقت بالتجهيزات العمومية أثناء أحداث 26 جانفي[5]. وكدليل على النجاح الرسمي في فرض الأمر الواقع الجديد فقد ألقى الهادي نويرة، الوزير الأول والأمين العام للحزب الاشتراكي الدستوري، خطابا في المؤتمرين جاء فيه بالخصوص: "إن كل ما نأمله هو أن تنجحوا في الاحتفاظ بالإتحاد العام التونسي للشغل بعيدا عن الزيغ وأن تضمنوا له النفع والاستمرار كعامل أساسي للنهضة والتقدم والازدهار في تونس... وأؤكد

---

[1]- حكم على الحبيب عاشور بعشر سنوات سجنا مع الأشغال الشاقة بتهمة التآمر على أمن الدولة، وحكم على 3 قياديين آخرين ب8 سنوات لكل منهم، وعلى 4 قياديين آخرين ب 6 سنوات لكل منهم، وعلى قيادي واحد ب6 أشهر نافذة وعلى 8 قياديين آخرين ب6 أشهر مع تأجيل التنفيذ، وأطلق سراح ستة متهمين آخرين.

[2]- انعقد بتاريخ 25 فيفري 1978.

[3]- التيجاني عبيد: كان موظفا في شركة مناجم الحديد بالجريصة من ولاية الكاف حيث أسس نقابة للعمال منذ 1947. كان قد انتخب عضوا في المكتب التنفيذي مكلفا بالهجرة في مؤتمر 1977 بالإضافة إلى اضطلاعه بمسؤوليات حزبية بجهته.

[4]- أنظر **حوليات إفريقيا الشمالية**، 1978 (كرونولوجيا).

[5]- أنظر مجلة Jeune-Afrique بتاريخ 8 مارس 1978.

أن الحكومة والحزب متمسكان بالسياسة التعاقدية كاختيار وإستراتيجية ومنهج"[1].

غير أن المؤتمر لم يستطع الحصول على أكثر من الشرعية والتزكية الحكومية والحزبية، حيث واجهت القيادة الجديدة رفضا وإدانة واسعتين على المستوى المحلي والدولي. فمن جهة أولى اعتبرت أحزاب المعارضة (غير المعترف بها رسميا) المؤتمر غير قانوني[2]، كما رفضت العديد من التشكيلات النقابية الاعتراف به[3]. وعلى المستوى الخارجي لم تعترف الجامعة الدولية للنقابات الحرة بالمكتب التنفيذي الجديد واعتبرت المكتب التنفيذي القديم هو القيادة الشرعية[4] للإتحاد العام التونسي للشغل، وذلك بالرغم من ادعاء القيادة الجديدة نجاح مفاوضاته مع السيزل[5].

إن توتر علاقة الإتحاد العام التونسي للشغل بالحزب الدستوري الذي أصبح يسير الدولة منذ 1956 كان دليلا على تناقض الرؤى بين الطرفين في فترات حاسمة من تاريخهما المشترك وكذلك من مسيرة البلاد. فبالرغم من الدور الذي قد تكون لعبته الإعتبارات الشخصية والعوامل الظرفية في توتير تلك العلاقة، كان تناقض الأطروحات حول مستقبل البلاد وطبيعة الهيارات الإقاصادية والاجتماعية المنتهجة العنصر الأساسي الذي حدد ابتعاد النقابة عن الحزب كما حدد في الوقت نفسه إصرار الحزب-الحكومة على إخضاع المنظمة الوطنية الأولى وإعادتها إلى "الاتجاه الصحيح"، أي لعب دورها التقليدي في معاضدة سياسة الدولة على المستوى الاجتماعي.

---

[1]- من كلمة الهادي نويرة، معربة عن النص الفرنسي الوارد في **حوليات إفريقيا الشمالية**، 1978 .

[2]- أنظر مثلا بيان حركة الوحدة الشعبية بتاريخ 25 فيفري 1978، في ,نفس المصدر(كرونولوجيا تونس).

[3]- مثل نقابة أساتذة التعليم العالي التي وقع رفتها بسبب ذلك من الإتحاد.

[4]- صحيفة *Démocratie* بتاريخ 2 سبتمبر 1978.

[5]- أنظر ذلك في جريدة **الشعب** التي عادت للصدور تحت إشراف المكتب التنفيذي الجديد، بتاريخ 16 جوان جوان 1978، مقال بعنوان "نجحنا إلى أقصى حد".

II- البرنامج الاجتماعي للإتحاد العام التونسي للشغل لسنة 1956: الأسس والخيارات

إن الملاحظة الأساسية والتي يجب أن تبقى في اعتبارنا هي أنه لا يمكن الجزم بأن بدائل الإتحاد قد جاءت باستمرار كرد فعل على برامج يطرحها الحزب الدستوري، بل إن هذه البرامج طرحت، في مثال 1956 بالذات، لسد فراغ في السياسة الاقتصادية والاجتماعية للحكومة التي كانت لا تزال في مرحلة تردد بعد أن استغرقتها الصراعات السياسية مع خصومها اليوسفيين. من هنا يمكن القول أن البرنامج الاجتماعي الذي قدمه الإتحاد في مؤتمره المنعقد في شهر سبتمبر 1956 كان المبادرة الجدية الوحيدة لتصور المجتمع التونسي بعد الاستقلال، انطلاقا من قراءة ملتزمة لخصوصيات المرحلة الاستعمارية وسلبيات النمط الاقتصادي الاستعماري ورغبة واضحة في تأسيس اقتصاد وطني ووضع دعامات مجتمع عادل في توزيع الثروة بين أبنائه.

يعتبر البرنامج الاجتماعي المقدم من قبل الأمين العام للإتحاد في مؤتمر 1956 إذا وثيقة أساسية للولوج إلى تصور المركزية النقابية الوطنية لمجتمع ما بعد الاستعمار. وقد قدمت تصريحات أحمد بن صالح في الصحافة لهذا البرنامج وسعى فيها إلى التلميح بطرح المسائل الأساسية التي يفترض أن تتجه الحكومة الوطنية إلى معالجتها في بداية عهد الاستقلال.

لقد وجه أحمد بن صالح بالفعل انتقادات مبكرة لهياكل الاقتصاد الرأسمالي. مبكرة بالنظر إلى حداثة حصول البلاد على استقلالها حيث لم تكن قد انقضت على بروتكول 20 مارس سوى ستة أشهر، وأيضا بالنظر إلى استباقه لأي خطاب حزبي مهيكل وواضح الخيارات ومتفاعل مع المرحلة الجديدة، خاصة إذا ما علمنا أن ما جاء في لوائح مؤتمر الحزب في أكتوبر 1955 قد قدم كمقترحات لحكومة لم يكن يقودها الدستوريون. ويمكن تفسير ذلك ببساطة بطغيان الاهتمامات السياسية على المرحلة وتأخر الدستوريين بالتالي عن طرح أية مسائل اقتصادية واجتماعية بطريقة جدية ومركزة لاستغراقهم في صراع ربع الساعة الأخير قبل الوصول إلى السلطة.

وفي مقابل الخطاب الحزبي الذي نظر للوضع الاقتصادي والاجتماعي في تونس في 1956 كمجرد نتيجة للفترة الاستعمارية ولسياسة النهب الممارس ضد ثروات البلاد وتوجيه قدراتها لخدمة مصالحه دون غيرها، فإن الخطاب النقابي قد سعى إلى فهم الواقع التونسي كنتيجة لتضافر عوامل أشد تعقيدا، خارجية وداخلية، تكاملت وتفاعلت فيما بينها لإيصال الأمور إلى تلك الدرجة من التردي. إن ما يلفت الانتباه أيضا هو درجة الالتزام الاجتماعي التي تبدو من خلال هذه القراءة بمصالح الطبقات الضعيفة، أي معظم التونسيين، وبسبل تغيير الوضع نحو عدالة اجتماعية أكبر وهي الغاية الأساسية من تحقيق الاستقلال السياسي وكل التضحيات التي بذلت من أجل ذلك. في مقابل ذلك اعتبر الحزب في تقريره السياسي المقدم في مؤتمر صفاقس في أكتوبر 1955 أن كل الداء يكمن في السيطرة الأجنبية التي كان يفترض أنها ستتواصل لبعض الوقت بفعل طبيعة اتفاقيات الاستقلال الداخلي، مع غض واضح للنظر عن اعتبار العوامل الإجتماعية الداخلية التي أسست لظلم اجتماعي عريق وأنتجت تباينا طبقيا بينا جسده تعايش فئة من الموسرين المبذرين وطبقات واسعة من الكادحين والعاطلين والفقراء.

سعى الخطاب النقابي إلى التعرض إلى سلبيات الخيار الرأسمالي أولا باعتبار أن النجاح في زعزعة الإيمان بهذا التوجه سيحدد النجاح في الإقناع بأي تحول في نظام الحياة والمعاملات وأية حركة تستهدف تأسيس مجتمع أكثر عدلا في توزيع ثروات الطبيعة وثمار التنمية. في سياق ذلك سعى الخطاب النقابي إلى طرح التأميم في مقابل الرسملة: "لقد أتيحت لي الفرصة لأبين موقف الاتحاد العام التونسي للشغل من موضوع التأميمات. بالنسبة إلينا نحن التونسيون أن نؤمم معناه أن نعيد للدولة ما هو لها. بالنسبة إلينا نحن الشغالون، أن نؤمم معناه أن نوجه استغلال الثروات ليس في صالح رأس المال ولكن في صالح المنتجين، أي الشغالين والشعب كافة. لقد وقع في السابق التنازل عن الثروات الوطنية في ظروف مشبوهة، وقد أصبح من الأساسي لتنظيم نهضة بلادنا أن نراجع هذه التنازلات في اتجاه التأميم. إن نظام الشركات الاحتكارية قد أفلس ولم تعد هناك ضرورة

لتبيين ذلك، وإن بعضها قد أصبح يلتجئ لتجاوز إفلاسه إلى مساعدة الدولة. إنه من الهام أن يتجاوز هذا الإفلاس وتنتهي هذه المهازل..."[1].

هكذا شكل التأميم أساس الطرح الاقتصادي والاجتماعي للمركزية النقابية التي ستظل تنادي على لسان أمينها العام بإعطاء دور أساسي للدولة مقابل الشركات الخاصة ورأس المال الخاص. ينطلق ذلك من فكرة أن الرأسمالية قد أفلست: "إننا نعلم جيدا أن النظام السابق اعتمد أساسا على الرأسمالية الظالمة باعتبار أن الحماية ليست سوى نوع خاص من الحكم موجه لحماية وتدعيم المشاريع الاقتصادية الأجنبية في بلادنا. وتعلمنا عبر تجربة طويلة ومريرة أنه ليس بالإمكان تحسين حالتنا طالما استمر هذا النظام. لقد حكم علينا بتبني الدفاع كموقف في السابق، لكن الحالة تغيرت الآن. في تونس المستقلة فقدت الرأسمالية قوتها المهيمنة، أو على كل حال يجب أن تفقدها"[2].

هذا الموقف الجذري من الرأسمالية يمكن أن يعكس بصدق ضراوة صراع الحركة العمالية ضد الوجه الاقتصادي للنظام الاستعماري وانعكاساته على المجتمع التونسي طيلة كل تاريخها النضالي. ومما يدعم جذرية هذا الموقف ارتباطه لدى النقابيين بواقع مادي بارز وليس تشكله في مجرد قوالب نظرية وإيديولوجية. فالحديث عن الاستعمار قد ارتبط هنا بالحديث عن الرأسمالية وتلازمت إدانة الرأسمالية كنظام حياة مع إدانة شديدة للسياسة الاستعمارية ونقد واضح للتوجهات الرسمية بعد الاستقلال (20 مارس 1956). فقد طالبت المنظمة النقابية الوطنية الحكومة "بإعادة النظر في علاقاتنا الاقتصادية والمالية مع فرنسا ومناقشتها، ليس على أساس إرهاق تونس ولكن على قاعدة من التعاون النزيه الذي يأخذ بعين الاعتبار ازدهار بلادنا وهو أمر مرتبط أساسا بإلغاء الوحدة الجمركية"[3].

هذا الاتجاه نحو إدانة الاستعمار بالتوازي مع إدانة رأس المال الأجنبي اتفق مع توجه آخر افتقد في الخطاب الدستوري وهو ذلك الذي يطرح

---

[1]- حوار أحمد بن صالح مع جريدة **لوموند** بتاريخ 15 مارس 1856.

[2]- أنظر البرنامج الاجتماعي للإتحاد في **مؤتمرات الإتحاد العام التونسي للشغل**، مركز التوثيق القومي، تونس 1981، ص 181.

[3]- بيان الهيئة الإدارية للإتحاد العام التونسي للشغل المنعقدة بتاريخ 30 جويلية 1956، معرب عن النص الصادر بجريدة **لوموند** بتاريخ 31 جويلية 1956.

قضية العدالة الاجتماعية داخل البنية القطرية كتوجه أساسي لدولة الاستقلال. فلئن اعترف النقابيون أيضا بدور نظام الحماية في تردي واقع التونسيين وما عاشوه من حرمان، فإنهم اعتبروا مسؤولية ذلك مشتركة مع أطراف أخرى صمت الدستوريون عنها في حين اعتبرها النقابيون متحملة لقسط من المسؤولية. فالقيادة النقابية كانت واعية تماما بما يمكن أن ترفعه تلك الفئات من احتجاجات في وجه البرنامج الاجتماعي للمركزية النقابية مما كان يعني قدرتها على التأثير في الاتجاه الذي يفشل القبول به في أوساط الحكم الجديدة. من جهة أخرى كان هناك وعي لدى النقابيين بأن إيديولوجيا الحزب الدستوري وقيادته التي أصبحت في سدة الحكم كانت تتضمن نوعا من السعي إلى تحقيق "سلم اجتماعية" تقوم على "تعاون جميع طبقات الأمة" في إطار من "الوحدة القومية للأمة التونسية"، وما يعنيه ذلك من تأخير لتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة بطريقة أكثر تعبيرا عن جهود الفئات المختلفة. اعتبر الإتحاد في تقريره أن التأخير في إطلاق الإصلاح الاجتماعي كان أمرا مقصودا، بوصفه استجابة لضغوط حقيقية أو ضمنية "للفئات المشبوهة": "نحن نتفهم جيدا أهمية المسؤولية الحكومية، ولكن في غياب إصلاحات اجتماعية جذرية نريد أن نتأكد من أننا لن نكتشف فيما بعد اهتماما بمصالح أولئك الذين أثروا تحت نظام الحماية"[1].

من الضروري الإشارة هنا إلى أن حدة النقد الموجه للحكومة في البرنامج الاجتماعي لم يكن بوسعها سوى إثارة التحفظات لديها على التوجه المتشدد للمركزية النقابية ولزعيمها أحمد بن صالح. فنبرة التحذير الواضحة من خلال عديد الفقرات في البرنامج المذكور كانت من الحدة بحيث بدا الإتحاد وكأنه يريد إرغام الحكومة على إتباع سياسة إصلاح اجتماعي واقتصادي تقطع مع كل مميزات الواقع الراهن ولا تستجيب إلا لطموحات الطرف الذي يعتقد، بحكم وظيفته النقابية وكذلك بحكم دوره في تحقيق الاستقلال، أنه مخول للحديث باسم أعظم جانب من التونسيين، أو من أسماهم بالفئات الضعيفة. لم يكن ذلك مقبولا من ناحية مبدئية بالنسبة للزعيم بورقيبة ولا بالنسبة لقيادات الحزب ولا حتى لمعظم "القادة

---

[1]- البرنامج الاجتماعي، مصدر سابق، ص 181.

التاريخيين" للإتحاد الذين ظلوا ينظرون بعين الحذر لأحمد بن صالح ولأفكاره الاشتراكية. أما من ناحية عملية واقعية، فلم يكن تطبيق الإصلاح الاجتماعي واردا بمثل تلك السرعة أي بعد أقل من ستة أشهر على حصول البلاد على استقلالها التام وهي فترة ظلت فيها الدواعي الأمنية، في إطار الصراع مع الخصوم اليوسفيين، تحتكر جل اهتمام الحكومة الجديدة. ذلك ما يفسر في جانب كبير منه الموقف السلبي الذي سيكون للقيادة الرسمية من البرنامج الاجتماعي للإتحاد وطبيعة تطور العلاقة مع المركزية النقابية وأمينها العام.

إن التحذير الذي وجهته قيادة الإتحاد للسلطة بعدم الاشتباه في التحالف مع فئات اجتماعية بعينها يفترض أنها غنمت من مآسي التونسيين وشكلت أكبر مساعد لنظام الحماية في القهر الذي سلطه على التونسيين وأكبر مستفيد من سياساته الظالمة، كان يتضمن نوعا من الإقرار بأن ذلك ما كان منتظرا بالفعل من الحكومة والحزب الدستوري الذين دخلا مرحلة الاستقلال دون برنامج اجتماعي حقيقي. ذلك ما يفسر موقف الإتحاد من الإجراءات المالية الأولى التي اتخذتها الدولة التونسية في إطار ما أسمته سياسة التقشف لتجاوز الأزمة وما عبرت عنه بمقولة "الإصلاح الجبائي" الذي كان أول إصلاح تقوم به الحكومة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي. فقد أعلن الإتحاد عن رفضه لتخفيض رواتب الموظفين الذي أقرته الحكومة في إطار ذلك الإصلاح والذي سبب غضبا عارما في أوساط الموظفين: "بهذا الإجراء أصبح رؤساء العائلات أكثر المتضررين، في حين أن أولئك الذين تبلغ مداخيلهم الشهرية ما بين 250.000 و 300.000 ألف فرنك يبقون بمنأى عن الإصلاح. لقد كان من الأجدى والأكثر حكمة أن توضع ضريبة تدريجية على المداخيل، وبهذه الطريقة يصبح على الموظفين التونسيين وكذلك الموظفين الفرنسيين أن يدفعوا الضريبة. لقد أرادت الحكومة أن تعدل الميزانية، فلماذا لم تضرب كبار الملاكين وكبار الفلاحين؟ أية اجراءات اتخذتها ضد كبار التجار، أولئك المتحايلون الأبديون

على الضرائب؟ إنه من الأكيد أن نقص الحكومة في هذه النقطة أمر لا شك فيه..."[1].

لقد ظل الإتحاد في خطابه طيلة هذه الفترة معبرا عن انتظارات الكادحين والفئات الضعيفة في رؤية الحكومة تتخذ إجراءات حقيقية لصالحها تضمن التوزيع العادل للثروة[2]، مقدما سلامة العامل على الربح المادي[3] ومكافحا في سبيل ضمان حقوق العمال في التنظم النقابي وفي التعبير[4] في مواجهة تردد الحكومة والتصرفات التعسفية للأعراف[5]، داعيا السلطة الجديدة إلى وضع قوانين أساسية في القطاعات التي تفتقد إليها[6]. لقد وصل الوضع أحيانا إلى حد التناقض المفتوح مع الحكومة والتبرؤ من قراراتها[7].

إنه بالرغم مما يظهر من تباين بين الطرح النقابي والطرح الرسمي ، فقد توصلت القيادتان إلى صيغة مشتركة في النظر إلى بعض المسائل مثل الموقف من مسألة التعاضديات التي طرحها النقابيون كخيار استراتيجي وطرحها الدستوريون كحل وقتي لتجاوز المشكلات الراهنة في بداية الإستقلال.

من ناحية الدستوريين والحكومة التي كانوا يسيرون دواليبها كان الهدف من خطوة تبني التعاضد قطع خطوة نحو رسملة الإقتصاد على أساس وطني، وذلك عن طريق تدعيم الملكية الخاصة. كما لا يجب أن نغفل أن حالة الفراغ الإيديولوجي التي مر بها الدستوريون في هذه الفترة ربما سهلت تقبل بعض المقولات النقابية ذات المسحة الاشتراكية، وهو أمر لا يمكن عزله عن التأثير الشخصي الذي ربما يكون أحدثه وجود بعض

---

[1]- من خطاب ألقاه أحمد بن صالح في تجمع نقابي بسوسة بتاريخ31جويلية 1956، معرب عن النص الفرنسي الصادر بصحيفة **لوموند** بتاريخ 1 أوت 1956.

[2]- البرنامج الإجتماعي، مصدر مذكور، ص 182.

[3]- المصدر نفسه، ص 183.

[4]- من ذلك إصرار الإتحاد على إيجاد لجان المؤسسات في المواقع التي لم تكن فيها نقابات للعمال، ولجنة المؤسسة هي نواة نقابية داخل كل مؤسسة، المصدر نفسه ص 187.

[5]- "إن حق المشغل في طرد العامل يجب أن يحد إلى أقصى حد"، المصدر نفسه، ص 186.

[6]- المصدر نفسه، ص 185-186.

[7]- مثل تبرؤ الإتحاد من مشروع الميزانية الأولى لسنة 1956، أنظر صحيفة **لوموند** بتاريخ 22-23 جويلية 1956.

النقابيين في التشكيلة الحكومية وفي دوائر القرار العليا للدولة، مثال مصطفي الفيلالي الذي ساهم في صياغة البرنامج الاجتماعي للاتحاد والذي كان قد شارك أيضا في صياغة اللائحة الاقتصادية والاجتماعية لمؤتمر الحزب في صفاقس قبل ذلك (أكتوبر 1955).

لقد طرح النقابيون مسألة التعاضد في ارتباط بالدعوة إلى تحكم الدولة في الاقتصاد، وبالرغم مما يبدو من فارق بين أن تملك الدولة وأن تملك المجموعة فإن المفهومان متكاملان بسعيهما لتجاوز الملكية الفردية. وهكذا يمكن اعتبار الخيار التعاضدي متكاملا مع خيار التأميم: "إنه ليس مرغوبا من الدولة أن تواصل تحمل مسؤولية صندوق التأمين الزراعي. فكما هو الحال في ميادين أخرى، فإن ضرورة دفع من الدولة يبدو لازما في البداية ولكن ينبغي العمل على تعويضه باتحاد قومي للتعاضديات عندما تنتشر الحركة التعاضدية بما فيه الكفاية في البلاد. إنه بإمكاننا حتى أن نستفيد من الدفع الأول من الدولة لتسهيل تطور التعاضديات..."[1].

إن النظرة إلى التعاضد في الخطاب النقابي تأتي إذا ضمن إطار كامل يهدف إلى إحداث النهضة الاقتصادية بالبلاد بالأخذ بعين الاعتبار للخصائص الأساسية للاقتصاد التونسي. لذلك تكتسب مسألة التعاضد أهميتها القصوى عندما تطرح في الميدان الزراعي: "لقد كنا دائما نزعم أن مستقبل تونس فلاحي. ونعود اليوم لأفكار أحسن، فالصناعة أيضا مصدر ثروة، ومناجمنا ليست مستغلة بالكامل...، إن هناك ملايين الهكتارات (2 مليون هكتارا على الأقل) التي يمكن استغلالها. وقد توصلنا بواسطة سبر الآبار إلى أن المياه موجودة بالبلاد. ورغم ذلك فإن عملية التصفية العقارية التي أردنا القيام بها لم تضع في برامجها قط الاهتمام بالأراضي محدودة الخصوبة.إن التصفية التي ندافع عنها تأخذ اتجاها آخر مختلفا تماما. إنها تلغي إعادة توزيع الأراضي الجماعية والتجزئة المضرة. وهي تريد أن تتم في إطار قبلي، كما أنها ترمي على إعطاء شهادات الملكية إلى جماعات بشرط أن نطلب منها الانتظام في تعاضديات فلاحية مندمجة في قطاع ذي إنتاج مجهز تقنيا وماديا مما يمكن من عملية تكسير défrichage سريع ومن

---

[1]- المصدر ذاته، ص 110.

تكثيف الزراعات. أما إداريا، وحسب مخططنا، فإن كل مجموعة، وكل قرية فلاحية سوف يكون لها مجلس إدارة واختصاص في الزراعة سيعمل على تكوين الفلاحين وتهيئتهم لاستعمال التجهيزات العصرية...في معادلتنا هذه، ليس هناك شيء مصطنع. فالجماعات موجودة والملكية الجماعية واقع تقليدي. فالقضية ليست قضية إنجاز عشوائي لنظام معين، ولكن استعمال واقع اجتماعي يحمل في طياته قرونا من التضامن لخدمة الصالح العام. نحن نريد ببساطة أن نضع تنظيما دقيقا في خدمة نظام بشري وأن نصل بذلك إلى إنقاذ الأراضي التي حكم عليها التجزؤ بالعقم"[1].

ومهما يكن تأكيدنا على التشابه الذي يتضمنه اختيار نظام التعاضد من قبل النقابة والحزب على السواء كحل للمشكل الزراعي، فإن الطرح النقابي تميز بالخصوص من خلال الهدف الذي يرمي إليه على المدى البعيد تبني التعاضد وطبيعة المجتمع المنتظر أن يفرزه هذا التوجه. أما الدستوريون فقد اعتبروا التعاضد خيارا ظرفيا لتجاوز أزمة معينة، وللوصول في المدى البعيد إلى الملكية الخاصة. لقد اعتبرت المركزية النقابية، على لسان أمينها العام وفي تقريرها الاجتماعي أن الاشتراك في الملكية أمر واقع وأصيل في المجتمع التونسي، وأن المطلوب هو مجرد توجيهه ودعمه بهياكل إنتاجية عصرية صلبة هي التعاضديات الفلاحية.

بدا الإتحاد من خلال كل هذه المقترحات لا ممثلا عن العمال فقط، وإنما عن كل الطبقات الضعيفة، أي عن معظم الشعب التونسي، وهو أمر لم يكن مريحا حتما للقيادة الرسمية التي كانت تحتكر الحديث باسم الجميع. لقد عبرت المركزية النقابية في تقريرها الاجتماعي المقدم في مؤتمر سبتمبر 1956 عن إصرارها على عدم الاكتفاء بالإصلاحات الفوقية التي لا تمس بصميم الواقع الاجتماعي المتردي للعمال والمزارعين[2]، وأن ما تقدمه من مقترحات يرقي إلى مرتبة البديل المجتمعي المتكامل. ولكن بالرغم من مركزية هذه المطالب في حياة الطبقات التونسية الضعيفة وأهمية تحقيقها لتحسين توزيع الثروة ووضع المجتمع على طريق العدالة الاجتماعية، وبالرغم من التأكيد الظاهر على تصميم العمال على الدفاع عن

---

[1]- معرب من حوار لأحمد بن صالح مع جريدة **لوموند** بتاريخ 6 أفريل 1956.

[2]- البرنامج الاجتماعي ، مصدر سابق، ص 184.

الخيارات الواردة في البرنامج الاجتماعي للمنظمة العمالية[1]، فقد وقع إجهاض هذه الخيارات بمجرد إسقاط القيادة النقابية التي أوحت بالبرنامج المذكور. لقد كان ذلك مقدمة لدخول الإتحاد بعد إزاحة ابن صالح مرحلة من السلبية التي اتسمت بالتناغم التام مع الخيارات الدستورية وانتفاء أي نظرة نقدية طويلة النفس للسياسات الرسمية في الميدان الاقتصادي والاجتماعي.

III - موقع المسالة الاقتصادية والاجتماعية من أزمة 1977-1978

انخرطت المركزية النقابية بعد سقوط برنامجها في 1956 في السياق الدستوري والحكومي على مستوى الخيارات الاقتصادية والاجتماعية. وكان رحيل ابن صالح من قيادة الإتحاد فرصة لظهور خطاب نقابي متضامن مع الخطاب الرسمي. من الجدير بالذكر أن رد فعل النقابة كان نفسه بعد عشرية ونصف، فقد ظل الإتحاد معارضا صامتا وأحيانا لجوجا لسياسة التعاضد التي انخرطت فيها الدولة منذ بداية الستينات والتي كان لأحمد بن صالح فيها الدور السياسي الأول. غير أن وضع حد لهذه التجربة في سبتمبر 1969 سيعيد الإتحاد من جديد إلى تبني الموقف الرسمي المتجه، بعد وقفة التأمل الشهيرة، إلى الصف الرسمي. في كلا المثالين، وعلى المستوى الشخصي، كان رحيل ابن صالح يفتح دائما باب العودة لغريمه الحبيب عاشور في قيادة الإتحاد، أو لفترة انتقالية يؤمنها أحمد التليلي، وكلاهما كان معارضا لأطروحات أحمد بن صالح الاشتراكية ورافضا لوجوده في قيادة الإتحاد أو في موقع متقدم من قيادة الدولة.

نقرأ في التقرير الأدبي للمؤتمر الثالث عشر للإتحاد في 1973 التزاما كاملا من جانب القيادة النقابية بمعاضدة الحكومة في سياستها الجديدة التي بدأت في التوجه نحو الخيار الليبرالي بصراحة أكبر من السابق. هذا التوجه تزامن مع تسلم الهادي نويرة مقاليد العمل الحكومي بعد خلفه الباهي

[1]- البرنامج الاجتماعي ، مصدر سابق، ص 194.

الأدغم، وبعد تراجع حضور الزعيم بورقيبة من الساحة لاعتبارات صحية بالأساس: "إن هذا الاتصال دليل على تضامن كل المسؤولين في مختلف ميادين النشاط، وهو يرمز إلى وحدة الأهداف والغايات. إن العلاقات بين الحكومة والمنظمة العمالية ليست مؤسسة على العداء والصراع، ولكن على الحوار والنقاش والتفاهم المتبادل والعمل المشترك أيضا. إنه عمل تغذيه معطيات مقبولة من الجميع وقائمة على حقائق ملموسة تراعي المصلحة العامة"[1].

أما من جانب الحكومة، فلم يعد الإتحاد يشكل أي قلق للسياسة العامة للدولة ولاستقرارها، وهو ما عبر عنه وزير الشؤون الخارجية آنذاك محمد المصمودي عندما صرح بأن وحدة المصالح بين الحكومة والإتحاد يجعل من قوة الإتحاد تخدم الحزب الدستوري[2]. وبالفعل فقد عمل عديد النقابيين السابقين الذين تسلموا مناصب حكومية على تمهيد السبل أمام تحقيق أقصى حدود التجانس بين الطرفين[3].

في المؤتمر الثالث عشر ظهر بالفعل ذلك التجانس بين الخيارات النقابية والرسمية، بل إننا نلاحظ أنه حتى شعار "تحسين الإنتاج والإنتاجية" قد لقي قبولا صريحا من لدن القيادة النقابية برغم ما كان يوحي به دائما من تقديم الإنتاج على المنتجين وربط الأجور بزيادة الإنتاجية، وهي من النقاط التي ستشكل لاحقا، بداية من 1977، إحدى المشاكل في العلاقة بين الطرفين. نقرأ في التقرير الأدبي للمؤتمر الثالث عشر أيضا:" على لجنة الضمان الاجتماعي أن تعمل، على مدى بعيد، من أجل خلق مناخ ملائم لتحسين الإنتاجية والإنتاج، والرفع من المقدرة الشرائية وتوسيع مجال العدالة الإجتماعية"[4]. هناك إذا كما أسلفنا ربط بين تحقيق مجال أكبر للعدالة الإجتماعية والنهوض بالمقدرة الشرائية، وبين النهوض بالإنتاج والإنتاجية، وهو ما يعني تجانسا مع موقف الطرف الحكومي والدستوري في الربط بين

---

[1]- التقرير الأدبي للمؤتمر الثالث عشر للإتحاد العم التونسي في **"مؤتمرات الإتحاد العام التونسي للشغل"**، مصدر سابق، ص 371.

[2]- نفس المصدر، ص 372.

[3]- مثل عبد الله فرحات عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي الدستوري الذي تسلم مناصب وزارية أيضا، أنظر قولة له في نفس المعني بالمصدر ذاته، ص 373.

[4]- المصدر نفسه، ص 376.

الموضوعين بصفة تقليدية كلما تعلق الأمر بالرد على المطالب النقابية، مما كان يعني حتما تأجيل النظر فيها إلى ما لا نهاية له. وأكثر من ذلك نجد القيادة النقابية تصرح، زيادة في التجانس مع الرؤية الرسمية،بوعيها "بالضرر الذي يسببه الإضراب، حتى ولو كان شرعيا، وذلك بصورة لا تناقش، بالإنتاج والإنتاجية"[1].

حملت هذه الإدانة الضمنية والمبدئية للإضراب في طياتها دليلا على مدى تموقع القيادة النقابية إلى جانب الرؤية الرسمية للعلاقات بين الأطراف الاجتماعية وهو أقصى ما كانت تطمح إليه الحكومة وقيادة الحزب في وضع اقتصادي عام كان ينذر بورود تبعات أزمة عالمية لن يكون بإمكان البلاد تجاوزها بوجود حركة اجتماعية قوية. غير أن سلب العمال سلاحهم الاجتماعي الذي اعترف لهم به الحزب نفسه سابقا[2] يدل على جسامة التنازلات التي كانت المركزية النقابية الوطنية مستعدة لتقديمها من أجل إنجاح السياسة الاقتصادية والاجتماعية للحكومة التي انتهجت خيارا ليبراليا مفتوحا لن يلبث أن يغرق البلاد في خضم أزمة شاملة.

لقد تواصل هذا المسار إلى حدود 1976 حيث قام الإتحاد، ممثلا في قيادته، بالموافقة على سياسة العقد الاجتماعي في 19 جانفي 1976، إلى جانب ممثلي الحكومة والأعراف. اعتبر الإتحاد، كتبرير لموافقته الإمضاء على "العقد الاجتماعي"، أن السياسة التعاقدية "إطار إيجابي لتأكيد شخصية العامل واعتباره عنصرا هاما في العملية الإنتاجية له حقوق وعليه واجبات، كما أن من شأنه أن يمنح العامل إحساسا بالثقة يدفعه في طريق الرقي المهني حسب مقاييس محددة".[3] كما اعتبرت المركزية النقابية أن سياسة العقد الاجتماعي تؤسس لنوع من الحوار حول الأجور والترتيب المهني وهو ما يمثل انتصارا للإتحاد حيث توصل إلى الرفع من الأجر الأدنى المضمون SMIG "[4]. من المفيد النظر في التشابه الكبير الذي أضحى قائما

---

[1]- المصدر نفسه.

[2]- "يطلب المؤتمر من الديوان السياسي والحكومة أن يعملا على تحقيق الرقي الاجتماعي باحترام الحقوق النقابية وإقرار حق الإضراب في جميع ميادين الشغل"، من اللائحة الإجتماعية لمؤتمر الحزب الحر الدستوري الجديد بصفاقس (أكتوبر 1955)، **لوائح ومقررات**، مصدر سابق، ص 105.

[3]- نفس المصدر، ص 400.

[4]- نفس المصدر.

بين خطاب المركزية النقابية وبين الخطاب الرسمي، وهو تشابه يشير إلى المكسب الكبير الذي حققته الحكومة ومن ورائها قيادة الحزب، في ضمان مساندة المنظمة الإجتماعية الأقوى في البلاد للعنوان الرئيسي في سياستها. كانت موافقة الإتحاد تعني بالفعل ضمان مناخ من السلم الإجتماعية الضرورية لإنجاز الخيارات الليبرالية للدولة التي بدأت الولوج داخل أزمة عميقة.

أشرنا في موضع سابق إلى الظروف التي أحاطت بانعقاد المؤتمر الوطني للإتحاد العام التونسي للشغل في مارس 1977، وما تضمنه من بروز لملامح الأزمة التي ستندلع بين الطرف النقابي والطرف الحكومي-الحزبي، تلك الأزمة التي ستعرف أوجها مع أحداث 26 جانفي 1978. في هذا المؤتمر كانت قد انتشرت بعد إشاعة تأسيس مركزية نقابية موازية للإتحاد، وبالرغم من برودة الدم السياسية التي واجهت بها المركزية النقابية تلك المساعي، فإنه لا شك أن تشجيع الحكومة والحزب من طرف خفي لتلك المبادرة ربما أحدث درجة من التوتر لدى القيادة النقابية ولدى المؤسسات الوسيطة في الإتحاد. ترجم ذلك ببروز موقفين متضادين في المؤتمر، حيث نجد لائحة السياسة العامة للمؤتمر تعكس موقفا إيجابيا من الخيارات الرسمية بتأكيدها الاعتزاز "بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي تمكنت الأمة من تحقيقه بفضل السياسة المتبصرة والمجهودات المشتركة لكل القوى الحية والفاعلة"[1]، وبإرسال برقيات المساندة التقليدية لرئيس الدولة وللوزير الأول الأمين العام للحزب التي عبرت عن مساندة الإتحاد لسياستهما "الحكيمة"[2]. في مقابل ذلك عاد المؤتمرون للتأكيد على ضرورة النهوض بالمقدرة الشرائية للعمال، وضرورة وضع قوانين أساسية للقطاعات التي تفتقد إليها، وكذلك السعي بسرعة لتحقيق العدالة الإجتماعية بين الجهات وبين الطبقات الإجتماعية. وهكذا جاء في لائحة السياسة العامة أيضا مطالبة الإتحاد "بالعمل من أجل عدالة اجتماعية أكبر ومتركزة على طرق صحيحة في إنتاج وتوزيع الثروة الوطنية يكون من نتائجها الحد من

---

[1]- **مؤتمرات الإتحاد....** مصدر سابق ، ص 416.

[2]- نفس المصدر.

الفوارق في المداخيل بين مختلف المجموعات الإجتماعية...، إن السلم الإجتماعية مرتبطة في جزء كبير منها بالتصرف تجاه العامل وعدم التفريط في أي من حقوقه المادية والأدبية..."[1]. إن التأكيد على هذه المسائل قد غاب تماما في لوائح مؤتمر 1973.

كما أكد الإتحاد في هذا المؤتمر (1976) على الإضراب كحق لا يمكن للعمال التفريط فيه، وهو ما لاحظنا اتجاها للتشكيك فيه في مؤتمر 1973: "إن الإتحاد العام التونسي للشغل مقتنع ويذكر بأن الإضراب حق قانوني لا يناقش بوصفها ركيزة أساسية في العمل النقابي وفي حريته، وإن شرعيته معترف بها حتى في دستور البلاد لحماية المكتسبات والحقوق الأدبية والمادية للشغالين. واقتناعا بهذا الحق المقدس فقد ساند الإتحاد أغلب هذه الإضرابات ووقف إلى جانب العمال ومدهم بكل المعونة المادية والأدبية إلى حد حصولهم على حقوقهم الشرعية"[2]. في موازاة للتأكيد على حق الإضراب سعى المؤتمر لإبراز تمسك الشغالين بمنظمتهم في البرقيتين الموجهتين إلى الوزير الأول الأمين العام للحزب الهادي نويرة، وإلى رئيس الحزب والدولة.

إن أهم تغيير طرأ على خطاب الاتحاد في مؤتمر 1976، مقارنة بالمؤتمر الذي سبقه، هو الربط الذي أصبحت تؤكد عليه المركزية النقابية بين مسألة الرفع من الإنتاج وبين الاعتراف بحق الإضراب للعمال، وهي ثنائية جديدة تختلف جذريا مع الثنائية المؤسسة في الخطاب الحزبي والرسمي على التوازي بين الرفع في الإنتاج وتحسين الوضع الاجتماعي للعمال المعبر عنه بزيادة الأجور. ليس أبلغ تعبيرا على هذا التطور في الموقف النقابي مما ورد في خطاب الحبيب عاشور في صائفة 1977، وهو ما سيمهد لحلول الأزمة بين الإتحاد والطرف الحكومي والحزبي: " إن موضوع الأمن الاجتماعي موضوع له أهميته واعتقادنا أنه غاية الجميع، وإذا كان الأعراف يريدون من ورائه وضع حد للإضرابات فقط فنحن لنا رأي آخر. نحن رحبنا بإجراءات جانفي 1977 باعتبارها أداة للنهوض

---

[1]- المصدر نفسه، ص 416.

[2]- المصدر نفسه، ص 407.

بالعمل والعمال واقتصاد البلاد، ولكن لا يمنعنا هذا أن ندافع عن حقوقنا النقابية إذا وقع المس بها، وذلك بكل الوسائل المشروعة بما فيها الإضراب. ومنذ جانفي الماضي وقعت إضرابات عديدة..."[1].

في المرحلة الموالية سيزيد الموقف الاحتجاجي للاتحاد تطورا، وسيتواصل الابتعاد عن استخدام الخطاب القديم وكل المبررات التي شرعت لإمضاء القيادة النقابية على "العقد الاجتماعي"، وذلك بالموازاة مع تعمق الأزمة الاقتصادية وظهور انعكاساتها على الطبقات الضعيفة. كنتيجة لذلك سيفسح الإتحاد المجال لظهور خطاب منذد بالأزمة واستفحالها وسيحمل المسؤولية "لفئة انتهازية". قبل ذلك كان الأمر قد بدأ بتوجيه القواعد النقابية انتقادات للقيادة المركزية حول قبوله سياسة العقد الاجتماعي بالرغم من توقع أن تسفر عما أسفرت عنه في حق الشغالين: " لا نفهم لماذا قبل الإتحاد العام عقدا اجتماعيا حول الأجور مدته خمس سنوات وهو يعرف أن الاتفاقيات المشتركة لا تدوم سوى ثلاث سنوات ثم تقع مراجعتها"[2]. وبالفعل، فإن ما كانت تبحث عنه الحكومة من وراء سياسة العقد الاجتماعي كان تجميد الأجور لمدة خمس سنوات كاملة، وهي مدة كان يفترض من الإتحاد فيها أن لا يقوم بإضرابات أو أن يغطيها قانونيا، مما يعطينا فكرة حقيقية عن سياسة السلم الاجتماعي التي طفح بها الخطاب الرسمي وكذلك النقابي طيلة الفترة التي سبقت صائفة 1977. في المقابل لم يحافظ الأعراف على نسق الأسعار، وزادت تكلفة المعيشة زيادة واضحة أضرت بالمقدرة الشرائية للطبقات الضعيفة: "إننا لا نطالب بالكماليات، بل نريد توفير الضروريات والمواد الأساسية بأسعار منخفضة وهذا يستوجب على الحكومة مراقبة الأسعار بحزم والتحكم في مسالك التوزيع والبيع. والذين يقولون أن اقتصادنا مرتبط بالسوق العالمية، وبالتالي فهو عرضة للتضخم المالي، ساعين لإظهار التقلبات الخارجية وكأنها هي السبب الوحيد لارتفاع الأسعار، نجيبهم أن ذلك وحده لا يفسر الغلاء المجحف للمعيشة.

---

[1]- من حديث للحبيب عاشور في اجتماع نقابي، ورد بصحيفة **الشعب** الصادرة بتاريخ 1 جويلية 1977.
[2]- أحد النقابيين متوجها إلى الحبيب عاشور في نفس الإجتماع النقابي، نفس المصدر.

وخير دليل على ذلك هو ارتفاع أسعار منتوجات بلادنا نفسها بصورة مهولة"[1].

لقد هاجم النقابيون الأعراف ورأس المال معتبرين أنهم هم المسئولون الرئيسيون عن الأزمة التي تضرر منها الشغالون، منددين "بأجور المسئولين المرتفعة والمنح التشجيعية التي يحصلون عليها في حين أن مطالب العمال بالحصول على سكن ما تزال في ثلاجة، وإن البعض يشتري سيارتين في السنة ويشيد مسكنا بالملايين على حساب ازدهار الشركة وعرق العمال"[2]. كما شهر النقابيون بالوضع المزري لعمال المناجم الذين كانوا يمثلون بحجمهم وعراقة التنظيم النقابي لديهم قوة ضاربة داخل الإتحاد، حيث جاء في خطاب أحد الأعضاء البارزين للمكتب التنفيذي للمركزية النقابية قوله بالخصوص: "إن شركة فسفاط قفصة شركة للعمال، بنوها بعرقهم ودمائهم وتضحياتهم ولا يمكن أن نطالب العمال بتوفير الإنتاج وبتحسين الإنتاجية في الوقت الذي أصبحت فيه هذه الشركة بقرة حلوبا تدر الأموال على بعض المسئولين"[3].

ثم لم يلبث التشكيك في سياسة العقد الاجتماعي إلى طرح استفهامات حول مقولة "الوحدة القومية" التي ظل الدستوريون، ثم لاحقا الحكومة، يرفعونها كلما أرادوا الحصول على إجماع حول سياسة معينة: "إنه من الواجب علينا اليوم أن نقف صفا واحدا وإرادة واحدة لمحاسبة هؤلاء الضالين ونطهر أجهزة الحزب والدولة من شرهم وظلمهم، حتى نسترجع عزتنا وشرفنا ونبني مستقبلنا بأيدينا (...)، إن الحكومة تروج عبر أجهزتها الإعلامية أن قلة الإنتاج هي السبب في دوامة الأسعار، لكن هذه المغالطات لم تعد تنطلي على أحد لأن المسألة ليست مسألة إنتاج. فقد تضاعف الإنتاج وازدادت محاصيلنا في عدة مواد، دون أن نلمس أي انخفاض، بل ارتفعت الأسعار وواصلت زحفها الجهنمي. فالقضية إذا هي قضية احتكار وسوء تصرف... إن "فرحة الحياة" التي حدثونا عنها لم تكن سوى خرافة، وها

---

[1]- أحد النقابيين في مؤتمر تجديد النقابة العامة للعدلية، صحيفة **الشعب** بتاريخ 15 جويلية 1977.

[2]- في اجتماع عمال شركة نقل البضائع، **الشعب** بتاريخ 22 جويلية 1977.

[3]- محمد الصالح بن قدور، عضو المكتب التنفيذي، في المؤتمر الإستثنائي للإتحاد الجهوي للشغل بقفصة، ورد بصحيفة **الشعب** بتاريخ 19 أوت 1977.

نحن اليوم نعيش "تعاسة الحياة" بعد 20 سنة من الاستقلال... إن الوحدة القومية مبدأ مقدس نتمسك به بقوة، لكننا نرفض مفهومهم لتلك الوحدة لأنهم يريدونها في خدمة مصالحهم وأغراضهم الأنانية، ونطالب بوحدة تقوم على أسس العدالة الاجتماعية والمساواة بين كل الطبقات والفئات"[1].

من الهام أن نشير إلى أن احتداد الخطاب النقابي ضد "الفئات الانتهازية" قد تزامن مع التأكيد على قوة الإتحاد العام التونسي للشغل كقوة اجتماعية تعمل في صالح الطبقات الشعبية وتواجه الظلم الاجتماعي[2]، وساهم ذلك في الدفع بمواقف الإتحاد إلى الأمام في وجه تصاعد الأزمة الإجتماعية مهاجما التبريرات المقدمة ومناقضا إياها بالأرقام. فقد أكد قادة المركزية النقابية أن "نسبة الارتفاع في الأسعار المعلن عنها مؤخرا (2.9 بالمائة) مشكوك في صحتها، والرأي العام يؤكد أن نسبة الارتفاع شملت كل المواد الضرورية وهي تتراوح بين 10 بالمائة و150 بالمائة. ولنثبت ذلك يمكن إعداد جدول مقارنة بين الأسعار قبل فيفري 1977 والأسعار الحالية..."[3].

غير أن هذا الموقف تطور أكثر لاحقا ليصل في أوجه إلى التشكيك في صحة البيانات الرسمية مما مثل المبرر الكافي للإتحاد ليطرح تقويمات بديلة للوضع الاقتصادي. فمع تطور الأوضاع وتأزمها "شعر الإتحاد بضرورة الاعتماد على نفسه في ضبط سياساته ومواقفه، وأنه لا يكفي أن يعتمد على الكتابات والإحصائيات الرسمية، نظرا لاختلاف وجهات نظر الطرفين في تأويل وتفسير بعض المعطيات المرقمة، وليس أدل على ذلك مما صرح به وزير الاقتصاد من كون نسبة ارتفاع الأسعار في الأشهر الأخيرة لم تتجاوز 2.9 بالمائة، وهو رقم لا يصور واقع الأسعار على حقيقته"[4].

---

[1]- من خطاب رشيد سلوقة باسم الجامعة القومية للصحة في اجتماع الإطارات النقابية بتونس، صحيفة **الشعب** بتاريخ 9 سبتمبر 1977.

[2]- أنظر صحيفة **الشعب** بتاريخ 8 جويلية و 19 أوت و 9 سبتمبر 1977.

[3]- خليفة عبيد، عضو المكتب التنفيذي للإتحاد، في مداولات مجلس الأمة حول المخطط الخماسي، ورد في صحيفة **الشعب** بتاريخ 29 جويلية 1977.

[4]- الطيب البكوش في اجتماع مجلس الدراسات الاقتصادية والاجتماعية التابع للإتحاد، ورد في صحيفة **الشعب** بتاريخ 22 جويلية 1977.

اعتبر النقابيون أن إيجاد مؤسسات داخل الإتحاد تكون مهمتها دراسة الواقع من وجهة نظر المركزية النقابية ذاتها أمرا ضروريا من أجل قيادة أية مفاوضات مع الحكومة على أرضية صلبة. فتأسيس قسم الدراسات يأتي إذا "لضبط حاجيات الإتحاد بمختلف تشكيلاته النقابية بصورة دائمة ومستمرة وترتيبها حسب أهميتها ومستلزمات الحياة النقابية والاجتماعية بالبلاد"[1].

وقد تواصل هذا النزوح عن الموقف الرسمي ليتدعم بطرح الإتحاد مشاريع مستقبلية ستضعها هياكل المركزية النقابية كأولويات لها، مثل:

-"إيجاد مؤشر أسعار نقابي يكون موازيا للمؤشر الرسمي.

- ضبط مؤشر للأجور...والإتحاد هو المؤهل قبل غيره للقيام بهذه الدراسة.

- ضبط مؤشر علمي للإنتاجية، وهو ضروري أثناء المفاوضات الإطارية أو العامة، وخاصة تلك المتعلقة بربط الأجور بتطور نسبة ارتفاع الإنتاجية.

- إنجاز دراسة حول السياسة الجبائية لكشف نواقصها وخفاياها وتقديم مقترحات لتحويرها وجعلها تتماشى ومقتضيات العدالة الإجتماعية"[2].

فقد الإتحاد إذا الثقة في الحكومة كمصدر معلومات يناقضها الواقع الاقتصادي والاجتماعي المتسم بخلل فادح بين تطور الأسعار وثبات الأجور. وقد جاء ذلك ردا من المركزية النقابية على عدم احترام الحكومة لتعهداتها: "هل من الوفاء بالعهد أن تترك الأسعار تتضاعف بنسبة هائلة مدة ثم تنخفض لمدة وجيزة لتظهر فيما بعد أنها نسبة انخفاض تافهة تترك المواطن في حيرة أيهما أصح، الرقم الرسمي أم الواقع اليومي؟ وهل من المعقول أن تبقى الأسعار في ارتفاع مستمر بدون حد أقصى؟ وهل من العدل أن تبقى قائمة المواد الخاضعة للتسعيرة الحكومية خالية من عديد المواد الضرورية؟ وهل من الوفاء بالعهد أيضا غض الطرف عن أوكار

---

[1]- المصدر نفسه.

[2]- المصدر نفسه.

الاحتكار التي اتخذت من قاعدة العرض والطلب مرتعا للإثراء غير المشروع على حساب المصلحة العامة؟"[1].

وبالرغم من عدم إمكان اعتبار هذا المشروع بمثابة البديل الاقتصادي النقابي في مواجهة خيارات السلطة إلا أنه يمكن مع ذلك أن نقر ب:

- أن هذا المشروع الذي بقي في جزء كبير منه نظريا بفعل التطور السريع للأحداث إلى حد يوم 26 جانفي 1978، كان بإمكانه أن يتطور إلى برنامج متكامل وعلمي يناقض بالدليل توجهات الخطاب الرسمي. وهذا التأكيد يستمد مشروعيته من طبيعة العلاقة التي سادت بين الطرف النقابي والطرف الرسمي منذ صائفة 1977 بالخصوص، حيث تطورت تلك العلاقة تصاعديا وباستمرار نحو التناقض الذي سيهيئ للتصادم.
- أن هذا المشروع قد جاء تجاوبا مع رغبة القاعدة العمالية في تحقيق عدالة اجتماعية حقيقية في مواجهة مستغليها وفي مقابل خطاب رسمي متعلق بمقولات مثل "الوحدة القومية"، و"فرحة الحياة"، وهي مقولات فقدت بعد مشروعيتها في نظر الشغالين وقياداتهم النقابية.
- أن هذا المشروع جاء في خضم التأكيد المتواصل على قوة الإتحاد وجماهيريته وتمسك الشغالين به ودور المنظمة النقابية في رفع الظلم الاجتماعي وتحقيق عدالة اجتماعية حقيقية مع ما يتطلبه ذلك من مواجهة مستغلي الشغالين.

إن التقاء هذه العوامل والتأكيدات يعني فيما يعنيه وعيا كاملا من جهة القيادة النقابية بخصوصية المرحلة التي كان يمر بها مجتمع دخل بعد نفق أزمة خانقة كانت من الحدة بحيث فرضت التخلي عن خطاب التناغم مع الطرف الرسمي بخطاب مناقض بالكامل، وذلك في أوج علاقة أضحت متوترة ستبلغ مداها الدموي في 26 جانفي 1978.

أما من ناحية عملية، فإن لجوء الإتحاد للإضرابات المتتالية وفي مختلف القطاعات قد أتى تأكيدا جديدا على وجود إرادة حقيقية في تغيير ميزان القوى السائد منذ إمضاء القيادة النقابية "العقد الاجتماعي".

---

[1]- صحيفة **الشعب** بتاريخ 26 أوت 1977.

مثل سنة 1956 حيث قررت الحكومة ومن ورائها الحزب التخلص من قيادة نقابية لجوجة وذات خيارات مناقضة للتوجه الرسمي، فإن ما حصل في جانفي 1978 كان تعبيرا عن نفس القناعة لدى السلطة بأن اتحادا قويا وجماهيريا وممثلا للرأي العام العمالي ومدافعا عن الطبقات الضعيفة، من شأنه أن يدخل اضطرابا على برامجها ويهدد سياساتها الليبرالية. في كلتا النموذجين كانت الحكومة تمر بأزمة اقتصادية شديدة لم يكن بوسعها أن تتجاوز آثارها سوى بفرض حالة من السيطرة الكلية على المنظمات الاجتماعية ومحاولة إخضاعها لوجهة النظر الرسمية.

حوصلة ختامية

مثلت النقابة أول إشكال التنظيم العصري للجماهير في تونس، حيث ناضل العمال في هياكل نقابية أجنبية قبل الاصداع بإرادتهم في تأسيس تنظيمات اجتماعية وطنية في مطلع العشرينات تماشيا مع تنامي مشاعر الاستقلالية التي ترجمت أيضا في تأسيس أول الأحزاب الوطنية. سيبدأ بذلك مسار من التعايش والتداخل بين الساحتين النضاليتين، الوطنية والنقابية، وسيبدأ معها مسار من محاولات الهيمنة على الفضاء النقابي، تلك المحاولات التي ستتطور بصفة دراماتيكية غداة حصول البلاد على استقلالها السياسي وإمساك الدستوريين بمقاليد الأمور.

كان الاتحاد قد لعب دورا مركزيا في النضال الاجتماعي والسياسي إلى جانب الحزب الدستوري الجديد، مما جعله في موقع متقدم عندما جاء الاستقلال، بل يمكن القول أنه أصبح الطرف الوحيد القادر على استباق تحديات المرحلة الجديدة بفعل استغراق الحزب في صراعات أنهكته وجعلت منه مفتقدا لأية تصورات حول السبل الواجب إتباعها لإخراج البلاد من التخلف الاقتصادي والخراب الاجتماعي. جاء البرنامج الاجتماعي للاتحاد في مؤتمر 1956 دليلا على الدور الذي كانت المنظمة النقابية تطالب بأدائه من موقع الشريك الكامل، ومن موقع الطرف المؤتمن على مصالح الفئات الضعيفة، وهو ما شكل إزعاجا لبعض قيادات الحزب والدولة، فشرعت في مسار لاعادة المنظمة إلى موقع التابع والرديف، عبر وسائل متنوعة تراوحت بين تشجيع الانشقاق والانقلاب على القيادة الشرعية للمنظمة، قبل أن تلجأ في 1978 إلى استعمال أقصى القوة الممكنة، وهو ما انتهى إلى أحداث 26 جانفي الأليمة.

فعبر مسيرة طويلة توصل الإتحاد في السبعينات إلى أن يصبح قطبا رئيسيا في تأطير المجتمع وفي فتح مجال واسع للتعبير أمام الاحتجاجات التي ضاق عنها فضاء عمومي لم يكد يوجد بفعل نظام الحزب الواحد. لقد اعتبر الإتحاد العام التونسي للشغل نفسه باستمرار وريثا لتجربة محمد علي الحامي، غير أن توالي تجارب التأسيس وتجدد القيادات النقابية بفعل طبيعة العمل النقابي ذاته قد حد من العمق التاريخي للمركزية النقابية مقارنة بالحزب الدستوري الذي نجح في المحافظة على تواصل قيادي جسمه حضور نفس الرموز في مختلف مراحل تطور العلاقة بين الطرفين.

بالإضافة إلى الشرعية التاريخية للإتحاد، وهي شرعية لا تعود لعراقة التأسيس النقابي فحسب وإنما إلى الدور المتقدم الذي قام به النقابيون وتنظيماتهم في حركة التحرر الوطني، استمد الإتحاد بعض عوامل قوته من الأخطاء التي وقع فيها الحزب منذ تسلمه السلطة بعد 1956 إن على مستوى المناهج أو على مستوى ممارسة السلطة، حيث استطاع ملء الفراغ الذي تركه ترهل الحزب وتراجعه عن التعبير عن تطلعات مختلف الفئات ليصبح حزب سلطة غير شعبية.

هل كان بإمكان الإتحاد التطور إلى حزب عمالي مثلما ألمح لذلك بعض النقابيين منذ 1956؟ إن الأكيد أن النقابة القوية بإمكانها دائما أن تلعب دور الحزب العمالي برغم الاختلاف المفترض في شكل التنظم، غير أن عوائق عديدة منعت حصول ذلك أهمها التداخل الكبير بين الفضاء الحزبي والفضاء النقابي، وتأرجح المركزية النقابية بين الموالاة والمعارضة للسلطة ولحزبها، وكذلك ضيق أفق الحريات السياسية وأهمها حرية التنظم.

ملاحق

تنويه: نورد هنا شهادتين تاريخيتين قمنا بتسجيلهما مع شخصيتين محوريتين في تاريخ العلاقة بين الاتحاد العام التونسي للشغل والحزب الدستوري، وهما على التوالي الأستاذ أحمد بن صالح والأستاذ محمد الصياح. وقد أردنا من خلال الشهادتين توفير وثيقتين تضيئان أو تكملان مضمون البحث. غير أنه يجب أن نذكر أن التعامل مع الشهادات الشفوية له خصوصياته، ومنها أن نقل الوثيقة من الصيغة السمعية إلى الصيغة المكتوبة يتطلب تدخلا من جانب المؤرخ بالتبويب وأحيانا بالتلخيص، ثم بنقل اللغة المستعملة من قبل الشاهد من عامية مختلطة باللغة الفرنسية إلى لغة عربية سليمة. كل ذلك مع الوضع بعين الاعتبار عامل الرقابة الذاتية التي يسلطها الشاهد أحيانا على نفسه أثناء ذكر أحداث معينة. رجاؤنا أننا لم نمس بأصل الشهادتين وبالمعلومات والمواقف الواردة فيهما، أما إذا حصل من جانبنا خطأ فهو من قبيل السهو لا غير.

شهادة الأستاذ أحمد بن صالح

الأمين العام الأسبق للاتحاد العام التونسي للشغل

حول تجربته في قيادة الاتحاد والمجلس القومي التأسيسي

العودة إلى تونس

كنت أقيم في بروكسل حيث كانت لي مسؤولية نقابية في صلب الجامعة العالمية للنقابات الحرة CISL إضافة إلى مسؤولياتي الحزبية في نفس هذا البلد الأوروبي. وقد استقبلنا حشاد الذي جاء إلى بروكسل وأمضى حوالي عشرة أيام للمشاركة بصفته أمينا عاما للاتحاد، في أشغال مؤتمر السيزل إذ كان عضوا مساعدا في مكتب المنظمة. وأثناء وجوده في بروكسل قمت بتنظيم ندوة صحفية، شارك فيها 75 من ممثلي وسائل الإعلام البلجيكية والعالمية تحدث فيها حشاد عن الوضع في تونس فكانت تلك فرصة هامة انتهزناها للتعريف بالواقع الاستعماري ومقاومة الشعب التونسي ودور الاتحاد العام التونسي للشغل وحث البلدان الأوروبية والعالم الحر على مساندتنا سياسيا في نضالنا الوطني والاجتماعي.

عندما وقع اغتيال الزعيم فرحات حشاد كنت في باريس، وقد جاء لزيارتي وفدان تكون الأول من المناضلين محمود الخياري وعمر الرياحي، وفي المرة الثانية صحبهما أيضا المناضل محمد الري. كان الهدف من الوفدين دعوتي للعودة إلى تونس للإشراف على الاتحاد. كما تلقيت أيضا رسالة من محمد كريم المسئول النقابي بصفاقس، يدعوني فيها للعودة والمشاركة في إعادة تنظيم الأوضاع في الاتحاد الذي أدخله اغتيال الزعيم حشاد في حالة فراغ كبيرة. فقد كثرت الخلافات، وبرزت بعض الزعامات كل منها تريد الاستئثار بقيادة الاتحاد. تزامن ذلك مع حالة شلل في هياكل الاتحاد، وخلافات شديدة أضرت بالعمل النقابي تركزت خاصة بين محمود المسعدي والنوري البودالي. هذا الوضع لم يكن مريحا للسيزل، خاصة وأن الاتحاد قام في هذه الفترة بإضراب عام فاشل مما أثر على صورته وقدراته .

مع ذلك فإنني أعتبر أن من رشحني للمسؤولية العليا في الاتحاد كان الشهيد فرحات حشاد منذ عودته إلى تونس من بروكسل. ما أريد التأكيد عليه هو أنه في هذه الفترة لم تكن هناك قيادة نقابية منفصلة عن القيادة السياسية، بل كان الجميع، دستوريين

ونقابيين على حد سواء في بوتقة واحدة تشرف عليها قيادة وطنية. في خضم دعوتي للعودة إلى تونس للإشراف على الاتحاد كاتبت السيد الباهي الأدغم في مناسبتين تساءلت فيهما عن مدى إمكانية ترشيح الحبيب عاشور(الذي يتهمني البعض بمعاداته) أو أحمد التليلي لقيادة الاتحاد، ثم النضال من أجل إطلاق سراح الأمين العام الجديد من الإقامة الجبرية المفروضة على الرجلين. استغربت في الواقع من الإلحاح علي للامساك بمقاليد المنظمة النقابية لأن سني لم تكن تتجاوز آنذاك الثمانية والعشرين عاما. عند عودتي إلى تونس ذهبت إلى دار الاتحاد وطرحت نفس المسالة مجددا، أي إمكانية ترشيح عاشور أو التليلي، وعندما تواصل الإلحاح ذهبت للقاء الرجلين في مقر إقامتهما الجبرية، وقد شجعاني على الترشح للأمانة العامة في المؤتمر الذي شرعنا بعد في الإعداد لعقده، بالنظر إلى أن وضعية النفي التي كانا يعيشانها كانت تمنعهما من ان يكونا فاعلين على رأس المنظمة.

التحضير للمؤتمر الخامس للإتحاد (1954)

بدأت عملية التحضير للمؤتمر الخامس إذا، وقد انعقد في شهر جويلية 1954 في مدرسة البنت المسلمة. كان الجو السياسي العام شديد التوتر حيث كانت المدرعات تحيط بمقر انعقاد المؤتمر. انعقد المؤتمر في غياب النوري البودالي ومحمود المسعدي. وقبيل المؤتمر علمت مصادفة أن المقيم العام فوازار Voisard استدعى النقابيين للحضور إلى مكتبه. وجدت الجماعة قد بدأت في إعداد الوفد للقيام بالزيارة فاعترضت على ذلك من ناحية المبدأ. فماذا تعني زيارة النقابيين للمقيم العام قبل انعقاد المؤتمر. كان الأمر في تأويلي يستهدف التأثير على سير المؤتمر وتوجيه أشغاله، فطلبت من الوفد النقابي الذي كان قد شكل بعد أن يتريث إلى ما بعد المؤتمر، وهو ما وافقني عليه الجميع. وبالفعل فبعد أن أتم المؤتمر أشغاله ذهبت بصفتي أمينا عاما للمنظمة إلى زيارة فوازار مصحوبا بأعضاء القيادة الجديدة وقد شارك في الوفد كل من محمد كريم ومحمد الري. ذهبنا إلى لمقيم العام نحمل نسخة من اللوائح وخاصة اللائحة السياسية التي كان عنوانها "يكفي من العنف، تفاوضوا مع بورقيبة". انتظرنا قدوم المقيم العام في مكتبه لبعض الوقت وعندما دخل المكتب كان بكامل بدلته الرسمية. كانت الجملة الأولى التي تفوه بها هي: ""سيد بن صالح ، أنتم تحطمون عملي"، أجبته، لا مشكلة، ابدأ العمل من جديد"، ، ثم سلمته اللائحة. لم تطل بعد ذلك المقابلة كثيرا. في ظني أن الرجل شعر أن الوضع سيبدأ في التغير، حيث كان منداس فرانس قد وصل بعد لرئاسة الحكومة. بعد بضعة أيام من انتهاء أشغال المؤتمر الخامس جاء منداس فرانس إلى تونس وألقى خطاب 31 جويلية الشهير الذي اعترف فيه بحق تونس في الاستقلال الداخلي. شعرنا جميعا أن الرجل صادق في اتجاهه السياسي إزاء المشكلة التونسية.

غير أنني شعرت أننا في الاتحاد والحزب لم نستعد لهذا اليوم وأننا كنا فقراء من أية رؤية استشرافية، وهو ما بدأت أسعى لتجاوزه بمساعدة بعض الكفاءات.

أريد أن أشير أيضا، في خصوص مؤتمر جويلية 1954 أنه لا أحد من المؤتمرين أعرب عن رغبته في الترشح للأمانة العامة أو عن معارضته لترشحي، غير أنني علمت أنه كان هناك نوع من الفيتو ضدي من جانب مدير الحزب المنجي سليم. كنا في اجتماع الهيئة الإدارية التي انتخبها المؤتمر والتي كان عليها أن تنتخب المكتب التنفيذي ننتظر حل هذا الإشكال. كان أحمد التليلي قد تعهد برفع اعتراض المنجي سليم، وقد كان في الديوان السياسي أيضا. كتب التليلي للمنجي سليم رسالة في هذا الشأن، أعتقد أن نسخة من هذه الرسالة موجودة ضمن وثائق المرحوم الصادق القلعاوي. وبالفعل فقد جاء الخبر برفع مدير الحزب اعتراضه على ترشحي للأمانة العامة للاتحاد أثناء الاجتماع المذكور عن طريق عبد الله فرحات. وهكذا أمكن انتخابي أمينا عاما وانتخاب أحمد التليلي أمينا عاما مساعدا أولا ومحمد كريم أمينا عاما مساعدا ثانيا، باعتبار أنه كان يمثل الحبيب عاشور.

شرعت غداة خطاب منداس فرانس في جمع الكفاءات الموجودة، لاعداد مشروع استشرافي للمرحلة الجديدة، كان من بين المشاركين الذين أعربوا عن استعدادهم للعمل معنا في هذا الاطار المهندس مصطفي الدلاجي ، والأستاذ أحمد كناني المجاز في الحقوق ،والبشير الناجي، ومصطفى القيلالي وآخرون. كانت لي بعض التجربة في الأمور الاقتصادية بفعل مسؤولياتي السابقة في السيزل مما سمح لي بالمشاركة في هذا المشروع. لم نكن نريد أن نفاجأ بالاستقلال وكنا نرى أن على الحزب الاستعداد للمرحلة الجديدة.

البرنامج الاجتماعي للإتحاد

كان تقييمنا في الاتحاد أن المسار الذي شرع فيه منداس فرانس كان واعدا بتطورات إيجابية، غير أننا كنا نعرف أنه لم يكن للحزب برنامج. ولكن حتى نحن في الاتحاد كنا دستوريين، وأستطيع التأكيد أن ثلاثة أرباع النقابيين كانوا دستوريين، وأن الربع الآخر كان أيضا فيه دستوريون من الحزب القديم. كنا نشتغل بصفة جماعية، وكانت الفكرة أن يدخل الاتحاد المرحلة الجديدة ببرنامج، وأن يشكل ثقلا تقدميا في الحزب الدستوري لدفع البلاد نحو خيارات ديمقراطية. وهذا في الحقيقة تواصل مع فكرة حشاد. فقد كان الزعيم حشاد أسس قبل اغتياله "لجان الحريات الديمقراطية والتمثيل الشعبي"؛ وفي إطارها تعرفت عليه عندما كنت أدرس بسوسة وأنشط في صلب الاتحاد الجهوي للشغل. أسسنا لهذه اللجان فروعا بمناطق عديدة. ما يجب الإشارة إليه هو أن اسم هذه اللجان كان في حد ذاته حاملا لبرنامج كامل، مما أثار لدى

البعض في الحزب تخوفات من مواقف حشاد السياسية المستقبلية. لقد كانت هناك تحفظات عليه.

اشتغلنا إذا على هذا البرنامج بصفة جماعية. وبالإضافة إلى فكرتنا في دخول المرحلة الجديدة ببرنامج فإننا كنا نريد الانضمام للحزب كمنظمة، على أن نتفق على طريقة المشاركة في التوجيه والتسيير، لدفع البلاد نحو خيارات ديمقراطية ولتنفيذ برنامجنا، وهو ما لم يكن ممكنا دون الحزب الذي كان يتأهب لتسلم الحكم. أنجزت اللجنة المذكورة البرنامج وقمنا بتسليمه للحزب قبل أن نوزعه على نقاباتنا. وبما أن الحزب كان يستعد لعقد مؤتمره في صفاقس فقد كلف المكتب السيد مصطفى الفيلالي بانجاز ملخص للبرنامج وعرضه على المؤتمر في صفاقس. لم تقع أية اعتراضات على مضمون البرنامج في مؤتمر الحزب الدستوري (أكتوبر 1955)، وأعتقد أن الدستوريين لم يكونوا يولون بالا للمسألة لأن أولوياتهم كانت مختلفة، فقد كان الأساسي بالنسبة إليهم هو حسم الصراع مع صالح بن يوسف.

كاتحاد اعتبرنا إذا أن البرنامج الذي قدمناه قد أصبح برنامج الحزب الذي وافق عليه وتبناه. بذلك كان الأمر يبدو كتطور طبيعي، خاصة وأننا كنا معا في الجبهة القومية، كان الأمر نهاية في السلامة الصحية السياسية. قبيل المؤتمر كلفت بالاتصال بالزعيم صالح بن يوسف ودعوته لحضور المؤتمر، وقد هاتفته من صفاقس، لكنه رفض الحضور وأبدى خشيته من التعرض للاغتيال، فنقلت موقفه للمؤتمر. في هذا المؤتمر وقفت باسم المنظمة العمالية إلى جانب بورقيبة في خطاب علني أمام كل المؤتمرين وأمام كل الوفود الأجنبية التي حضرت المؤتمر، فأن يصرح الاتحاد بمساندته لبورقيبة كان انتصارا كبيرا له نظرا لسمعة الاتحاد الدولية ولثقله في البلاد. بورقيبة من جهته كان شديد الامتنان لموقفي.

من جهتي لم أشأ أن أترشح في مؤتمر صفاقس لعضوية الديوان السياسي لأنني اعتبرت ذلك خلطا بين المسؤوليات والوظائف، لكن بعض قيادات الحزب اعتبرت موقفي ذاك شكلا من أشكال الغرور والاستعلاء.

المؤتمر السادس للإتحاد (1956)

في فترة الإعداد للمؤتمر السادس للاتحاد الذي كان مقررا في سبتمبر 1956 بدأت فكرة انضمام المركزية النقابية للحزب كمنظمة تنضج، وقد عبرت عن ذلك التوجه مجددا في الندوة الصحفية التي انعقدت في آخر هيئة إدارية قبل المؤتمر وكان إلى يميني في تلك الندوة الصحفية أحمد التليلي وإلى يساري عبد الله فرحات، وكلاهما كان من أعضاء الديوان السياسي والمكتب التنفيذي في الوقت نفسه. قرأت اللائحة السياسية التي جاء فيها ذلك الموقف وتحدثت عن تطبيق نظام شبيه بما هو موجود في بريطانيا، أي التعاون بين الحزب العمالي وبين المنظمة النقابية، وهو ما كان موجودا أيضا في

النموذج السويدي بالتحالف القائم بين المنظمة العمالية والحزب الاشتراكي. كان ذلك بالنسبة إلينا أمرا ضروريا، ولكننا في الوقت نفسه كنا نعتبر أن محاولة سيطرة الحزب على الاتحاد شيء طبيعي. كان بالإمكان الوصول على حل وسط بإتباع المقترح الذي قدمناه: انضمام الاتحاد للحزب كمنظمة. وفي الحقيقة فإن الوحيد من القيادات الرئيسة في الحزب الذي كان يؤمن بدور المنظمات في معاضدة العمل الوطني كان الزعيم صالح بن يوسف، دون أن يعني ذلك أية تبعية للحزب تقضي على استقلالية تلك المنظمات. ففي سنة 1953 وأثناء مشاركته في مؤتمر الاشتراكية الدولية في ستوكهولم ألقى الزعيم صالح بن يوسف خطابا تحدث فيه عن فكرة التوحيد بين الحركة العمالية والحزب، مثلما كان عليه الأمر في النموذج السويدي، مركزا على اعتماد الحزب الدستوري في نضاله السياسي على الحركة العمالية. أما باقي قيادات الحزب فكانت متخوفة من الإتحاد منذ ما قبل اغتيال حشاد وكانوا يريدون منظمة غير مستقلة.

أثناء الإعداد لمؤتمر سبتمبر 1956 وقع شيء آخر. فقد كنت في حالة إرهاق شديد وقررت الاستراحة ليوم واحد في سوسة، لكن هاتفني أحد المنظمين ناقلا إلى تهديدي نقابيي صفاقس بعدم الحضور بدعوى عدم حصولهم على عدد النيابات الكافية، قال لي أن ضوابط تحدد عدد النيابات، قلت له ما داموا نقابيين أعطوهم ما يريدون، وتم ذلك، وسكتت الأزمة لأنهم تحصلوا على النيابات وحضروا بهدوء بعد أن ضاعت الفرصة لإدخال الاضطراب على سير المؤتمر .

حضر المؤتمر مدير المكتب الدولي للشغل، وألقى كلمة مجد فيها الإتحاد. أما بورقيبة فقطع رحلته العلاجية إلى فرنسا، وجاء لإلقاء خطاب وضع فيه السم في الدسم . لو أن الحبيب عاشور طلب مني آنذاك عدم الترشح وفسح المجال له، لما ترشحت، الدليل أنني لم أعبر عن أي موقف عندما أخرجوني من الإتحاد، رغم أن ذلك تم بطريقة غير ديمقراطية بالكامل، خاصة وأنني جئت إلى الأمانة العامة رغم أنفي، قبلت المسؤولية وتحملتها.

في مؤتمر سبتمبر 1956 كان يفترض أن الحزب متبن رسميا للبرنامج الاجتماعي، بعض الأطراف أحست بحرج من إعادة انتخابي وحاولت أن تحول دوني ودون الأمانة العامة لاعتبارات مختلفة. فبورقيبة تدعمه الصحافة الحزبية والرسمية كان يسعى للتأثير على المؤتمرين من أجل انتخاب عاشور. كذلك الشأن بالنسبة لبعض الأطراف النقابية التي سعت للتأثير على الحبيب عاشور وكانت تدفع به إلى مواجهتي، وتستعمل في ذلك النعرة الجهوية والتأثير الشخصي، وقد انساق هو في ذلك رغم أنني أرسلت له أستوضحه الأمر وأقول له أنه إذا كان راغبا في الترشح فإنني أنسحب.

ذهبت لزيارة بورقيبة مع أحمد التليلي بناء على استدعائه لنا، وقد وجدته في حالة ثورة وهيجان كبيرين وبيده البرنامج الاجتماعي للإتحاد الذي يفترض أن الحزب كان

قد تبناه أيضا . كان يصعد تارة على الكرسي ويقفز من حين لآخر بكامل العصبية، يمزق البرنامج ويضرب بها رأسه ويقول "ولكن هذه شيوعية يا أحمد". وفي الحقيقة فقد كان بورقيبة يقول أن مسالة الانضمام للحزب كمنظمة كانت محاولة للسيطرة على الحزب أو ما كان يسميه بالفرنسية « Une tentative d'enveloppement du parti » ولكن هل نسي الزعيم بورقيبة أننا أيضا كنا دستوريين، وأننا نشأنا في رحم الحزب الدستوري، وأننا منذ طفولتنا الأولى، على الأقل فيما يخصني، كنت أرشق سيارات الجندرمة ودار المسئول الفرنسي بالحجارة بأوامر من الحزب؟

الانشقاق والإقصاء من الأمانة العامة للإتحاد

ثم تلا ذلك الانشقاق بتأسيس الحبيب عاشور للإتحاد التونسي للشغل، وكان بورقيبة هو الذي سلمه بنفسه مفاتيح المقر الجديد الواقع بنهج اليونان. قلت للتليلي وفرحات أن يبلغوا بورقيبة أنه إذا كانت المشكلة أحمد بن صالح فإنه مستعد للانسحاب، ولكن لا يجب تحطيم الوحدة النقابية لأن ذلك مضر للعمال والأعراف والنظام. وبالفعل فقد ذهبا إليه وبلغاه الموقف، أجابهما أنه لن يبت في الأمر إلى حين عودته من رحلة كان يزمع القيام بها إلى الولايات المتحدة. وبالفعل فقد ذهب إلى هناك وألقى هناك خطابا اتهمني فيه بالشيوعية فأثار بذلك سخرية النقابيين والسياسيين الأمريكيين وكانوا أصدقاء لي يعرفون جيدا من أكون وكيف أفكر.

بعد بضعة أسابيع انتقلت للمغرب الأقصى في زيارة رسمية للمشاركة في مؤتمر مع اتحادي الشغل المغربي والجزائري قررنا فيه تأسيس اتحاد نقابي مغاربي، وفي ختام أشغال المؤتمر استقبلنا محمد الخامس ومنحنا كل تشجيعه. غادرت إلى طنجة لأستقل منها الطائرة نحو روما عائدا إلى تونس. في السيارة التي كانت تقلنا إلى طنجة، وما أن اتخذنا مقاعدنا، حتى شغل السائق المذياع. كان أول خبر بلغ مسامعنا هو التالي: "علمنا الآن أن الأستاذ أحمد بن صالح لم يعد أمينا عاما للإتحاد العام التونسي للشغل". لم تكن لدي أية ردة فعل. في طنجة وجدت المراسل المغربي لجريدة **لوموند** في انتظاري، سألني عن موقفي فقلت له "لا موقف لي، لا تعليق"، وهو ما أثار تعجبه بسبب برودة الدم الكبيرة التي تعاملت بها مع الإقالة. عند عودتي إلى تونس كان عديد النقابيين في انتظاري فيما يشبه المأتم. في اليوم الموالي ذهبت إلى دار الإتحاد وحررت استقالتي من جميع المهام النقابية وسلمتها للحارس. منذ ذلك الوقت لم أعد إلى دار الإتحاد أبدا، إلا مرة واحدة بعد عودتي من المنفى.

بعد مدة انعقد مجلس وطني للاتحاد وأصر النقابيون على دعوتي. ذهبت مكرها، كان على المنصة أحمد التليلي وقد أصروا على أن أكون على المنصة أيضا وأن ألقي كلمة في الحاضرين. ألقيت كلمة قصيرة قلت فيها لأحمد التليلي أنه يبقى أستاذي في

العمل النقابي وأنه لا مشكلة لدي مادام الإتحاد موجودا وفاعلا، نظرت في وجوه الحاضرين في الصف الأمامي، وكان من بينهم مسئولون في الحزب والدولة، ونقابيون أعضاء في الحكومة. ما جذب انتباهي أنه بالرغم من الطقس الشتوي فقد كانوا يضعون جميعا نظارات سوداء، ربما لإخفاء إحساسهم بالخجل من تمرير قرار إقالتي، نظرت في وجوههم وقلت لهم "سيروا بين المسامير سكوتا ولو كانت المسامير مقلوبة"، أي ما دمتم قد رضيتم بما حصل، فعليكم السكوت الآن.أثار موقفي الهادئ وقبولي للأمر ارتياح البعض مثل المناضل محمد الحبيب الذي صرح لي "لقد أنقذتنا يا سي أحمد"، حيث أخبرني أنه وقعت دعوته ليكون عضوا في المحكمة الشعبية التي وقع إنشاؤها لمحاكمتي في صورة رفضي قرار إقالتي من قيادة الإتحاد أو إثارتي أي تشويش. أما آخرون مثل بللونة فقد تحسر لأنني أفلت بموقفي ذاك من المحاكمة.

في المجلس القومي التأسيسي

كنت لا أزال نائبا في المجلس القومي التأسيس والنائب الأول لرئيس المجلس، وعندما تسلم بورقيبة رئاسة الحكومة آلت رئاسة المجلس لجلولي فارس في حين أن الأصول كانت تقتضي استشارتي، ذلك أنني كنت النائب الأول للرئيس.

عارضت تسلم بورقيبة لرئاسة الحكومة وكان رأيي أن لا يزج بنفسه في متاهات السياسة الداخلية، عبرت عن هذا الموقف في حديث جانبي وبعد يومين دعاني الباهي الأدغم لاجتماع طرح فيه المسالة ثم سألني رأيي فعلمت أن الوشاية قد وصلت، فعبرت عن نفس الراي ، كان الباهي الأدغم متشنجا بعض الشيء وقال لي لسنا أحسن من الهند وقد أصبح نهرو رئيسا للوزراء، فقلت نعم، نهرو وليس غاندي.

كان رأيي أن الحكم يجب أن يكون برلمانيا، يراقب فيه البرلمان عمل الحكومة، وهو ما لم يرق للباهي الأدغم الذي قال لي أن مهمة المجلس تأسيسية، فأجبته أنه مادام قد تدخل في شؤون غير تأسيسية فإن بإمكانه أيضا أن يواصل التدخل.

تواردت أخبار عن مؤامرة بين القصر والطاهر بن عمار والفرنسيين للإنقلاب على التوجه الجديد، بعد بروز التخوفات من زوال النظام الملكي وإعلان الجمهورية، فطلب منا بورقيبة أن نتلافى التأكيد على الجمهورية، فصرحت بناء على ذلك بأحاديث ظهر منها أنني كنت أميل للملوكية الدستورية. المشكل أن البعض ممن كان قد نظر لهذه الخدعة بدأ يصدقها ويتهمني بأنني ضد الجمهورية. كان البعض يخلط في فهم موقفي كنائب عن الشعب وكمناضل وطني في الحزب، وبين دوري التقني كمنسق لعمل لجان المجلس التأسيسي حيث كان يتوجب علي أحيانا القيام بمداخلات ذات مضمون تقني تتعلق بطريقة سير المجلس واللجان. يوم 25 جويلية 1957 تكلمت أولا، طالبا من النواب الحسم، فأخذ الرشيد إدريس الكلمة وانساق في خطاب حماسي داعيا لإعلان الجمهورية، ساعيا إلى إبرازي كمتردد في الأمر، فطلبت الكلمة مجددا

وتحصلت عليها بعد اعتراض الجلولي فارس لكنني هددت بافتكاكها ، فرأيت إشارات من الصف الأمامي، وكان ممتلئا بقيادات الحزب، بالسماح لي بالكلام. صرحت بأنني تكلمت في المرة الأولى بصفتي منسقا لعمل اللجان في المجلس أما هذه المرة فإنني أتكلم بصفتي نائبا عن الشعب، داعيا إلى العودة إلى الإرادة الشعبية، "إلى نبع الشعب الصافي".

سجلت الشهادة ببيته في رادس يومي 2 و 7 أكتوبر 2010

شهادة الأستاذ محمد الصياح

حول طبيعة العلاقة بين الحزب والإتحاد

أعتقد أن سعي الحزب، وأي حزب، للسيطرة على تنظيم نقابي، أمر طبيعي. كما أن رفع النقابة لمطالب وسعيها لتحقيقها بوسائل متنوعة بما في ذلك الإضراب هو أيضا أمر طبيعي. من خلال تجربتي في التعامل مع اتحاد الشغل وهي تجربة تعود إلى ما قبل الستينات عندما كانت لي مسؤوليات في صلب اتحاد الطلبة وكنا قريبين جدا من الاتحاد العام التونسي للشغل، كان هناك دائما انفتاح في التعامل مع مختلف القضايا بما في ذلك القضايا التي تعتبر هامة ومفصلية. سواء تعلق الأمر باتحاد الشغل أو بالحزب أو بأي فضاء منظم آخر، لم يكن هناك انغلاق على أفكار معينة، بل لم تكن هناك مواقف معدة مسبقا مطلقا وإنما يصدر الموقف بعد تشاور ونقاش يتمان في هياكل التنظيم المذكور، في دائرة محدودة أولا ثم في الدوائر الأوسع. وهذا الانفتاح على كل الأفكار الموجودة والسعي لإيجاد حلول وسطى أمر متعلق في نظري بالثقافة التي نحملها وهي نتيجة لتجربة تاريخية طويلة، فهي سمة الشعب التونسي. تم ذلك في فترة الكفاح الوطني كما تم أيضا في فترة بناء الدولة.

بالنسبة لي شخصيا يمكن القول أنني بدأت أدخل دائرة القرار السياسي منذ سنة 1962 عند عودتي من مؤتمر للمنظمات الطلابية انعقد بموسكو. وجدت زوجتي في استقبالي فهنأتني بتعيين بورقيبة لي مديرا مساعدا للحزب، وهو أمر تم دون استشارتي ودون إعلامي. ولكن تلك كانت عادة لدى الزعيم بورقيبة، يمكن أن يصفها البعض كما يشاء ولكن الأمور كانت تسير بتلك الطريقة، وكانت تسير بنجاعة. كان مدير الحزب آنذاك هو السيد عبد المجيد شاكر. وبحسب تطور الحاجيات كان يقع استدعاء مدير الحزب للقيام بمهام حكومية بالموازاة مع مسؤولياته الحزبية، وهو ما تم بالنسبة للسيد عبد المجيد شاكر، مما كان يقتضي تعيين مساعدين له في إدارة الحزب الذي أصبح بعد آلة كبيرة. عندما وقع تعييني مديرا مساعدا، كان هناك مدير مساعد ثان للحزب وهو السيد محمد عمارة.

أزمة 1965 بين الإتحاد والحكومة

من خلال تجربتي أعتقد أنه كان لكل الأزمات التي عرفتها العلاقة بين الحزب والحكومة من ناحية والاتحاد من ناحية أخرى قواسم مشتركة عديدة، وأحد أهم هذه القواسم أن الأمر كان يتعلق دائما بأزمة داخل قيادة الإتحاد العام التونسي للشغل. ففي

سنة 1965، وهي الأزمة التي عايشتها والتي انتهت بسجن الحبيب عاشور، أصبح هناك صراع بين الحبيب عاشور وأحمد التليلي. على عكس ما يذهب في ظن البعض فإن الحبيب عاشور أصبح قبل هذه الفترة من أقرب الأشخاص لأحمد بن صالح، في حين أن أحمد التليلي قد أصبح معارضا للتعاضد. كان في الأمر كثير من المنافسة بين الرجلين، غير أن جماعة عاشور كانت قد أصبحت ضعيفة مقارنة بجماعة أحمد التليلي في هذه الفترة.

بدأت بوادر هذه الأزمة في الحقيقة منذ سنة 1963 باتخاذ الحكومة قرارا بالتخفيض في قيمة الدينار التونسي بعشرة بالمائة. قبل صدور هذا القرار الذي كان حلا لمشكل في السيولة في نظر السيد أحمد بن صالح والسيد الهادي نويرة، وهما على التوالي كاتب الدولة للتخطيط والمالية ومدير البنك المركزي التونسي. تم التداول في هذا القرار في دائرة ضيقة في البداية، ثم اتسعت دائرة النقاش، وكان في الحقيقة قرارا اضطراريا مرتبطا بظرفية اقتصادية ومالية معينة. ذلك أن فرنسا سحبت مساعدتها المالية لتونس في هذه السنة كرد فعل على تأميمنا لأراضي المعمرين الذي تم به الجلاء الزراعي. وأكثر من ذلك فقد سلطت علينا فرنسا حصارا اقتصاديا كاملا بغلق أسواقها أمام بضائعنا الزراعية وخاصة الخمور التي كنا ننتج منها كميات كبيرة وكانت سوقها الاستهلاكية هي البلدان الأوروبية وبخاصة فرنسا. في تلك الفترة لم نكن نملك حتى مخازن للخمور نخزنها فيها في انتظار ترويجها، مما اضطرنا للبحث عن مخازن في بلدان أخرى مثل ألمانيا استأجرناها لتخزين الإنتاج. وهكذا فقد جاء قرار التخفيض من قيمة الدينار لتنشيط الدورة الاقتصادية ولمنح البضائع التونسية في الخارج قدرة أكبر على منافسة بضائع الدول الأجنبية. تم تناول هذا الموضوع في الديوان السياسي إذا، وقد كان التليلي وعاشور بصفتهما عضوين موافقين على القرار ولم يبديا أي تحفظ من منطلق نقابي. لكن مطالبات بمراجعة الأجور على أساس زيادة بعشرة بالمائة للأجراء لم تلبث أن بدأت في الظهور. أحمد بن صالح والهادي نويرة استغربا من هذه المطالب وقالا: ما الغاية من التخفيض في قيمة الدينار إذا كنا سنزيد في الأجور بنفس القيمة؟ وهكذا بدأت حركات إضرابيه خاصة في الساحل بجهة سوسة، وبدأت الإشاعات في الانتشار، وكثر الحديث عن أزمة اقتصادية شاملة في البلاد. عقدنا اجتماعا للديوان السياسي حول الإضرابات، وأخذ الرئيس موقفا وعقد اجتماعا مع النقابيين لتهدئة الأمور، وقد هدأت نسبيا. لكن ما تأكدنا منه لاحقا هو أن من كان يحرك الوضع كانوا من جماعة التليلي وعاشور على حد سواء.

كان الاتحاد يضم في هذه الفترة ثلاثة فئات: فئة بقيت وفية لأحمد بن صالح، وفئة موالية لأحمد التليلي خسرت الأغلبية، وفئة ثالثة بقيادة عاشور. كان التليلي يتوقع أن يقوم الرئيس بتزكيته وإبقائه على رأس الاتحاد، لكن بورقيبة تركه يواجه الخسارة، خاصة وأنه كان لا يخفي انتقاداته للسياسة الاقتصادية للدولة. فبورقيبة كان يرى أن

سياسة أحمد بن صالح هي السياسة المناسبة. في تلك السنوات وضعت أسس الاقتصاد العصري في تونس، وتكونت إطارات وطنية، وبتقييم من البنك الدولي الذي كان مؤيدا لكل سياسة أحمد بن صالح، كانت النتائج جيدة، كانت الاشتراكية اتجاها غالبا في العالم، موضة العصر، ولم يكن أحد يشكك فيها بعمق، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية.

كنا نعد لمؤتمر الحزب في 1964، وقد أصبحت قضية النقاش في الحزب في تلك الفترة هي رغبة الاتحاد في السيطرة عليه، وأن عاشور والتليلي معاديان للحزب رغم أنهما كانا في الديوان السياسي. مر المؤتمر بسلام، كان بورقيبة يزور اللجان أثناء عملها، في إحدى المرات سمع نقاشا حول هذا الموضوع، فقال أن الحزب والدولة والنقابة شيء واحد وأن كل طرف في حاجة للآخر، وهو ما كان يردده دائما. لكنه كان مستاء من العناصر النقابية التي كانت تريد أن تبدو في موقع الزعامة قائلا، لا أحد منهم فوق الشبهات، والناس جميعا يعرفون ذلك...

السيد الطيب المهيري كان ينظر بريبة إلى ما يقع في ميدان النقابات. وأشهد ان بورقيبة كان عازما على إعادة السماح للحزب الشيوعي بالعمل العلني، لكن المهيري أثناه عن عزمه باعتبار أن معلومات كانت بحوزته تدل على تواصل علاقات الشيوعيين التونسيين بالحزب الشيوعي الفرنسي وبالمجريين، وهو أمر تأكد عندما وقع رفع الحظر على الوثائق الأرشيفية لاحقا. لذلك طلب المهيري من بورقيبة التريث في الأمر فعدل عنه.

كان قرار إبعاد عاشور من الاتحاد مرتبطا بمواقف اتخذها الاتحاد فيما يتعلق بتخفيض الدينار. فالاتحاد رفض هذا الإجراء رغم موافقة عاشور والتليلي عليه في الديوان السياسي. كان الأمر يبدو متعلقا بالتراجع السريع عن تفاهمات وقع الوصول إليها قبل أن يأخذ الإجراء طابعه القانوني.

بالموازاة مع ذلك كان عاشور يريد عقد مؤتمر للإتحاد لتصفية خصومه وخاصة محمد الري، وكان يطلب مساعدة الحزب في ذلك. كثرت الاتهامات والاتهامات المضادة بين الزعماء النقابيين في خضم الإعداد للمؤتمر مما اضطر الديوان السياسي لتشكيل لجنة للتحقيق في الاتهامات المتبادلة. وقد اتضح أنها كانت جميعا بلا أدلة. شجع بورقيبة على عقد المؤتمر وكانت فكرته أن يكون عاشور على رأس الاتحاد وأن يكون إلى جانبه أمين عام بيده القرار الحقيقي. اقترح بورقيبة أن يكون البشير باللاغة في منصب الأمين العام ، وقد كان باللاغة من المؤسسين للاتحاد منحه حشاد تفويضا بإدارة الاتحاد في غيابه (قبل اغتياله). كانت للرجل إذا شرعية نقابية تاريخية. ذلك أن بورقيبة كان يعتبر عاشور رجلا بسيط التكوين لا يفهم شيئا في الاقتصاد. في أكثر من منسبة طلب مني عاشور التدخل لحسم الأمر لصالحه ضد محمد الري، فأشرت عليه بالتحادث مع الرئيس بورقيبة في الأمر. بورقيبة أفهم عاشور أنه يوافق على أن يكون

رئيسا للاتحاد في مقابل ترك الأمانة العامة لباللاغة ، غير أن عاشور كان يريد جمع أكثر عدد من الأصوات للتراجع يوم المؤتمر والإصرار على البقاء في الأمانة العامة للاتحاد. من الطريف أن عاشور طلب مني أن يشرف الوالي على الاجتماعات النقابية الجهوية حيث قال لي أنه لا ثقة له إلا في الحزب، بعد ذلك كان يقول في الاتحاد أن الصياح يريد السيطرة على المنظمة بتدخل الحزب في أنشطته.

عندما وقع الحادث البحري الذي اعتقل على إثره عاشور كنت في يوغسلافيا في أحد المؤتمرات، هناك علمت بوفاة الطيب المهيري. تحدثت مع بورقيبة مباشرة بعد رجوعي. كان شديد التأثر لما حدث، قال لي تعال أحدثك عما وقع أثناء غيابك: غرقت سفينة بعد اشتعال النيران فيها وغرق سياح أجانب، وعندما شرعنا في التحقيق تبين أن السفينة كانت غير مؤمنة، وأن الربان لا يملك المؤهلات الفنية لقيادتها. كان يقسم لي أنه لو كان ابنه الحبيب هو من فعل ذلك لدخل السجن، فلا أحد فوق القانون. عندما تم المؤتمر كان عاشور في السجن، والطريف أن بعض النقابيين كانوا يريدون بقاءه في السجن.

مسألة العقد الاجتماعي وأزمة 1977_1978

في مؤتمر الحزب سنة 1971 بالمنستير طلب مني الهادي نويرة أن أعد له خطاب الافتتاح وأن يحتوي أهم أفكاره حول السياسة الاقتصادية الجديدة والتحول من الاشتراكية إلى الليبرالية ووجوب حماية العمال من تدهور ظروفهم المادية خاصة وأن العمال بالتخلي عن الاشتراكية سيجدون أنفسهم دون غطاء وأن علينا أن نجد حلا لحمايتهم وتلافي الإضرابات والتوجه للعنف الذي قد يحصل. غير أن الأولوية بالنسبة للمؤتمرين كانت قضية خلافة بورقيبة، فمرت المسالة بسرعة. ما برز خلال المؤتمر كانت المساندة القوية من الاتحاد للهادي نويرة. في ذلك الوقت كنت سفيرا في جينيف، ورجعت بمناسبة عطلة لحضور المؤتمر. كانت إحدى القضايا الرئيسية في المؤتمر هي محاسبة من ساند سياسة التعاضد.حاولت القول أننا جميعا مسئولون. وقع توجيه انتقادات كثيرة لي على أساس أنني كنت مدير الحزب ومسئولا عما حصل، بالنسبة لي كنا جميعا مسئولين.

في خصوص العلاقة مع الإتحاد، فإن التحول بدأ في سنة 1975. قبل ذلك كانت الأمور تسير على ما يرام ، ولكن بدأت الإضرابات، وفي مناسبات عديدة كانت تندلع لأسباب تافهة. استدعيت الكتاب العامين لمحاولة معرفة ما يجري فكان هناك إجماع على أن الحبيب عاشور هو الذي كان يدفع باتجاه توتير الأجواء رغم ان موقفه الرسمي كان إلى جانب الهادي نويرة. كان على الحزب ان يأخذ موقفا مما يحصل. غداة اجتماع الهيئة الإدارية التي عقدها الاتحاد في 1975 بطلب من عاشور، جاءني عدد من الإخوان أعضاء الهيئة الإدارية واخبروني أن عناصر كانت منفعلة داخل الهيئة

وجاءت بلوائح جاهزة تتحدث عن هضم حقوق الاتحاد، وعن انه منذ الاستقلال لم يتم انجاز شيء. كان مضمون اللوائح يوحي وكأن من حررها هو ماو تسي تونغ. بعد الهيئة الإدارية ذهب عاشور للولايات المتحدة بعد عمل دعائي كبير لهذه الزيارة.، تزامن ذلك مع حذف الولايات المتحدة لمساعدات الحبوب التي كانت تمنحها لتونس. قال عاشور انه سيذهب إلى هناك وأنه سيعيد المساعدات اعتمادا على علاقاته بالنقابيين الأمريكيين. في الحكومة والحزب اعتبرنا ذلك تحديا لسلطة الوزير الأول وتعبيرا عن طموحات تخرج عن دائرة النشاط النقابي من جانب الأمين العام لاتحاد الشغل. أعضاء الهيئة الإدارية الذين جاؤوا لمقابلتي قالوا لي أن هناك غليانا كبيرا وان عاشور عبر عن طموحاته في السلطة. وبالفعل ففي بعض المرات كان يقول لي "لو صرت أنا في السلطة كيف سيكون موقفك"؟ ، ولو أنه كان يقول ذلك على محمل الممازحة أحيانا.

بدأ انتشار الإشاعات مجددا، وتتالت الإضرابات، وبدأ الحديث عن انهيار في السلطة وعن أزمة شاملة، وكانت مواقف الطاهر بلخوجة الذي كان وزير الداخلية في حكومة نويرة آنذاك تبدو متعاطفة مع الاتحاد وذلك من أجل الإساءة إلى الهادي نويرة، ذلك أن القضية الرئيسية كانت قضية خلافة بورقيبة. وعندما وقعت إقالته من وزارة الداخلية استقال عدد آخر من أعضاء الحكومة تضامنا معه. كان للطاهر بلخوجة تنسيق مع عاشور ومع زوجة الرئيس السيدة وسيلة بورقيبة. في نهاية الأمر كان من المستبعد أن يكون موقف وسيلة مخالفا لمصلحة زوجها، لكنها كانت امرأة ذكية تريد الإطلاع على كل شيء ومعرفة مواقف الأشخاص المؤثرين لبناء صورة عن الوضع. أعتقد أنه يجب تأطير علاقة وسيلة ببلخوجة وعاشور في هذه المرحلة في في هذا الإطار، وقد علمنا آنذاك بأن اجتماعات خاصة كانت تعقد بينهم، ولكن عندما تتالت وتيرة الإضرابات وبدأ الوضع في التوتر انسحبت وسيلة بعد أن حاولت دون جدوى إقناع الرجلين بوجوب تهدئة الأمور.

ثم لم يلبث أن تدخلت أطراف خارجية في الموضوع، وذلك في قالب حرص على المساهمة في حل "الأزمة". ذلك أن الصحافة الدولية وخاصة الفرنسية كانت تسعى لتصوير الوضع في تونس وكأنه على أهبة الانفجار وأن تونس تمثل رجل شمال إفريقيا المريض. هذه العناصر الأجنبية تمثلت في ليبيا وفي طرف فلسطيني هو أبو إياد. التحق محمد المصمودي بالحملة وسهل عقد لقاء بين عاشور والقذافي كان حاضرا فيه بدوره. الغريب أن المصمودي كان قد نشر كتابا تحدث فيه عن أن الرجل الوحيد القادر على حل الأزمة في تونس هو الحبيب عاشور، وأن سبب الأزمة كلها هو الهادي نويرة الذي ينبغي أن يرحل. معنى ذلك أن على بورقيبة أن يعين عاشور على رئاسة الحكومة. لقد أبدى بورقيبة تعجبا وتهكما كبيرين على مضمون الكتاب.

أما الطرف الفلسطيني فقد كان أبا إياد. كانت المسالة تبدو وكأنها حرص على حل الأزمة وتصوير الوضع في تونس على انه شديد التأزم وأن الرجل المريض سينهار

قريبا. كنت أعرف أبا إياد منذ نشاطي في الحركة الطلابية، وقد كانت لنا علاقات متينة باتحاد الطلبة الفلسطينيين حيث سهلنا انضمام الاتحاد الطلابي الفلسطيني إلى عدة منظمات طلابية عالمية من بينها منظمات أمريكية. أثناء محادثتي مع أبي إياد قلت له أنه مهما كانت الخلافات بيننا في تونس فإننا نبقى تونسيين وأن هناك راية واحدة تجمعنا، لذلك فإن عليه أن يركز مجهوده على تحقيق راية له قبل أن يزج بنفسه في هذه المواضيع. استاء من حديثي معه وقد قال لاحقا أنني كنت شديد الصلابة في موقفي.

ما أصبح واضحا هو أنه في بداية 1977 انتشرت الإضرابات مجددا، فوقع الاتفاق على زيادات ب 30 بالمائة في الأجور، وهي زيادة غير عادية لأن الهادي نويرة لم يكن يوافق على زيادة بخمسة بالمائة إلا بعد تردد كبير. وفي المقابل التزم الاتحاد بالحفاظ على السلم الاجتماعي لمدة خمس سنوات. بقي عاشور في جولة طيلة 3 أشهر بين الولايات يعرف بالاتفاق الحاصل وينوه بالهادي نويرة وبالاتفاق الذي أمضي يوم 18 جانفي 1977. من ذلك الوقت حتى مارس- أفريل لم يحصل شيء، ولكن بداية من أفريل عادت الاضطرابات. في أحد أيام شهر رمضان خرج نقابيون من مقر الاتحاد وهاجموا المقاهي المفتوحة، وكانوا قد بدأوا في التقرب مع الإسلاميين، وفي نفس ذلك اليوم صدرت تصريحات صحفية تقول انه وقعت اضطرابات وتنشر إشاعة حول خطورة الوضع في تونس وأن هناك ميليشيات تتكون وأناس يتسلحون، وذلك لزعزعة الاستقرار وإبداء فكرة ان تونس هي الرجل المريض، وأنه لاستقرار الوضع يجب على نويرة أن يرحل. طلب نويرة جمع الديوان السياسي وتم الاجتماع وقد غاب عنه الحبيب عاشور. في هذا الاجتماع الذي حضره الطاهر بلخوجة قبل عزله من الداخلية توجهت إليه بسؤال حول مدى حقيقة الإشاعات التي يقع نشرها بوجود ميليشيات وأناس يتسلحون. أجابني بأنه سيتثبت من الأمر. بعد ثلاثة أسابيع أرسل الوزير الأول يريد نتيجة التحقيق بعد أن ماطله بلخوجة طيلة هذه الفترة، حينها أجابه بأن لا شيء يبرر تلك الإشاعات، ونشر بلاغا بالصحافة بأن الحديث عن وجود ميليشيات لا أساس واقعي له.

بدأت الحكومة والحزب حملة مضادة للحملة التي كان قد بدأها النقابيون، وفي هذا السياق جاء تصريح الهادي نويرة :" نعم هناك أزمة ولكنها في الاتحاد". وصلت معلومات حول كل ما قيل في مجلس إطارات الإتحاد للوزير الأول ومن تلك المعلومات وجود عريضة تحمل الكثير من الإمضاءات تتبرأ من الموافقة على العقد الاجتماعي. في اجتماع الديوان السياسي تحدث نويرة عن الأمر فكذبه عاشور قطعيا وبانفعال شديد على أساس أنه ليس هناك من يعارض الاتفاقية من بين النقابيين. طلب منه الوزير الأول تكذيب الخبر، أما أنا فقلت له يبدو أن هناك أشياء تحدث دون علمك في الاتحاد. رفع عاشور تنديه بالجريدة التي نشرت الخبر وذهب الصحفي للتحقيق ومعه العريضة وقائمة الإمضاءات. كانت قناعتي هي أن عاشور إما وقع تجاوزه أو

أنه يغير موقفه في كل مرة دون رغبة في تحمل مسؤوليات مواقفه. احتدت اللهجة بيننا كثيرا في ذلك الاجتماع.

بدأت الأحداث تأخذ تطورات خطيرة وحصل إضراب في قصر هلال، وقد وقع إتباع طريقة استفزازية ضد السلطات لدفعها لاستعمال أقصى العنف ولتغذية الإشاعات في الخارج. وفي إطار زيادة توتير الأمور قام عاشور بتضخيم قضية التهديد باغتياله من قبل أحد الدستوريين القدامى يبدو أنه تفوه به في جلسة خمرية، فتعددت الإضرابات من جديد في كل الجهات. بل إنه حتى في المناسبات التي كان عاشور ينظمها فإنه كان بعد الحديث عن ايجابيات الاتفاق مع الحكومة ينساق في الحديث عن تجربته الشخصية في مقاومة الاستعمار وكأنه يقدم دروسا لمقاومة السلطة التي كانت حسب بعض تصريحاته أسوأ من السلطة الاستعمارية. كان يتم تصوير الأمر في المنسبات النقابية وكأن كل شيء في تونس يبرر الثورة على السلطة.

في خصوص الميليشيا أيضا أود أن أقول أن الأمر يتعلق بمساعدين من المدنيين كان يقع الالتجاء إليهم في بعض الحالات، وليلة إعلان حالة الطوارئ في 26 جانفي 1978 طلب وزير الداخلية الضاوي حنابلية تدعيم القوات الموجودة بعناصر أخرى لأن القوات النظامية غير كافية. ولكن تصوير الأمر في تلك الفترة وعبر الصحافة الدولية وكأنها ميليشيات مسلحة على النموذج اللبناني أمر غير واقعي. كذلك الأمر بالنسبة لعدد الضحايا ذلك أن العدد الذي صرح به كان هو العدد الحقيقي ذلك أنه لم تكن لدينا مصلحة في التخفيف من الرقم الواقعي، خاصة داخل أوساط الحكومة والحزب. لقد وقع التحقيق معي من قبل وكيل الجمهورية كشاهد غداة الأحداث وذلك لمدة طويلة. أريد هنا أن أذكر شيئا. ففي إحدى المرات وكنت داخلا إلى الوزارة الأولى اتجه نحوي أحد الأشخاص وقال لي أنه يحاول منذ أسابيع مقابلتي دون جدوى. استقبلته في مكتبي فقدم نفسه على أن اسمه حسن العيادي متبرئا من قريبه الذي يحمل نفس اسمه والذي وقع إعدامه في بداية الستينات. قال لي أن الوضع في تونس خطير وأنه كمواطن لا يمكن أن يرضى على استمرار الأمور بهذا الشكل، وأنه يريد تكوين قوة لحماية الدولة والنظام، وبدأ في سحب الوثائق من حقيبة كان يحملها. تحفظت على الوثائق التي كانت بحوزته وأرسلت تقريرا في الأمر إلى الوزير الأول والأمين العام للحزب حول كل ما دار بيني وبين ذلك الشاب، مستخلصا أن الرجل إما مجنون أو أنه يريد توريطي في أمر خطير. أحال الوزير الأول الموضوع إلى وزير الداخلية الذي أعلمنا أن مصالحه حققت في الأمر وتبين لها أن الرجل مجنون. بعد مدة اكتشفت أن الذي قام بعملية اختطاف الطائرة التونسية وتحويل وجهتها إلى ليبيا كان ذلك الرجل بعينه.

سجل ببيته بتونس في 8 أكتوبر 2010.